وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم خروبة
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم علم الأجتماع
التخصص علم الاجتماع الحضري

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص علم الاجتماع الحضري

الأحياء غير المخططة داخل الفضاء الحضري

دراسة ميدانية لحي رادار ولاية - مستغانم -

من اعداد الطالب :
مداني فواتيح غالي

تحت إشراف الأستاذ:
مخلوف بشير

ا. مخلوف بشير
المذكرة قابلة للإيداع
المكتبة

جامعة مستغانم
شعبة علم الاجتماع
كلية العلوم الاجتماعية

السنة الجامعية: 2017 - 2018

الإهداء

إلى كل الذين يحترفون من أجل أن ينير العلم مختلف جوانب حياتنا:

الأستاذ في الجامعة والطالب في المكتبة والباحث في الخبر...

وكل من اتخذ منارة العلم هدفا و غاية له.

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل الذي أحاطني بعظيم فضله وسعة رحمته.ّ

أشكر السيد المشرف د/ مخلوف بشير الذي أحاطني بجزيل حلمه وطول صبره وتكرم عليا بالإشراف على هذا العمل برحابة صدره وصبره معي لإنجاز هذا العمل.

أشكر أساتذتي الكرام بجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم – وجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

- مقدمة عامة.....01
- **الفصل الأول : المدخل المنهجي للدراسة**

أولا- الإطار النظري والتصوري للدراسة.....02
ثانيا - الإشكالية 03
ثالثا- فروض الدراسة 04
رابعا- أهداف الدراسة.....05
خامسا- أهمية وأسباب اختيار الموضوع 06
سادسا- النظرية الإيكولوجية :
1- المدخل الايكولوجي الكلاسيكي.....08
2- النظرية الماركسية 09
سابعا- الدراسات السابقة 10

الفصل الثاني : الجانب النظري

أولا – الإطار المفاهمي للدراسة 21
1- الأحياء غير المخططة 21
2- البناء الفوضوي 24
3- السكن القصديري 25
4- البناء غير القانوني 25
5- المناطق الحضرية (الأحياء المخططة).....25
6- النمو 26
7- العمران 26
8- البناء المحظور 27

9- المدينة 27
10- الواقع 28
11- الحي 30
ثانيا – قابلية الموضوع للدراسة 31
ثالثا - الأهمية الحيوية والسوسيولوجية للسكن 32
رابعا – الأهمية الاجتماعية والتربوية والأمنية للسكن 32
خامسا – الأهمية الاقتصادية 32
سادسا – السياسة الوطنية في هذا المجال 33

الفصل الثالث : البناء الفوضوي وأشكاله

أولا – أنواع البناء الفوضوي 35
ثانيا – أسباب نشوء الأحياء غير المخططة 41
ثالثا – آثار البناء غير المخطط 43
رابعا – إيجابيات وسلبيات الأحياء غير المخططة 46

الفصل الرابع : ظاهرة الأحياء غير المخططة وتأثيرها على العمران

أولا – انتشار الاحياء غير المخططة 48
ثانيا – الأحياء غير المخططة وتشويه العمران 48
ثالثا – الاختلال المورفولوجي العمراني 50
رابعا- ازمة المدينة الجزائرية وسياسة التجديد الحضري من سنة 1990...52

الفصل الخامس : الفقر والأحياء غير المخططة وخطرها على صحة المواطن

أولا- ثقافة الفقر 56
ثانيا – ثقافة الأحياء غير المخططة 57
ثالثا- الإسكان غير المخطط يشكل مصدر من مصادر التلوث ...60
رابعا -سكان الأحياء غير المخططة عرضة للأمراض والأوبئة ..62

الفصل السادس : الدراسة الميدانية

اولا – مجال الدراسة 63
ثانيا – العينة وكيفية اختيارها 65
ثالثا – المنهج المستخدم في الدراسة 65
رابعا – أدوات جمع البيانات و تقنيات البحث العلمي 67
1- الملاحظة.....67
2 – المقابلة 68
3 – الاستمارة 68

الفصل السابع : نتائج الدراسة

أولا- تحليل البيانات الميدانية 69
ثانيا – نتائج الدراسة 93
ثالثا – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء فروضها 95
رابعا – الاقتراحات و التوصيات 97
خامسا – الخاتمة 99
- الملاحق
- قائمة المراجع

مقدمة العامة :

تعتبر المدينة طراز متميز للحياة الاجتماعية و الإنسانية فهي الوجه الخارجي للبلاد والمحرك الداخلي لمحيطها الاقتصادي والاجتماعي فهي أداة و نتيجة للتنمية الوطنية في ذات الوقت، وهي قبل كل ذلك ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني.

ولعل أكبر تحدي تواجهه البلدان النامية على الخصوص في العصر الحالي هو انتشار ظاهرة الأحياء غير المخططة فبالرغم من محاولات هذه البلدان و المجهودات التي تبذلها لإيجاد حل لإسكان هذه الفئات المحرومة إلا أنها تبقى مجهودات ناقصة وغير كافية ، وتشكل الأحياء غير المخططة ظاهرة اجتماعية نتيجة سرعة التحضر و ارتفاع درجات الهجرة الريفية نحو المدن، و بالتالي عدم قدرتها على التوسع المخطط من ناحية و قلة الإمكانيات المادية المتاحة لها لحل مشكلة أزمة السكن التي تعيشها. و هكذا فإن تشكل الأحياء غير المخططة ما هي في الواقع إلا استجابة شرعية للتحضر السريع في البلدان التي لا تستطيع و لا يمكن لها أن تصيح قادرة على توفير إسكان حقيقي لسكان الحضر الذين يتزايدون بوتيرة عالية.

وقد أكد الدارسون و الباحثون في مجال الدراسات الحضرية للأحياء غير المخططة أنها أكثر الأحياء انتشارا في مدن العالم الثالث، و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعرضت هذه الدول إلى نمو حضري مكثف ترجع أسبابه إلى زيادة النمو الطبيعي للسكان من ناحية و تحسن الأحوال المعيشية و الصحية من ناحية أخرى، إضافة إلى ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى المدن، و من ثم تصبح مدن العالم الثالث غير قادرة على مواجهة المتطلبات الضرورية لجميع السكان فيلجأ الكثير من الناس إلى الإقامة في أحياء غير مخططة تنعدم فيها شروط الحياة الحضرية.

و الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث التي عرفت انتشار هذا النوع من الأحياء بمدنها،حيث يؤكد علماء الاجتماع بالجزائر إلى أن سكان الأحياء غير المخططة هم نتاج عمليات تاريخية كبرى ترجع إلى الحقبة الاستعمارية و أن تطور ظاهرة سكان هذه الأحياء هي نتيجة وتعبير عن تحضر سريع و غير مخطط، كما أن تزايد ظاهرة الهجرة و ارتفاع وتائرها سبب السياسة السكنية غير السليمة مع عدم إعطاء أهمية لسكان الأحياء غير المخططة.

الفصل الأول :المدخل المنهجي للدراسة :

1- الإطار النظري والتصوري للدراسة :

لقد تعرضنا إلى مختلف المداخل النظرية التي تناولت مسألة الأحياء غير المخططة والتي تمحورت حول مختلف الأساليب والجوانب التي يمكن معالجة ودراسة وتحليل أوضاع هذه المناطق التي تعج بها مدننا وكظاهرة متفشية أو متعددة الأطراف ومعرقلة لسياسات تنموية مختلفة ، ورغم تباين المقاربات والإسهامات الامبريقية في تحليل هذه الظاهرة وأسبابها ومراحل تطورها إلا أن هناك قواسم مشتركة تتركز حول النقاط التالية :

1- يرتبط البناء الاجتماعي وثقافة السائدة حسب طبيعة المكان والمنطقة المتواجدين بها .

2- للأحياء غير مخططة لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية .

3- هناك علاقة دالة بين معدل تواجد هذه الأحياء غير المخططة ونمو العمراني .

4- تفتقر جل الأحياء غير المخططة لأبسط وأدنى شروط الحياة والاستقرار .

5- انشار واسع للأوضاع الاجتماعية المزرية للانحراف والإجرام والأمراض الاجتماعية المختلفة .

6- يساهم التهميش في اختلال صورة الذات عند الفئات الاجتماعية وخاصة الشباب العاطل عن العمل .

7- الشعور بفقدان المعايير وانعدام الأمن .

8- مشكلات عدم الفعالية السياسية وفشل الجهاز المركزي والإداري وفشل السياسات التنموية في حل ظاهرة الأحياء غير المخططة.

9- عدم توجيه الهجرة وتفعيل الظهير الريفي .

10- عدم تهيئة المواقع للتجديد الحضري وحيازة الملكية .

11- عدم ايجاد حل لقاطني الأحياء غير المخططة من إدماجهم في الحياة الحضرية .

12- من خلال هذه النقاط يتضح للمنظرين ودارسي الأحياء غير المخططة وارتباط القائمة على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالنمو العمراني .

كما تبين من خلال النقاط السالفة الذكر مدى مساهمة الفاعلين الرسميين في وضع سياسة المدينة وتوجيهها وتنفيذها . ولهذا فإن الدراسة الراهنة للأحياء غير المخططة والنمو العمراني تنطلق من مقولة معرفية مفادها ، أن الأحياء غير المخططة هي من مشكلات الملازمة والتي مازلت لحد الآن تشكل عبئا ثقيلا على السياسات التنموية .

وانطلاقا من هذا نحاول في بداية هذا الفصل تحديد الاشكالية البحث .

2- تحديد الإشكالية :

تعتبر الجزائر من دول العالم الثالث التي تعرف مدنها توسعا ملحوظا قد تكون دوافع هذا النمو اجتماعية كالنزوح الريفي إلى المدن وأخرى اقتصادية كانتشار المناطق الصناعية مما يؤدي إلى تغير في النسيج العمراني وبالتالي تغير البناء الاجتماعي ، وهذا الوضع كما سبق الذكر لم تكن الجزائر بمنئي عنه إذ سرعان ما رافق النمو الحضري الذي عرفته في سنوات التنمية المكثفة ، تشكل أحياء بكاملها في حواشي العديد من المدن ، وحتى في بعض المدن نجد أحياء غير مخططة كانت في بداية نشأتها تمثل مركز المدينة وفي ظل اللامبالاة والإهمال تحولت هذه الأحياء إلى أحياء هامشية غير مخططة وفقيرة ، تفتقر لأبسط المرافق والخدمات و إلى أبسط التفاتة من طرف الدولة ،لذا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أنه إذا كان في الواقع حي غير مخطط كما سبق الذكر فما هو الحي غير المخطط ؟ ومعرفة المعايير والقيم التي تصنف حسبها الأحياء إلى راقية أو غير مخططة وكيف ينظر علماء الاجتماع خاصة في المجال الحضري إلى هذه الأحياء ، وكيف يصنفونها ، و ما هي الدراسات الحضرية التي قامت بها الدولة الجزائرية كغيرها من الدول العالم حول هذه الأحياء في اطار خلق توازن حضري بين مختلف الأحياء داخل المدينة والقضاء على التخلف الحضري بالمدن الجزائرية .

وفي خضم ما تعيشه المدن الجزائرية من مشكلات ، فان مدينة مستغانم كغيرها من المدن الغرب الجزائري التي تضم بعض هذه الأحياء القديمة ، ورغم حداثة نشأتها وظهور أحياء جديدة ذات مسحة فنية وجمالية إلا أنها تواجه الكثير من التحديات التي تتمثل أساسا في الكثافة السكانية الكبيرة الناتجة عن الهجرة الريفية ، هذه الأخيرة التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في ظهور ونشأة الأحياء غير المخططة داخل المدينة وعلى ضواحيها .

ومن بين الأحياء غير المخططة بمدينة مستغانم نجد حي رادار حيث يمثل هذا الحي نموذجا حيا عن التخلف داخل المدينة . ونستكشف هذا من خلال وضعية المساكن أي الإطار الفيزيقي لهذه الأحياء وكذا تدهور الحالة الاجتماعية لأفراد الحي وانتشار مختلف الآفات الاجتماعية بهذه الأحياء لأنها تبقى بعيدة من مراقبة السلطات المحلية وبالتالي تحول إلى بؤر ومواقع لانتشار الجريمة ، المخدرات ، الانحراف والتوسل .

ومنه يبقى الإشكال المطروح هو : ما واقع الأحياء غير المخططة لمجتمع مدينة مستغانم ؟ كيف نشأت هذه الأحياء ؟ وكيف يتعايش سكان الحي مع واقعه في ظل الأوضاع الراهنة ؟

3- فروض الدراسة :

تعتبر الفروض العلمية أكثر صور التعبير عن المشكلة بدقة ووضوحا، وهي تعتمد أساسا على الحدس و التخمين وتتطلب برهنة لتأكيده أو نفيه، و هذا من خلال مجريات البحث، فبعد تحديد مشكلة البحث أو الظاهرة المراد دراستها و الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع المبحوث فيه ، فان الباحث يقوم بإيجاد فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأسلوب أو أساليب مختلفة للتأكد من صحتها أو نفي ذلك.و بهذا فان فكرة الفروض تبلورت لدينا من خلال الدراسات و البحوث التي لها علاقة بموضوع بحثنا بالإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها عبر مجموعة من الأحياء غير المخططة المنتشرة عبر ضواحي المدينة أو داخل المحيط العمراني لمدينة سوق أهراس الشيء الذي سهل عملية كتابة الفروض على النحو التالي:

الأحياء غير المخططة تساهم في تشويه المنظر الجمالي للمدينة.

- الأحياء غير المخططة ظاهرة معيقة للنمو العمراني المخطط بمدينة مستغانم.

- يؤثر الإسكان غير المخطط في المناطق الحضرية غير مخططة على طريقة تنشئة الفرد وتكوين شخصيته .

يؤثر الإسكان في الأحياء غير المخططة على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والنفسية للمواطن.

4- أهداف الدراسة :

لكل دراسة أو موضوع أهداف يرجو الباحث الوصول إليها ، وترمي دراستنا الراهنة إلى تحقيق الأهداف التالية :

-- يهدف هذا البحث إلى مقاربة العلاقة التي تضعها الأحياء غير المخططة داخل المحيط العمراني .

-- الوقوف على الاختلالات المورفولوجية التي تلحق بالنسيج العمراني جراء تواجد الأحياء غير المخططة .

-- تهدف الدراسة إلى التعرف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و طبيعة السكن لسكان هذه الاحياء .

-- تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى الوعي بأبعاد ظاهرة الأحياء غير المخططة من النمو العمراني .

-- تهدف الدراسة إلى لفت نظر القائمين على شؤون المدينة إلى خطورة الوضع الراهن والبدائل والحلول الممكنة .

-- تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل التي تساعد على نمو الأحياء غير المخططة في المدينة .
-- معرفة وإبراز أهم المشاكل وخصائص الأحياء غير المخططة .
-- السعي إلى التعرف على الأصول الاجتماعية والجغرافية للسكان مجتمع البحث سعيا وراء تحليل العوامل المساعدة على نمو الأحياء غير المخططة في المجتمعات الحضرية ومحاولة كشف آراء السكان في طريقة حل المشاكل الموجودة بهذه الأحياء .
-- معرفة الأسباب الفعلية لتفشي ظاهرة البناء ومشكلات الإسكان غير المخطط ،ومحاولة التعرف على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية لهذا النوع من الإسكان.
-- تشخيص الواقع الفعلي للأحياء غير المخططة والأسباب التي أوجدته.
-- التعرف على الآثار التي يفرزها هذا النوع من الإسكان على النواحي الصحية والبيئية والاجتماعية والنفسية والتربوية

5- أهمية الموضوع :

إن أي بحث لا يخلو من أهمية أو غاية يرجو الباحث الوصول إليها ، وتتمثل دراسة واقع الأحياء غير المخططة داخل مجتمع مدينة مستغانم فيما يلي :

- إعطاء الصورة الحقيقة لهذه الأحياء التي كانت تعبر عن خصائص اجتماعية وثقافية وعادات وتقاليد ، افتقد الكثير من جوانبها في ظل التغيرات والتطورات التي تشهدها اليوم .

-إبراز الشاكلة الجديدة التي أصبح عليها هذا المجال السكني في خضم التطور والتغير الحضري ، حيث أصبحت هذه الأحياء تعاني وتفتقر إلى ابسط التفاتة من طرف الدولة في تحسين مجالها وتلبية حاجات السكان اليومية .

وتعتبر الدراسات الحضرية بصفة عامة ودراسة مشكلات الأحياء غير المخططة بصفة خاصة من الدراسات الحديثة التي مازال البحث فيها جديدا وغير متكامل ، بحيث لم يصل إلى وضع نظرية شاملة ومتكاملة لفهم

ظاهرة الأحياء غير المخططة ، وكيفية ظهورها ونموها ، وتأثيراتها على المحيط الحضري الإنساني والبيئي والمورفولوجي.

• دوافع اختيار الموضوع :

كانت دوافع اختيار بحثنا متعددة ومختلفة نذكر منها :

- رغبتي للخوض في هذا المجال باعتباره موضوعا هاما وذو صلة بتخصص الدراسة .

-ملاحظة الاختلاف والتنوع أو التدرج في النسيج العمراني داخل الرقعة الجغرافية الواحدة من النمط الأوروبي إلى النمط العربي إلى الأنماط والأشكال الهندسية الحديثة .

- ملاحظة التقهقر والتدهور في العلاقات الاجتماعية الذي تعرفه المدينة خصوصا مع انتشار أكبر الآفات الاجتماعية خطورة كالجريمة والعنف والمخدرات ،الأمر الذي دفع بنا إلى معرفة ما إذا كانت بعض الأحياء لا تعرف مثل هذا النوع من المشكلات الاجتماعية .

- شيوع مظاهر التخلف داخل المنطقة والذي يظهر بوضوح في الشكل الفيزيقي للمنطقة والمسكن ، وأيضا مظاهر الانحراف وأنماط السلوك التي تعبر عن التفكك الاجتماعي ومظاهر الفقر بأشكاله المختلفة التي تظهر في حالات الحرمان المادي الذي تعيش فيه الأسرة ، وتأثير كل هذه الظروف والخصائص الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية على التكوين المعرفي للأسرة ونظرتها لمستقبل وأسلوب طريقة الحياة .

- إهمال هذه الأحياء من حيث الدراسة ، والاهتمام سوف يجعل الأمور تسير في اتجاهات يصعب السيطرة عليها وخاصة أن تلك الأحياء تشهد نموا متزايدا ، ومن ثم فإن أهمية رصد دراسة لهذه الأحياء يعد ضرورة سواء لمواجهة الواقع أو التخطيط الحضري للمستقبل. .

- عرقلة البناء غير المخطط للمشاريع الاستثمارية .

- كون هذا الموضوع قد مس أغلب الدول المتقدمة والنامية.

6- النظرية الايكولوجية :

أ - المدخل الايكولوجي الكلاسيكي :

وهي النظرية التي تبحث في مدى تأثير الظروف المكانية وقضايا التحضر ونمو المدن والتجمعات الحضرية ونجد من بين رواد هذه النظرية " ابن خلدون" من علماء العرب ،ومن أوروبا نجد كل من بودان : ومونتسيكيو :

وانطلاقا من الربع الأول للقرن العشرين ظهر اتجاها جديدا على يد رواد مدرسة " شيكاغو" بزعامة كل من "بارك" وبيرجس ، حيث اعتبر ان المدينة هي عبارة عن نظام ليكولوجي في تغيير مستمر ،و إن كل ما يتعلق بالجانب الإنساني و البشري داخل هذه المدن يطلق عليه " الايكولوجيا البشرية " والتي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية ، التي تحكم سلوك الأفراد ، وهذا تمييزا لها عن الايكولوجيا الحيوية ، التي تهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة ، والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع كما كان ينظر إليها سابقا .

ومادام المدينة في نظر "بارك" وزملائه هي عبارة عن نظام ديناميكي في تفاعل مستمر فقد اهتمت هذه النظرية بالعمليات التي تمس التغيير الحضري : كالتشتت ، والتركيز والمركزية واللامركزية ، والعزل ،والغزو ، والاحتلال ، وهذا تبعا لنوعية الحركية الحضرية التي تمس المجتمع ، وكذلك التوزيع الجغرافي للأفراد والخدمات ، بالإضافة إلى الامتدادات الطبيعية .

وإذا رجعنا إلى النظرية الايكولوجية لمعرفة كيف قسمت المجال الحضري واستعمال الأرض ، نلاحظ أنها ركزت على النواحي الاجتماعية والاقتصادية للحياة البشرية فمثلا في البحث الذي قدمه " ارنست برجس" حول المدينة " شيكاغو " ، قسم المدينة إلى خمسة مناطق أو دوائر

فالدائرة المركزية تتجمع فيها نشاطات الأعمال والتجارة والخدمات الإدارية ،و و دوائر الانتقال ، وهي المنطقة التي تحيط بالمركز تحتلها الفئات المحرومة والفقيرة كالزنوج والمهاجرين الجدد والبورتوريكين ، هذه الفئات الفقيرة تقيم في سكنات حضرية متدهورة على شكل أكواخ متداخلة على محيط المصانع الإنتاجية و الحرفية الصغيرة ، ثم تأتي بعدها منطقة أو دائرة إقامة العمال ، حيث يقيمون بالقرب من أماكن عملهم ، ثم يأتي نطاق أو دائرة السكن المترف والأكثر يسر ، الذي يتشكل من البناءات الفخمة والعمارات ذات الشقق المريحة ، وتسكنها الطبقات الغنية الميسورة ، وأخيرا يأتي النطاق الممتد إلى الخارج المدينة ، حيث يشكل نقطة التقاء المواصلات على شكل انوية مشتتة ، تقع على جوانب الطرق والمواصلات الإشعاعية ، المؤدية

إلى مركز المدينة

ولكن بالرغم من أهمية دراسة " بيرجس " إلا أن بعض النقاد ينظرون إليها على أنها نظرية مثالية ، بحيث تأكد من بعض الدراسات الامبيريقية التي أجريت بعد ذلك ، أن التقسيم الذي قدمه " بيرجس " لا يمكن تطبيقه على كل المدن وكل المجتمعات ، وكرد على هذه النقائص ظهر تصور آخر للتقسيم الحضري واستغلال الأرض ، سمي بمدخل القطاع " لهومر هويت : الذي نظر إلى قضية استعمال الأرض وتقسيم المجال الحضري على أساس إيجار المساكن وبالتالي ربطها بدخل الأفراد والفئات الطبقية ، حيث قسم الاسكان الحضري إلى ثلاث مستويات متدرجة في تصاعدها حسب مستوى الإيجار وتبعا لنوع وطبيعة الإسكان :

- إسكان موجه إلى الفئات الحضرية الفقيرة وذات الدخل المحدود وإيجاره منخفض
- إسكان موجه إلى الفئات الحضرية المتوسطية ذات الدخل المتوسط وإيجاره متوسط
- إسكان موجه إلى الفئات والطبقات الحضرية الغنية والميسورة وإيجاره مرتفع .

ب- النظرية الماركسية :

يعتبر أصحاب الاتجاه الماركسي أن حركة التطور والنمو الحضري تسيرها القوانين المادية الموضوعية التي تحكم المجتمع الحضري ، وليست القيم الثقافية ، فالبناء التحتي الذي تشكله القوانين الاقتصادية هي التي تؤثر على البناء الفوقي الذي تشكله المعايير والقيم الثقافية و السياسية ، وبالتالي تخضع تطور المجتمع والحياة الحضرية داخل المدن إلى العلاقة الجدلية أو الديالكتيكية ما بين البناء الفوقي الذي تشكله الافكار والإيديولوجيات التي تحملها الطبقة الحاكمة والسياسيين ، والبناء التحتي الذي يشكله الاقتصاد وعلاقات الإنتاج.

ولهذا ركز "ماركس " على التناقضات التي تحكم سير المجتمع الحضري عبر مراحل تطوره التاريخية .

ويقسم ماركس بناء المجتمع الحضري إلى طبقتين رئيسيتين ، الطبقة المالكة (ملاك ، إقطاع ، رأسماليين) تبعا لمرحلة التطور ونمط أسلوب الإنتاج ، هذه الطبقة تعيش حياة حضرية يسودها البذخ والترف ، وتقيم في الأحياء الحضرية الراقية التي تتوفر على الإسكان المتطور في مراكز المدن الحضرية ، أو في الأبراج والقصور الفخمة التي توجد على ضواحي ومخارج المدن والطبقة العمالية الكادحة التي تتبع قوة عملها إلى

الرأسمالي وصاحب وسائل الإنتاج من أجل الحصول على قوتها اليومي للاستمرار في الحياة فرغم أن الطبقة العمالية هي التي تنتج الثروة وهي التي تنتج الإسكان إلا أنها لا تستفيد من إنتاجها هذا ، حيث يتحول ربحه إلى جيوب أصحاب رؤوس الأموال ، وتبقى الطبقة العمالية تقطن الأحياء الحضرية غير المخططة على هوامش المدن ، أو بالقرب من المصانع التي تشتغل فيها في السكنات على شكل أكواخ وبيوت قصديرية .
ويرى " ماركس " إن هذه العلاقة الاستغلالية التي تحكم الحياة الحضرية داخل المدن وعبر المصانع ومراكز الإنتاج هي التي تدفع بالطبقة العمالية إلى أن تعيش في صراع دائم مع طبقة أصحاب رؤوس الأموال من أجل افتكاك حقوقها وتحسين ظروف حياتها الاجتماعية والاقتصادية ، وحصولها على الإسكان الملائم الذي يتوفر على خصائص الإسكان الحضري.

7-الدراسات السابقة :

تضم كل المدن الكبيرة في العالم أحياء غير المخططة بتسميات مختلفة منها الأحياء الشعبية القديمة ، الأحياء القصديرية ، أحياء الصفيح وغيرها من التسميات إلا أنها تشترك في نفس الخصائص خاصة من الناحية السوسيوثقافية فهي تحمل نفس السمات الاجتماعية و الثقافية تقريبا، وبغض النظر عن العامل التاريخي الذي كان احد العوامل المساعدة على ظهور هذا النوع من الأحياء،حيث عمل الاستعمار على تفكيك البنية الاجتماعية والنسيج العمراني للمدن من خلال عمليات التهجير نحو المدن بالتالي ارتفاع عدد سكان المدن البحث عن سكنات الأمر الذي أدى إلى السكن في مناطق غير المخططة وبالتالي ظهور أحياء بكاملها غير مخططة ويبقى التساؤل المطروح هو إلى أي مدى قام الدارسون والعلماء الاجتماع في الجزائر بمناقشة هذا الموضوع ومعرفة الواقع العمراني والاقتصادي والاجتماعي لسكان هذه الأحياء وماهي الدراسات المقدمة في هذا المجال وما هي أهدافها وماذا قدمت كل دراسة كبديل او كاقتراح يتعلق بهذه الأحياء.ومن هذه الدراسات ما يلي :

1- دراسة الأستاذ (علي بوعناقة) [1]تحت عنوان" العمران غير المخطط"،تمت خلال السنة الدراسية 1978 -1979 قدمت لنيل ديبلوم الدراسات المعمقة وقد أجرى الباحث دراساته مدينة قسنطينة وبالضبط بحي ساطي في محاولة لتشخيص المشكلات التي يعيشها سكان الحي معتمدا على المنهج التاريخي وبالتالي الاتصال بشيوخ الحي والمسنين،كما اعتمد على عدة ادوات لجمع البيانات منها الملاحظة والاعتماد على

1- علي بوعناقة : العمران غير المخطط – دراسة ميدانية للأحياء الشعبية مدينة قسنطينة رسالة ديبلوم الدراسات المعمقة جامعة الجزائر 1979

الوثائق. وقد انطلق من فكرة ان الظروف السكنية غير الملائمة، لها تأثير اجتماعي وصحي واخلاقي على أفراد الاسرة والمسكن يعتبر عامل طرد او جلب ساكنيه ، كذلك ان الإختلاف في الموطن الأصلي لهؤلاء.وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة :

- ارتفاع عدد الأفراد بالمسكن الواحد .
- الصراعات المتكررة بين سكان الحي والاشتراك في المرافق.
- ضعف الأجر (الدخل او الراتب الشهري) لمعظم العمال نظرا للأنشطة أو الأعمال التي يزاولونها .
- انتشار ظاهرة التسول وبالتالي سيطرة فكرة الاستسلام والقدرية على الذهنية السكان واللجوء إلى مد الأيدي في الطرقات ، الأمر الذي يشجع على ارتفاع نسبة البطالة وانتشار ظاهرة الاتكال .

كما قام علي بوعناقة بدراسة أخرى في رسالة لنيل شهادة الدكتوراه ، درجة ثالثة في علم الاجتماع ، وجاءت هذه الدراسة ميدانية ومقارنة ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي :

-- إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون اختناقا سكنيا واضحا.
-- عدم ارتباط الشباب بمنازلهم والقضاء وقتهم في فضاءات خارج البيت متسكعين الشوارع ولا يستعملون المنازل إلا في أوقات النوم .
-- انتشار واسع للحرف اليدوية داخل الأحياء غير المخططة .
-- انتشار واسع البطالة خاصة في أوساط الشباب وعدم تمكنهم من العمل داخل القطاع الرسمي .
-- كبر حجم الأسر المتواجدة في هذه الأحياء الغير المخططة وهذا نظرا لارتباطها الثقافية.
-- انتشار واسع للأمراض المنتشرة بين الأطفال لعدم توفر دور للحضانة والروضة.
-- تأثير البيئة الاجتماعية العائلية سلبيا على ذكاء الأطفال .
-- التوتر النفسي للشباب هذه الأحياء الغير المخططة ونجد هناك العديد من الشجارات والخصومات .
-- الأحياء غير المخططة لها أثار سلبية على المدينة ومستقبلها الحضري .
-- عدم توفر جل الخدمات للشباب من ضعف في التعليم وهدم الحقوق المدرسية وعدم رضاهم بما قدم لهم .
-- انشار واسع للانحراف داخل أوساط الشباب وهذا ما يؤثر سلبيا عليهم ويؤثر كذلك على المناطق المحيطة بهم في المدينة والحياة الحضرية .

2- الدراسة التي قام بها الاستاذ " اسماعيل بن السعدي " بعنوان "معوقات التنمية العمرانية دراسة في ثقافة

المناطق غير المخططة بمدينة جانيت حيث تعرض الباحث من خلال الاشكالية الى ذاك الواقع الاجتماعي و الثقافي السائد بتلك المناطق خاصة مما يتجسد خصوصا في سلوكاتهم ونظرتهم إلى محاولات السلطات تغيير وضعياتهم .وكثير ما كانت هذه السمات والخلفية الثقافية عائق أمام التنمية برفضهم الانتقال إلى مناطق احسن واكثر ملائمة، وعليه فإن الدراسة هدفها تحديد مدى وقوف هذه المناطق الغير المخططة وسيمات سكانها الثقافية كعائق في وجه عملية التنمية . وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي لتشخيص الواقع الاجتماعي والعمراني كما اعتمد على الاحصاء كسبيل لتحليل الكمي.

ولتمثيل احسن لكل سكان المنطقة اعتمد على عينة منظمة مستعملا خريطة المنطقة مقسما إياها إلى قسمين أحدهما يضم ستة قطاعات احصائية والاخر يضم سبعة قطاعات احصائية ،وكذلك الاتصال بالسكان اثناء المقابلة لجمع البيانات. واستعان كذلك الباحث في جمع المعلومات بعدة ادوات تتمثل في المقابلة الحرة والمقابلة الموجهة بهدف ملئ الاستمارة وقد استخلص الباحث من دراساته هذه عدة نتائج تتمثل في أن مجتمع البحث يتميز بزيادة نسبة السكان خاصة الشباب وان معظم السكان بهذه المناطق من المهاجرين ، وتنتشر بمجتمع البحث الأمية ومن الناحية المهنية تنتشر الأعمال البسيطة ذات المداخل المخفضة والمستوى المعيشي المتدني ، فيما تفتقر منازلهم للأجهزة المعروفة.

وواقع الهجرة أغلبها البحث عن العمل فيما تسود القرابة والجيرة في العلاقات بين أفراد مجتمع البحث مما يسهل عملية الاتصال وكذا الزيارات ،كما أن سكان هذه المناطق يميزون بينهم وبين سكان المدينة بحيث لا يعتبرون أنفسهم من سكان المدينة لأنهم لم يولدوا بها كما أنهم لا يشاركون بصورة فعالة في المجالات السياسية والاجتماعية بحكم الخصائص الثقافية والتعليمية التي تميزهم.

3-دراسة أجراها إسماعيل قيرة : عن واقع الباعة الجائلين والاسكافيين في المدينة الجزائرية المعاصرة [2].

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم واقع النشاطات اليومية للباعة والانشطة الحضرية الغير الرسمية والتي غالبا ما يمثلها القادمون الجدد إلى المدينة وذلك لصعوبة اندماجهم في حياة القطاع الحضري الرسمي وخلص الباحث إلى العديد من النتائج والتي تدور في مجملها حول المعاناة اليومية والظلم الاجتماعي والتبعية والاستقلالية وبهذا الخصوص أكدت هذه الدراسات انه رغم :

-- تنوع وتعدد احتكاك الباعة الجائلين والاسكافيين بمختلف فئات المجتمع الحضري علاقتهم تبقى ضيقة ومنحصرة.

[2]- اسماعيل قيرة : العمل اللا نظامي الواقع وأفاق الجزائر جامعة قسنطينة معهد علم الاجتماع سنة 1993 ص 17-23

-- كما خلص الباحث إلى أن هؤلاء الباعة لا يمكنهم دخول بيئات اجتماعية أخرى.

-- يشكلون هؤلاء أصحاب المهن الحرة والتقليدية فئة اجتماعية ومظلومة ومهانة يتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع والمواد الأولية والوسطاء.

-- كما أظهرت الدراسة أن 37% من اجمالي العينة يمكن تصنيفهم كمهاجرين جدد و 48% أميون.

-- يعمل أفراد العينة او مجتمع البحث في المتوسط 19 يوما في الشهر خاصة في الأعمال الحضرية الغير الرسمية محمية.

4- دراسة أجراها إسماعيل قيرة : عن مدينة سكيكدة بعنوان أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة[3].

تناولت هذه الدراسة أهم القضايا الجديرة بالعناية في تحليل الأبعاد الهامشية الحضرية في مجمع المدينة وكانت مدينة سكيكدة نموذجا من مدننا التي تتصل بطبيعة بنائها الاجتماعي والاقتصادي مع بروز الصراعات والآثار المدمرة، وضمن هذا المنظور حاول الباحثين تقديم بعض النماذج التي تجسد هذه الهامشية من ثلاث شرائح اجتماعية تولي المجتمع تهميشا لظروف معيشتها وعملها المتذبذب أو لوجودها خارج سوق العمل المنظم فيما يتعلق بشريحة الباعة المتنقلين ،ومعاناتهم اليومية وتقلبات ترتبط بعوامل داخلية ندرة الامكانيات المتاحة وخارجية الضغوط النظامية وندرة المواد الأولية ، ومهما يكون الآمر فإن وضع وظروف الباعة الجائلين الحالية ما هي إلا نتاج للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والوسط الذي يعشون فيه ،وهذا ما يؤكد شواهد امبريقية متعلقة بالشريحتين الأخيرتين وهي شريحة الحي المتخلف بوعباز سكيكدة وذلك من عزلته الايكولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتخلف والقهر وهذا ما يعبر عن الإختلال النظام الاجتماعي وعشوائية التنمية الحضرية ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي :

-- غياب السلطة المحلية أو الضبط الداخلي .

-- الاحتكام لدى شرائح المجتمع المدروس إلى العلاقات الأولية في التفاعل الاجتماعي.

-- أن أغلب سكان هذا الحي من المهاجرين . وارتباطهم الوثيق بمقر اقامتهم الاصلية .

-- انتماء المجتمع المدروس إلى مختلف الفناءات الاجتماعية.

-- تميز حي بوعباز القصديري كغيره من المناطق الشعبية بالازدحام الشديد والكثافة السكانية العالية.

-- انتشار واسع إلى الأوضاع المزرية والمتدهورة للفئات الاجتماعية من فقر وقهر ، وأمراض مزمنة

[3]- د اسماعيل قيرة :أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية وهران سنة 2001 ص 20-21

للأطفال وأمراض أخرى متنوعة زيادة على تدهور في البيئة من انتشار التلوث والقمامات و انعدام للقنوات الصرف المياه الصحي.

-- رغم أن هذا الحي مجتمع متخلف وتقليدي إلى انهم استخدموا بدائل للتكيف مع الحياة الحضرية . من تغير بعض العادات والسلوكات من استماع للمذياع ومتابعة برنامج التلفزيون.

-- تتجسد علاقات التضامن في الاوقات التي تكون فيها الأسر محتاجة للمساعدة . زواج ، ترميم المسكن ...الخ.

ويبدوا من هذه النتائج أن حي بوعباز القصديري يمثل صورة للأبعاد الهامشية الحضرية ويجسد مختلف التناقضات التي تزيد في عدم الاستمرار الاجتماعي ويجسد مجمع الفلاحين الحضريين واستمرار ثقافة الريف.

5-دراسة بوودن عبد العزيز : بعنوان المشكلات الأساسية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة[4].

- جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو الحضري والتوسع السريع للمدن وما ينجر عن هذا التزايد الهائل في النمو الحضري من مشاكل اجتماعية .

ومن نتائج هذه الدراسة ما يلي :

-- إن سكان اقامة النازحين من الريف إلى المدينة يختلفون في خصائصهم العامة عن التجمعات والأحياء السكنية الحضرية .

-- وضعية سكان هذه الأحياء المزرية مقارنة مع الاوضاع الاجتماعية للسكان الاحياء الحضرية المجاورة.

-- فشل السياسة المتبعة في القضاء على أزمة الأحياء غير المخططة بدليل انتشارها وتوسعها عبر مختلف مدننا.

-- مخلفات الأحياء الفوضوية على سكان المدينة والعمران وذلك من خلال تشويه المظهر المنطقة الحضرية وما يعبر عنه بترييف المدينة.

-- تكدس المساكن وانتشار واسع للجريمة داخل الأحياء غير المخططة.

-- معيشية أفراد هذه الاحياء غير المخططة ذات ثقافة هامشية وصعوبة اندماجهم في اوساط الحياة الفوضوية

[4]- عبد العزيز بودون : المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع والتنمية جامعة قسنطينة 2000

.

-- انتشار واسع للبطالة والامراض الاجتماعية المختلفة منها، الانحراف في اوساط الشباب

-- ارتباط النمو الحضري بمشكلات اجتماعية منها الاحياء غير المخططة التي شكلت مشاكل بالنسبة للنمو الحضري.

-- واقع المزري للأحياء الفوضوية مما جعل منها مسرحا للسلوك الانحرافي عند الأطفال.

6- دراسة ميمونة مناصريه: بعنوان التحول الديموغرافي و اثاره في التشوه العمراني ، دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية ، مدينة بسكرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في عام اجتماع التنمية "2005/2004"[5]

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة التشوه العمراني نتيجة المستوطنات المتواجدة على ضفاف المدينة و التي سببتها الهجرة و يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ظهور الاحياء المشوهة للعمران نتيجة التحول الديموغرافي في العالية الشمالية .
- سبب تواجد التشوه العمراني هو الحراك من الاحياء المجاورة و الهجرة من ولايات اخرى .
- وجود التركز العمراني الكبير في مناطق و في مجالات ضيقة مما يضع مساكن صغيرة المساحة قابلة للتشوه بسبب الزيارة الطبيعية لسكان المسكن .
- التحول الديموغرافي يؤدي الى وجود خلفيات اخرى و غياب التخطيط و التسيير اهمال مخططات التعمير مع التغير الحضري السريع مما يؤدي الى تراكمات بناءات فوضوية مشوه للجانب العمراني الحضري .
- عدم التحكم في مستقبل تخطيط المدينة و متطلباتها و طاقتها في استيعاب عدد هائل من البشر و ما يتطلب عن كذلك نمو سريع و متنوع للعمران .
- غياب سياسة واضحة لمعالجة تواجد الاحياء المشوهة للعمران .
- عدم اتباع التخطيط العمراني و السير الحسن في البناء و التعمير .

[5]- ميمونة مناصرية : التحول الديمغرافي و أثاره في التشوه العمراني ، دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة رسالة ماجستير علم اجتماع المدينة سنة 2005/2004

- وجود التركز العمراني الكبير في مناطق المتواجدة بالحي من مجالات ضيقة مما يصنع مساكن صغيرة المساحة قابلة للتشوه بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المسكن .
- ادى التحول الديموغرافي في وجود خلفيات معينة ، غياب التخطيط و التسيير و اهمال مخططات التعمير مع التغير الحضري السريع و احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي وفق تصوراتهم البسيطة .
- انتشار واسع للبناءات الفوضوية داخل الفضاءات المعمارية مما يؤدي خلط في توزيع المجالات للنمو العمراني و بروز اشكال اخرى لمظاهر التخلف و التقهقر الحضري للمدينة .

7-دراسة الدكتور جمال محمود حامد (كلية الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم – السودان) حول الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية حول المدن حالة مدينة الخرطوم الكبرى عام 2000 .[6]

وتهدف هذه الدراسة تحليل علاقة الهجرة بنمو الحضري والعمراني والمشكلات التي تحدث في المستوطنات والأحياء المتواجدة بالمدن بسبب الهجرة القسرية وتركزت هذه الدراسة على السودان وعلى مدينة الخرطوم ويمكن استخلاص النتائج التالية :

-- على الرغم من دوافع الهجرة القسرية من غرب ولشمال وشرق السودان (الجفاف المجاعة) تختلف عن تلك التي تسود في جنوب وجنوب غرب البلاد (الحروب والأوبئة والأمراض) إلا أنها الدوافع تتوافق فيما بينها إلى حد كبير .

-- كما ان هناك سبب اقتصادي مركز في السودان وفرة الصناعة والزراعة ادى الهجرة للبحث عن العمل .

-- أسهمت هذه الهجرة في تزايد النمو الحضري والعمراني وتواجد و انتشار مظاهر الفقر والتشوه العمراني وظاهرة تريف المدينة.

8- دراسة الدكتور الطارق وفيق محمد :كلية التخطيط الاقليمي جامعة القاهرة – حول التنظيم الحضري وظاهرة النمو العشوائي ، دراسة تحليلة للأنماط وعوامل توطن الظاهرة في المدن المصرية.

تهدف هذه الدراسة إلى عوامل توطن ظاهرة النمو العشوائي ونموها وثم إلى طبيعتها ونشأتها ، بحيث أصبحت مكونا ايكولوجيا ذو طبيعة وظيفية بعد ان رسخت في النسيج العمراني والحضري ، وتمكنت من إيجاد مكانة لها وا تسمت في بنية المدينة المعاصرة ، وهذا اعتماد على بينات إحصائية وبيانات من الواقع .

---

[6]- جمال محمود حامد الهجرة القسرية و أزمة المستوطنات البشرية حول المدن الخرطوم السودان

وعلى ضوء تحليل المتغيرات المختلفة للظاهرة المتمثلة في النمو العشوائي حول التنظيم الحضري خلصت الدراسة إلى نتائج عامة .

-- تعد مشكلة المناطق العشوائية مشكلة ذات بعد قومي بكل المقاييس وانتشارها يحمل صفة التجانس النسبي في أغلب المناطق الحضرية العمرانية .

-- إن الظاهرة لا يمكن رؤيتها أو التعامل معها من منظور أو مشكلة سكن عشوئي وبما يخترقها بل تعتبر مكونا ايكولوجيا وظيفيا في بينة المدينة التي تعد النموا عمراني متكامل الخصائص تجد فيه استعمالات الأرض وكذلك الأنشطة .

منها يخلص الباحث إلى نتيجة وهي صعوبة معالجة هذه الظاهرة لأنها تستمر بانعدام سياسة واضحة وهادفة وتخطيط للنمو العمراني المنظم .

09- دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن 1997[7]: هذه الدراسة انطلقت من خلال دراسة للنمو الحضري المتسارع في العديد من الدول النامية والذي أدى بدوره إلى انتشار مشكلات اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وغيرها . وظهرت المناطق العشوائية التي تفتقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية وتدهورت صحة البيئة والمساكن العشوائية ومدن الصفيح والكرتون . ومن هذا المنطلق أجريت عدة دراسات لمختلف المدن العربية وخرجت الدراسة بالنتائج التالية :

-- يشكل النمو الحضري المتسارع الذي شهدته العديد من المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبئا ثقيلا على الإمكانيات والموارد المخصصة للمراكز الحضرية . مما جعل تنظيماتها الهيكلية ومؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان.

-- أن السبب النمو الحضري والعمران السريع نتيجة لتدفق تيارات الهجرة من الريف نحو المدينة وارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى .بل كاد ينحصر في مدينة رئيسية كما هو الحال بالنسبة للقاهرة والخرطوم ودار البيضاء التي تعد من أسرع الحواضر والمدن نموا في المنطقة العربية .

-- إن سبب الهجرة من الريف إلى الحضر يرجع لقصور برنامج التنمية المتوازنة .

-- ظهرت الأحياء العشوائية نتيجة لغياب سياسة حضرية هادفة وانتشرت كذلك هذه العشوائيات دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي ودون التقيد بنظم ولوائح التخطيط العمراني.

---

[7]- اعداد : عبد الله نعيم رئيس مجلس أمناء المعهد العربي للإنماء المدن العشوائية وانعكاساتها الأمنية بيت المعمارين العرب .

-- إن المساكن العشوائية في الدول العربية تشكل بؤرة للمشاكل الاجتماعية والصحية والأمنية واصبحت الأحياء العشوائية مناطق مغلقة تصعب السيطرة عليها .

-- كما أوضحت الدراسة أن جل الأحياء العشوائية تزداد فيها معدلات الجريمة والخارجون عن القانون والمتاجرين بالمخدرات وكانت مثل هذه الدراسات والآراء لخبراء الميدان في المدن العربية دورا كبيرا في التعرف على مشكلة الأحياء غير المخططة ذات تأثيرات العديدة لمجتمع المدينة التي تمثل كذلك احد معوقات التنمية الحضرية .

10- دراسة أجراها جلال معوض : عن الهاشميين والتنمية في المجتمع المصري [8]

جاءت هذه الدراسة لفهم الفئات المهمشة ومعاناتها في المجتمع المصري وسياسة التنمية. وانطلق الباحث لدراسة هذا الموضوع من صيرورة تاريخية للهامشية الحضرية وأثارها المعاصرة ، كما تتبع الباحث نتائج الهامشية وأثارها ومؤثراتها على الجانب الديمغرافي ، وقد أثار الباحث في دراسته جملة من القضايا المرتبطة بموضوع بحثه ذات البعد الجوهري والارتباط بالوجود الاجتماعي للفئات المهمشة خاصة أن مجمل هذه الفئات تقتات يوميا من أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي حيث خلص البحث إلى نتائج :

-- أن الطاقة الاستيعابية للقطاع الحضري غير الرسمي وصلت إلى 43.5 % من اجمالي العمالة الحضرية المصرية. و 45% من اجمالي سكان الحضر.

-- معاناة البؤس و الحرمان من جانب فئات عديدة من المشتغلين بالقطاع الحضري غير الرسمي.

-- تدني اوضاع المناطق الهامشية ، وافتقارها للمرافق والخدمات الاساسية .

-- كثرة البطالة والفقر والأمية والمرض وعمالة الاطفال والسلوك الاجرامي.

-- انتشار واسع للثقافة الاغتراب وارتباطها بالمشكلات الاجتماعية .

-- المناطق الهامشية هي الأكثر إفرازا للعنف.

-- تشكل اغلب الفئات المناطق المهمشة من النازحون إلى المناطق الحضرية .

-- وهذا ما تؤكده هذه الدراسة من نتائج مؤثرة على سياسة التنمية في المجتمع الحضري.

ومن خلال هذه الدراسات التي أثارها الكثير من الباحثين ، تعد محك واضح وجلي لدراستنا الآنية ، والتي شملت هذه الدراسات تقريبا على موضوع الأحياء غير المخططة ، وعلاقتها بالنمو العمراني بالمدينة ، واشتركت مواضيع معظم الدراسات على أسباب وعامل النشوء الأحياء غير المخططة ومؤثراتها حيث كان

[8]- جلال المعوض المهمشون الحضريون والتنمية في مصر مركز الدراسات وبحوث الدول النامية القاهرة 1998 44-68

لهذه الأحياء آثار سلبية على المدينة من خلال تقهقر الجانب الجمالي للمدينة ، وعرقلة النمو العمراني السليم وانتشار واسع للجريمة داخل هذه الأحياء ، كما تعاني فئاتها الاجتماعية من الفقر والتسول لأغلب ساكنيها ، كما يمتهنون الحرف التقليدية وبعض الأنشطة غير الرسمية التي كانت عائق في السياسة الاقتصادية للمدينة ، كما ان الجانب السكني للأحياء غير المخططة متدني نظرا لمواد البناء المبنية به، والمتمثلة عادة في بناءات قصديرية وكذلك ذات جدران متهرئة ، كما تنعدم هذه المساكن على قنوات الصرف الصحي ، والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز ، ومن هنا تبرز هذه الدراسات السابقة بالنسبة لدراستنا باعتبار بأنها هي وحدها الكفيلة بإعطاء نموذج فعال وصورة دقيقة عن موضوع البحث وعلاقته بالبحوث السابقة ، ولأنها تمكن الباحث من الإطلاع على أعمال غيره في نفس الميدان والوصول إلى نتائج أكثر تطابق مع الواقع .

الفصل الثاني : الجانب النظري

أولا- الإطار المفاهيمي للدراسة :

يقول " Jean Bertrand pontalis " "نحن بحاجة إلى مفاهيم."

هذه الحاجة وليدة فطرة الإنسان الفضولية التي تسعى إلى فهم الظواهر ، هذا نفسه ما نحاول عرضه من خلال هذا الفصل ، حيث يدفعنا ذلك إلى التعرف على ظاهرة الأحياء غير المخططة بكل ما تحمله من تعريف .

1- الأحياء غير المخططة :

اختلف العلماء والباحثون في إعطاء مفهوم الأحياء غير المخططة ومنهم من أطلق عليها الأحياء القصديرية ، إعتمد على المظهر المورفولوجي (المظهر الخارجي) والبعض الاخر قد اعتمد تفسيره للمفهوم على الجوانب المادية ، أما المعنى المتداول لدى سكان الحضر وسكان هذه الاحياء العامة . فيقال كوخ أو قربي أو البرارك.

ويعرفها المعجم الفرنسي بأنها أشكال خاصة التي تمثل بؤس سكان الحضري. وقد استعمل هذا التعريف ايضا

في الغرب الاوروبي مابين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، للدلالة على الاحياء المكتظة بالسكان التي بنيت بالخشب والكارتون والقصدير ، كما عرفت بأنها مجموعة من المساكن بنيت بالقصدير أين ينعدم وجود التجهيزات الجماعية.

كما هناك تعريف اخر للأحياء غير المخططة : أن هذه الأحياء تمثل مجموعة من المباني المتميزة بالازدحام والتخلف في اغلب جوانب الحياة ومعظم سكانها من المهاجرين وغالبا ما تكون هذه الأحياء على أطراف المدينة وتتسم بكل مظاهر التخلف والفقر وسوء التغذية.

كما يعرفها البعض الاخر من العلماء على أنها أحياء خربة وتتميز بمساحة منازلها متداعية التي يتكدس فيها شاغلها و يعيش فيها ضحايا الفقر.

وفسرت ظاهرة الحي الخرب في ضوء نظرية المناطق المتركزة او النظرية القطاعات او غيرهما فإنه يحتل عادة منطقة ما حول الأعمال المركزية او قرب المناطق الصناعية الثقيلة ، غير بعيد عن طرق المواصلات الرئيسية ونجدها مرغوب فيها لانخفاض تكاليفها سواء من حيث الإيجار او بناء مسكن جديد.

ويعتبر بعض الكتاب ان الحي المتخلف نمطا او منطقة غير منظمة ، وينظر اخرون إلى عامل الكثافة السكانية باعتبارها معيارا للمنطقة المتخلفة ، ولكن عامل الكثافة السكانية بمفرده لا يصلح استخدامه كما معيار يحدد المناطق المتخلفة ، ففي بعض المناطق المدن اليابانية تزداد الكثافة السكانية في مناطق لا تعد غير مخططة ، وينظر البعض إلى الحي غير المخطط على اعتباره اته منطقة فاسدة . ودلك من منظور ان اللفظتين مترادفتان ، و لكن يرى بعض الباحثين الفساد ينطبق على المناطق السكنية و غير السكنية بينما يقتصر مصطلح ''المتخلف'' على المناطق السكنية فقط.

المنطقة غير المخططة Slums هي الامكنة التي تتجسد فيها سوء الاحوال السكينة ، وذلك بتواجد مباني او مجموعة من المباني والمساكن القديمة و الالية للسقوط وتفتقر إلى قنوات الصرف الصحي وتتسم بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا من اثار على الأمن والأخلاق [9]

.

ولقد تعرضت مدرسة شيكاغو التي قادها **" بارك "** لمناقشة مشكلة المناطق الحضرية غير المخططة ، التي كانت تشكل جزءا هاما في المدن الأمريكية وبعض مدن دول الغربية والتي يشار من خلالها إلى أجزاء من

---

1 - احمد زكي بدوي / معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ص 60

2- حسين عبد الحميد رشوان مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث ص 58

3-المرجع نفسه ص 111

المدن التي كانت تقطنها الجاليات اليهودية ، في شبه عزلة عن بقية أجزاء المدينة الواحدة ويضيف **" ورث "** بأن الجيتو نظام اجتماعي يمثل إقامة طويلة من العزلة اجتماعية لأسباب عنصرية ، كما أنه نتيجة لمحاولة جماعية إنسانية للتوافق والتلائم مع غرباء عنهم واضطروا بالضرورة إلى العيش معهم .[2]

وينظر إلى الجيتو على أنه نمط من التوافق بين عدة جماعات مختلفة من الجماعات الانسانية ، بحيث يتمكن جماعة الأقوياء فرض أفكارها وأساليبها وسيطرتها على الجماعات الضعيفة [3].

غير أن " Fonnan " قد ميز بين الجيتو والمنطقة الحضرية غير المخططة وهي المنطقة المتخلفة نسبيا عن أجزاء المدينة والتي يقطنها بصفة دائمة جماعات عنصرية أو جماعات ذات ثقافات مغيرة عن سائر ثقافة المجتمع وهذا نتيجة لكل من التفرقة الطوعية والإجبارية أما المنطقة الحضرية غير المخططة فهي ظاهرة متخلفة عن الجيتو بالرغم من الخلط بينهما واستخدامها للدلالة على ظاهرة واحدة في فالمنطقة الحضرية غير المخططة عبارة عن جزء من أجزاء المدينة ، مزدحم بسكان الفقراء و انخفاض مستوى النمط العمراني ونوعية المساكن وتسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية ، وقيم نابعة من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي المنخفض والعادات والتقاليد السيئة[10].

ومن ثم فقد كانت المناطق غير المخططة في الدول الاوروبية ، توصف بأنها مناطق البؤس والفقر والجريمة في دول أوروبية وجنوح الأحداث وفق هذه الرؤية عرف **" جيست "** المنطقة الحضرية غير المخططة ، بأنها منطقة سكنية فقيرة وسكانها فقراء ، وهي منطقة انتقالية مفككة اجتماعيا وأيضا مأوى للمجرمين الهاربين من القانون الخارجين عن المجتمع ، يرى **" بيرجل "** أنه من الناحية النظرية تعد كل المنازل التي بنيت قبل 1900 ولم " تحدث " هي دون مستوى لأنها خالت من معظم التسهيلات الصحية الحديثة قبل النظم التدفئة المركزية والماء الساخن الجاري ودورات المياه الصحية والكهرباء ، ومنه تصبح في نظرنا " حيا غير مخططة " رغم أنه كانت وقت انشائها تعتبر منازل مرغوب فيها ،[2] ويضيف **بيرجل** أن الأحياء غير المخططة حسب ما تعانيه إلى ثلاثة نماذج رئيسية : أحدها هو الحي غير المخطط (الأصلي) وهي ساحة تعتبر في الاصل غير مخططة تتكون من مباني غير ملائمة وهي الاقسام لا يمكن معالجتها وتحتاج إلى أن تدمر تدميرا كاملا ، أما النموذج من الاحياء غير المخططة فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى لينتج عن ذلك الفساد في المنطقة ، والمثال على هذا هو حي **" سوث آن "** في بوسطن أما النموذج الثالث والأكثر كآبة للحي غير المخطط فهو أساسا ظاهرة من ظواهر الانتقال ،

---

[10]- السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني دار المعرفة الجامعية 2000 ص 232

2-عاطف غيث وتطبيقات في علم الاجتماع – دار الكتب الجامعية –القاهرة 1970 ص 304

فعندما تصبح الرقعة المكانية الت تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة فإن الفساد الطبيعي والاجتماعي سرعان ما ينتشر وهذا النوع من الحي غير المخطط يحتشد بفنادق رخيصة ، وأماكن يأوي إليها المتشردون منازل للعاهرات والحانات غير المرخصة ويسكنها المشردون والشاحذون والسكاري ومن ليس لهم مكان يأوون إليه ، ويقوم على إدارة اقتصادها أصحاب الصالونات وأماكن القمار والمراهقين ، ومدمني المخدرات ، وهذا نموذج يتحدى الإصلاح ، كما يعرفها **محمد عاطف غيث** .إن المنطقة غير المخططة هي ذلك المكان الذي توجد به المباني أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصعبة غير ملائمة وما يترتب على وجود هذا كله من اثار على الأمن والأخلاق[11].

أما **هيربرت جانز** فيميز بين نوعين من المناطق الحضرية غير المخططة ، النوع الأول يسمى منطقة الدخول ونجد المهاجرين من الريف في هذه المنطقة مكانا للاستقرار في المراحل الاولى من هجرتهم إلى المدينة ، ويحاول هؤلاء المهاجرون إن تتكيف طريقتهم في المعيشة وسكان هذه المناطق . حيث انهم يحاولون التكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديدة .

أما النوع اثاني الذي يحدده هو المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذين فشلوا في تكيف مع ثقافة المدينة [2].

من خلال هذه التعريفات نحاول صياغة تعريف اجرائي للدراسة وحسب وضعية الاحياء المراد دراستها بالمنطقة المدروسة . إذ يمكن اعتبار ان الاحياء غير المخططة ظاهرة اجتماعية من ظواهر ومشاكل تعاني منها المدينة وهي صورة مشوهة للعمران وذلك بفعل تداخلها وملازمتها للنمو العمراني حيث نجدها متواجدة عبر حدود البناءات وفي جميع نواحي المدينة مما ادى إلى احتوائها العمران وأصبحت المناطق غير المخططة داخل الحيز الحضري يقيم فيها أغلب السكان الفقراء والمعوزين ومن المهاجرين وداوي الدخل الضعيف وممتهني الحرف التقليدية والأنشطة الغير الرسمية داخل المحيط العمراني المحيط بها وهي في الغالب تعاني العزلة وذات بناءات قصديرية في معظمها تفتقر من قنوات الصرف الصحي وكثرة الامراض الاجتماعية والأوبئة وينعدم فيها الكهرباء والماء .

2- البناء الفوضوي :

---

[11]- محمد حسين غامري : ثقافة الفقر للدراسة في الانثروبولوجيا التنمية الحضرية –مركز النشر والتوزيع الاسكندرية ص 110

2- نفس المرجع ص 106

مفهوم البناء الفوضوي

يعتبر هذا المصطلح الأكثر شمولا مبدئيا من مصطلح السكن القصديري ، فهذا المصطلح يرسم في الفكر مباشرة تصورا أوليا بشأن هذا النوع من السكن ، حيث يتبادر للذهن عدة مباني متناثرة حول المناطق الحضرية دون انسجام يتماشى والمقاييس العمرانية التي تؤهلها لتكوين مدينة أو قرية.[12]

3- السكن القصديري :

هذا المصطلح هو الأكثر عفوية استعمل لدلالة على شكل بدأ يظهر ويتفاقم بمحيط المناطق الحضرية، وذلك أن أفراد اتجهوا إلى إنشاء بنايات وسكنوها ، كانت مواد بناؤها تتشكل أساسا من صفائح القصدير التي تبدوا لهم وسيلة عملية للإسراع في إنشاء السكنات للاستقرار بها ،وعلى عموم هذه المساكن لا تتعدى الغرفتين وتتميز بالضيق الشديد ، بها فضاء تابع للسكن في الهواء الطلق يستعمل للأعمال اليدوية المنزلية والطبخ، هذا الفضاء يطابق تماما ما هو موجود في المسكن الريفية بالحي ، ممراته ضيقة وملتوية جدا ولا تتسع لمرور شخصين في نفس الوقت.[2]

4- البناء غير القانوني :

[12]- تكشوات كمال الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر مذكرة ماجستير كلية الحقوق جامعة باتنة 2008-2009 ص 06
2-ديلمي عبد الحميد دراسة لواقع الأحياء القصديرية دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع عين مليلة 2007 ص 18.
3- بن عبيدة عبد الحفيظ اثباث الملكية العقارية والحقوق العينة العقارية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر اط الخامسة 2006 ص 23

يعتمد هذا المصطلح على القانون كمعيار لتحديد طبيعة البناء ، حيث نقصد بالقانون تلك القوانين المتعلقة بالبناء والتعمير ، وكل بناء مخالف لهذه القوانين هو بناء غير قانوني .

وطالما أن الشرعية تستلهم أصولها من القانون ومبادئه فلا للتفرقة بين مصطلح غير الشرعي و غير القانوني .[3]

وبالرجوع إلى القانوني الجزائري ، لا نجد أي نص تشريعي أو تنظيمي يتطرق إلى مصطلح البناء الفوضوي ، إلا ما تم ذكره في التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 26 ذو القعدة 1405 الموافق لـ 1985/08/13 والتي جاءت بعنوان معالجة البناء غير المشروع ، التي تبين أنماط البناء غير القانوني وآلية تسويته ، حيث تم استخدام تسمية البناء غير المشروع تعبيرا عن البناء الفوضوي .

وبناءا على ما سبق نجد أن مصطلح البناء الفوضوي هو المصطلح الأكثر شيوعا في مجال الوسائل الإعلام والخطابات السياسية والممارسات الإدارية اليومية ، فهذه التسمية تعبر بصدق عن حالة الانفلات العمراني المخالف لقوانين البناء والتعمير .

5- المناطق الحضرية (الأحياء المخططة) :

تعرف بأنها وسط ملائم توفر فيه معظم الظروف التي تشبع حاجات الإنسان روحيا وماديا، كما توجد مؤسسات تربوية ونوادي للشباب وسينما ومقاهي،أي أنه يتسم بالتخطيط فعلا [13]

[13]- عبد الرحمن بن خلدون المقدمة الباب الرابع ص 11
2-حسن السعاتي علم الاجتماعي الصناعي دار النهضة العربية بيروت طبعة ثالثة سنة 1980 ص 32

ويعرفها محمد السيد غلاب بأنها هي التي وضعت خططها على أن تكون مدنا معينة من طراز معين، تقوم بوظيفة معينة.

بصفة عامة يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجالات حضرية أو ريفية لها ارتباطا وثيقا مع المخطط الرئيسي للتهيئة و التعمير سواء كان مؤقتا أو نهائيا، له خصوصيات مجالية معينة من حيث ترتيب الطرقات والمساحات العمومية و الخضراء ، ويراعى في تخطيطها عدة اعتبارات أيكلوجية كدرجة انحدار المصارف و المجاري، والبحيرات و البرك، وطبيعة التربة ، فهي التي تحدد الأساس المادي المناسب، و أساسيات الأرض و مدى قوتها، بالإضافة إلى مراعاة المعطيات السكنية كحجم الأسرة و الكثافة السكانية في الهكتار أو الكيلومتر مربع الواحد ، ثم تقسيم الأراضي وفق أغراض متعددة كالأراضي المخصصة لسكن والخدمات الاجتماعية والمناطق الحضرية ، والطرق والشوارع والحدائق والملاعب وغيرها، وفق المعايير المنصوص عليها والمعمول بها. [2]

6- النمو :

النمو هو تزايد الشيء ما يضاف أو يؤول يؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفعل الطبيعة [2].
البلد تام النمو : البلاد تامة النمو هي التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعا كبيرا وتليها البلاد المتوسطة النمو وتليها البلاد حديثة النمو ثم تليها البلاد الفقرة وتأتي في النهاية البلاد المتخلفة [3].
النمو الاقتصادي : عبارة عن زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل [4] .
وبذلك فالنمو هو التزايد والانتقال من حجم صغير إلى حجم أكبر .

7-العمران :

اصطلاح عام كثير ما يستخدمه الجغرافيون بمتخلف انواع ونماذج المساكن البشرية فيقال عمران ريفي وعمراني حضري كما يقال عمران مبعثر وعمران غير مخطط

وعمران مركز ، والعمران المبعثر هو أحد نماذج العمران الريفي وفيه يعيش أغلب السكان في مساكن منعزلة عن بعضها البعض عكس عمران المركز حيث يتجمع السكان في قرى ادارية مركزة ويقال شبكة العمران للدلالة على الترابط والتفاعل عناصر العمران الريفي والعمران الحضري في اقليم ما .

8- البناء المحظور :

الحظر مفهوم قانوني معروف بالأخص في قانون الجمارك ، حيث تصنف البضائع إلى بضائع محظورة وأخرى غير محظورة وبضائع محظورة حضرا مطلقا وأخرى محظورة حضرا مؤقتا ، فقد يتعلق الأمر بحظر بضائع بدواعي أمنية وسياسية أو للحفاظ على الصحة العامة وبهذا فمهموم الحظر يقتضي تدخل المشرع لتحديد المعايير القانونية المعتمدة لحظر البناء بشكل معين أو في مكان معين وبشروط مطلوبة وإجراءات متبعة والجهات المختصة بمتابعة عملية الحظر وكل هذه الأمور ايجابية ،إلا كلمة الحظر قد توحي بمنح البناء تماما بينما الغرض هو الوصول إلى تنظيم عملية البناء ، بالإضافة أن الحظر يقترب من المفهوم الديني المتمثل في التحريم ويبتعد عن المجال القانوني . [14]

9- المدينة:

المدينة هي وحدة حضرية ممتدة ذات كثافة سكانية كبيرة مقارنة بالقرية ، توجد بها معظم النشاطات والمرافق البشرية كالإسكان والتجارة والصناعة ، التعليم ، النشاطات السياسية والثقافية ...

[14]- لقدوعي اسماعيل البناء الفوضوي في الجزائر من وجهة نظر قانونية مذكرة نهاية تكوين قضاة مدرسة عليا للقضاء دفعة 16 الجزائر 2005-2008 ض 6.

وقد ظهرت المدينة حسب المؤرخين مابين سنوات 3500 و 1500 قبل الميلاد بالسهول الخصبة لبلاد الشام ووادي الأردن ، وبمنخفضات نهر الصين " يونغ تسي".

وكان ظهور المدينة مرتبطا بتطور النشاط الزراعي ، وبظهور الصناعات والأدوات الحجرية والفخارية في العصر الحجري الجديد : وقد تميزت المدينة في هذه المرحلة بثلاث مميزات أساسية وهي :

- الأسوار المحيطة بها
- مساحتها الممتدة
- ارتفاع كثافة سكانها

ونظرا لتعدد مهام المدينة واختلافاتها يعترف المختصون بصعوبة وضع تعريف محدد لها ، ولهذا اختلف علماء الاجتماع الحضري في تعريف المدينة وهذا تبعا للرؤية أو الجانب الذي ينطلقون منه فبعضهم نظر إليها على أساس مقارن ، أي أن المدينة هي ذلك التجمع من السكان الذي يختلف عن القرية ، سواء من حيث نوع البناء والعمارة أي المظهر الفيزيقي والمورفولوجي ، أو من حيث البناء والتنظيم الاجتماعي الداخلي ونوعية العلاقات وأنماط التفاعل التي تحكم أفراده، ويقود هذا الاتجاه كل من " سوروكين وزمران : ومنهم من نظر إلى المدينة من حيث التطور والنمو واعتبرها امتداد للقرية ويرى " ممفورد " إن المدينة هي حقيقة تراكمية تطورت عبر التاريخ لتأخذ أشكالا مختلفة تبعا لكل مرحلة تاريخية .

بينما يعرف " وارث : المدينة بأنها المركز الحضري الذي يتميز بخصائص معينة مثل اللاتجانس ما بين أفراد مجتمعه وبزيادة الحجم والكثافة ، وتنتشر بينهم سمات الحياة الحضرية ، ويطبق فيها القانون .

كما عرفها البعض لآخر على أسس قانونية وإدارية ، بحيث تصدر السلطات الرسمية قانونا لإعطاء التجمع الحضري " اسم المدينة " على أساس توفر شروط ومعايير تحددها مسبقا ، مثل المؤشر السكاني ، وهو تعريف معتمد لدى كثير من الدول الحديثة وكذلك الأمم المتحدة .[15]

ويعرف التشريع الجزائري المدينة في إطار سياسة التهيئة العمرانية والتنموية وذلك من خلال الوظائف المخولة لها داخل الإطار الحضري ، ولهذا فقط عرفت بأنها تلك المؤسسة أو المنظمة الإنسانية التي يتطلب تنظيمها وتسييرها بهدف الوصول إلى خلق شروط حياة يتحقق من خلالها التوافق الاجتماعي ما بين قاطنيها ، كما أنها أي (المدينة) تعتبر أداة أساسية لخلق تنمية متوازنة داخل الأقاليم وهذا انطلاقا من وظيفتها التنظيمية والإنتاجية التي يجب ان تطورها بإستمرار .

[15]- غربي ابراهيم البناء الفوضوي في الجزائر مذكرة ماجستير كلية الحقوق جامعة الجزائر 2011-2012 ص 07

10- مفهوم الواقع :

يعتبر مفهوم الواقع مفهوما أساسيا في دراستنا هذه والتي نهدف من خلالها الكشف والوقوف عن الواقع و ما تعيشه الأحياء غير المخططة داخل مدينة مستغانم من خلال إبراز أهم السمات الفيزيقية للأحياء وكذا السمات الاجتماعية من قيم و سلوكيات سكان هذه الأحياء.

ولقد حصلنا على عدة تعاريف لمفهوم الواقع ،لغة وفي الأدب وفي العلوم الاجتماعية إلى جانب مفاهيم مقاربة كمفهومي الواقعي والواقعية وهي كالآتي :

الواقع لغة : هو الحاصل ، قال أبو فراس : وهل يدفع الإنسان ما هو واقع ؟ وهل يعلم الإنسان ما هو كاسب ، يقال واقع الأمر والحال ، أي ما حصل منهما في الواقع أو في الحقيقة . [16]

والواقع هو الحاصل أما الواقعة ما حدث ووجد بالفعل ، وهي مرادف للحادث ، والواقعي هو المنسوب إلى الواقع ويراد به الوجودي و الحقيقي والفعلي وقابله الخيالي و الوهمي . نقول الرجل الواقعي أي الرجل الذي يرى الأشياء كما هي عليه في الواقع ، ويتخذ إزاءها ما يناسبها من التدابير دون التأثر بالأوهام والأحلام .[2]

والواقعية : بوجه عام صفة الواقعي ، نقول واقعية التفكير أي مطابقته للواقع . [3]

أما الواقعية في الأدب فهي محاولة دراسة واقع الإنسان وتحسين حاله عن طريق الكشف عن حقيقته كشفا موضوعيا وتصوير حياته الملموسة والتي يعيشها ويتحكم في صياغته ككائن

والواقع : " درجة دوام المعاني التي يتم اكتشافها في أية تجربة أو التي تتصل بأي شيء أو شخص أو فكرة أو قيمة "

أما الواقع في الفكر السوسيولوجي فهو كالأتي :

مفهوم الواقع عند ابن خلدون : يستند ابن خلدون في تصوره لمفهوم الواقع على ضرورة التفرقة وعدم الخلط بين شكلين أو نوعين من الواقع ، الواقع السماوي و الواقع المحسوس هذا الأخير الذي يعرفه بأنه " الواقع

---

[16]- علي بن هادية وزملائه : القاموس الجديد للطلاب تقديم محمد مسعودي الطبعة السابعة الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1991 ص 1303

2-3- جميل صليبا المعجم الفلسفي الطبعة الاولى بيروت دار الكتاب اللبناني 1973 ص 525.

القابل للمعرفة عن طريق العقل وفي هذا الإطار يعتقد ابن خلدون بان هناك صنفين من المعرفة التي يمكن للإنسان أن يخوض فيها بفكره وفي هذا السياق يقول : " .... اعلم ان العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلا وتعليما هي كل صنفين ، صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه ، فأما الأول فهي العلوم الحكيمة الفلسفية وهي التي يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ويهتدي بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها و أنحاء براهينها ووجوه تعليمها حتى يوقفه نظره وبحثه على الصواب من الخطأ فيها من حيث هو إنسان ذو فكر ، والثانية هي العلوم النقلية الوضعية وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول ... " ومن خلال ما تقدم به ابن خلدون عن مفهوم الواقع يمكن القول انه وقف موقف العالم الواقعي الذي لا يدرس إلا ما شاهده وأما ما غاب عنه أو ما لا يمكن إن تجرى عليه التجربة تركه أي أن الواقع هو ما تراه العين وما يعيشه الإنسان من أمور حاصلة يمكن إخضاعها للتجربة .

- التصور الماركسي للواقع : من الحقائق المقررة في الفكر السوسيولوجي أن تصور ماركس للواقع الاجتماعي كان تصورا ديالكتيكي ومفهوم كلي مكناه من كشف العلاقات بين الأشياء التي قد تبدو متباعدة ومتنافرة ، ويقول أن " الواقع من صنع الإنسان ، وأن النظرية الاجتماعية التي تدرس الإنسان ، أي بوصفه منتج للحياة بقدر ما هو نتاج لها "[17]. أي أن الواقع هو نتاج اجتماعي وقدرة الفرد على تسيير أموره وفق الحاجة .

11- مفهوم الحي :

[17]- السيد حنفي عوض سكان المدينة بين الزمان والمكان المكتب العلمي الاسكندرية 1997 ص 195
2- عمر محمد التومي الشيباني الأسس النفسية والتربوية لرعاية الشباب دار الثقافة بيروت ص 103

يعرف الحي من وجهة نظر سوسيولوجية بأنه مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانه خصائص الارتباط الاجتماعي ، ومصلحة المشتركة ، ويؤثر بعضهم على بعض ، وهو أيضا المكان الذي يشعر فيه هؤلاء السكان بالانتماء إلى مجتمع الذي يعيشون فيه .[2]

-من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحي وحدة سكنية يتميز سكانها بخصائص اجتماعية معينة .

- وفي تعريف آخر هو عبارة عن وحدة عمرانية لها تنظيم مجالي .

- ويقصد به وحدة عمرانية لها تنظيم جمالي معين ، حيث يشغل مساحة من الأرض تقع ضمن حدود المدينة ، وبمعنى آخر هو ذلك النمط التنظيمي الذي يعيش فيه الإنسان وبهذا يمثل المجال بين المسكن الجغرافي والاجتماعي وكل حي يتخصص بوظائف الادارية والتجارية أو السكنية .

- كما يقترن مفهوم الحي بمفهوم آخر هو المنطقة التي تدلي بمفهوم أكثر توضيح حيث أن مفهومها يشمل المكان الاجتماعي المحدود كما يشمل المكان الذي له حدود جغرافية مميزة .***الحي غير المخطط :** أما بالنسبة لوصف الحي بالغير المخطط فهو يشير إلى عدة تفسيرات قدمها الباحثون من خلال دراستهم للأحياء غير المخططة بالمدينة حيث يعتبر البعض منهم الحي غير المخطط هو الحي الفاسد [2] ، باعتبار أن المتخلف والفاسد مترادفان غير ان صفة الفساد تنطبق على الأحياء كما تنطبق على مناطق غير سكنية ، والبعض يعني بالحي غير المخطط الحي غير المنظم من حيث الحالة العمرانية والشكل الخارجي له ، والحي غير المخطط من حيث الانماط والخصائص العمرانية والاجتماعية ، كالحي الفقير والحي القصديري ، والحي التقليدي والحي الشعبي والحي الهامشي أي أن كل ما هو متدني يشير إلى التخلف أو تخلفه. على أساس أن الحي غير المخطط يمثل تدني المستوى العمراني لمسكانه وضعف الخدمات الاجتماعية به فهو بذلك يعكس واقع الاجتماعي و اقتصادي وفيزيقي متدهور يتمثل في كونه المكان الإقامي من المدينة الذي يعبر عن واقع و ظرف اجتماعي واقتصادي و فيزيقي متدني بالنسبة للبناء الاجتماعي للمدينة ، حيث يقيم فيه مجموعة من الناس مستواهم المعيشي متدني بالإضافة إلى سوء أحوالهم السكنية .

- يعرفها حسن النكلاوي على أنها : عبارة من مناطق سكنية مزدحمة بالسكان الذين أتوا من مناطق مختلفة من الريف ويعزل فيها الخليط من السكان يتصفون بأنهم من المستويات المنخفضة .

- وهي بذلك المناطق التي يلجأ إليها النازحون من الريف إلى المدينة كما أن الاكتظاظ بالمباني والسكان يعتبر من أهم سماتهم .

ثانيا- قابلية الموضوع للدراسة:

إن موضوع الأحياء غير المخططة في أي مجتمع هو في الواقع عائق للنمو العمراني المخطط و للتنمية العامة، إذ باستمرارها و تواجدها تشكل تشوه و ترييف للمدنية، و انطلاقا من استراتجيات مختلفة للمجتمعات التي تعاني مدنها من ظاهرة الأحياء غير المخططة، عملت جاهدة هذه الدول على وضع سياسات حضرية تعتمد بالأساس على معالجة ظاهرة الأحياء غير المخططة في إطار خطط تنموية شاملة، آنية و متوقعة.

حاجة المجتمع الجزائري إلى معالجة ظاهرة الأحياء غير المخططة :من دون شك فلقد أضحت الجزائر إلى سياسة حضرية هادفة و سياسة تنموية شاملة و مستديمة لمعالجة مشكلات المدنية و التجمعات الحضرية خاصة أمام تدهور و انتشار التوسع العشوائي و الاستغلال المفرط و الاعقلاني للأراضي من طرف المجاهرين، أو من خلال زيادة الديموغرافيا البشرية.

و أمام هذه التحديات فإن الجزائر مطالبة بتفعيل كل قدراتها من أجل تجسيد مختلف السياسات التنموية و تطويرها سواء كانت من خلال معالجة تريف المدينة و الكف من هجرة سكان الريف نحو المدينة و العمل على سياسة تنموية ريفية.

ثالثا- الاهمية الحيوية والبيولوجية للمسكن :

يعتبر السكن ضرورة حيوية بالنسبة للأفراد والأسر باعتباره يشبع حاجة مرتبطة بحياة الفرد وبقائه كحاجته الى الغذاء والى الملبس .....اي ضرورة حيوية وبيولوجية لا يمكن للإنسان ان يتخلى عنها او نعيش بدونها .

رابعا- الاهمية الاجتماعية والتربوية والأمنية للسكن :

على اعتبار السكن هو ذلك المأوى الذي يحمي الافراد والأسر من قساوة العوامل الطبيعية كما يحميه من مخاطر واعتداءات الانسان ، كالسطو والسرقة وغيرها من الممارسات التي يكون مصدرها الفئات المنحرفة والجماعات المتطرفة كما يعتبر السكن المكان الذي يمارس فيه الانسان نشاطاته الخصوصية ويحس داخله بالراحة والأمن والاطمئنان .وللسكن اثر اجتماعي على الفرد بحيث يسمح للإنسان يمارسه نشاطاته الاجتماعية والثقافية في المحيط الذي يسكنه ويعيش فيه بالاعتبار حيوان اجتماعي بطبعه ولا يمكن العيش لوحده . كما ان للسكن دوره وأثره التربوي بحيث تمارس فيه الاسرة تنشئة اطفالها وفق طريقتها الخاصة التي تراها مفيدة كمستقبل اطفالها لتسهيل عملية تكيفهم مع مجتمعهم وتحميهم من عوامل الانحراف التي يمكن ان يتعرضوا لها .

خامسا- الاهمية الاقتصادية :

للسكن اهمية اقتصادية انتاجية بحيث تدخل في صناعة عدة مواد انتاجية اخرى كما يعتبر صناعة مفيدة للمجتمع فالبناء يوفر العمالة للأفراد ويقضي على البطالة كما يعتبر السكن سلعة اقتصادية مهمة يخضع لقانون السوق اي الكراء والبيع والشراء سواء كان ذلك عن طريق التنظيمات المتخصصة كالوكالات العقارية وغيرها او عن طريق الافراد .

سادسا- السياسة الوطنية في هذا المجال:

لقد بادرت الجزائر بإنشاء قانون تسير المدينة، بعدما توقع خبراء التعمير في الجزائر أن تصل نسبة تمركز بالمدن إلى أكثر من 70% في الأربع السنوات المقبلة، فيما ينتظر أن تصل النسبة حدود 80% من حلول سنة 2025 و بالنظر إلى كون التوزيع السكاني في الجزائر لا يزال غير متزن فان الوضع سيزداد تعقيدا في المستقبل القريب.

و بحسب مختصي الوزارة المنتدبة اللذين أعدو و وثيقة خاصة للاختلال السكاني و مدى تأثيره على الوضعية الحالية للمدن الجزائرية فان هذا الواقع أفرز عدة ضغوطات تمثلت أساسا في ظاهرة النمو المتسارع للمدن، بشكل صعب على السلطات إمكانية التحكم فيها و هو ما أدى بدوره إلى بروز ما أصبح يسمى حاليا بعدم انسجام النسيج الحضري، الذي بدأ حاليا في التدهور الحاصل للفضائات الحضرية، و انعدامها أحيانا،

مثلما هو الشأن بالنسبة للمساحات الخضراء و مراكز المدن بالإضافة إلى فضائات الترفيه، و من بين المظاهر الأخرى التاتجة عن عدم التوازن السكاني، كما ذكرت الوثيقة. مشكل كثافة العمران و تأزمها بفعل البناء الفوضوي و نمو الأحياء القصديرية كالفطريات، كما أوردت الوثيقة أنه من بين نتائج هذا الوضع بروز اختلالات في الوسط المعيشي للمناطق الحضرية و هو ما أثر سلبا على سلوكات المواطن و ظهور العنف في المدن الذي يكون غالبا مرتبطا بالاقتصاد الاجتماعي مثلما جاء في تقرير خبراء وزارة المدينة[1] .

كما كشف الوزير المكلف بالمدينة لجريدة الشروق اليومي عن إختلالات في المدينة الواحدة، مما يشكل تهديدا مباشرا عن الانسجام و التماسك الاجتماعيين، و معروف حسب علماء الاجتماع أن الساكنة الحضرية في ظروف كهذه تصبح تشعر بنوع من الضغينة سرعان ما يتحول إلى شعور بالحقد قبل قيل أن يتطور بدوره إلى سلوك العنف، و عليه نحن مطالبون بتبني "نظرة جديدة للمدينة" للقضاء على هذا الخلل، فضلا عن ظاهرة التوسع العشوائي و الفوضوي و الأحياء القصديرية و غير المخططة التي لم يعد تجمع عمراني في مدننا يخلو منها، مع ذلك الافلات الظاهر في أدوات التهيئة و التعمير التي تنظم و تطور نمو المدن، ضف إلى ذلك نمو الساكنة الحضرية التي وصلت نسبة 60% أي ما يقارب 20 مليون ساكن في المدن وحدها و من المتوقع أن تصل النسبة خلال أقل من 15 سنة القادمة إلى 80% ما يعادل 33 مليون ساكن في المدن وحدها و أمام هذا الوضع كشف الوزير المكلف بالمدينة عن السؤال عن سؤال يبادر إلى الأذهان هل استعدت مدننا إلى استقبال هذا المد و التدفق البشري و إلى توفير الإطار الملائم لكي يعيش هؤلاء السكان في جو مدني متكامل[18] لهذا الحكومة و أمام هذا الوضع المنفلت قررت إنشاء القطاع المكلف بالمدينة و إنشاء المشروع المتعلق بالمدينة للنهوض بالمدينة الجزائرية كفضاء ناظم للعلاقات و قطب اقتصادي و حضاري.

[18]- محمد عاطف غيث المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي دار المعرفة الجامعة الاسكندرية الطبعة الاولى ص 112.

الفصل الثالث : البناء الفوضوي وأشكاله

أولا- أنواع البناء الفوضوي :

التعريف الاجرائي للبناء الفوضوي :

من خلال التعريفات السابقة يتضح انها تقتصر فقط على احد انواع البناء الفوضوي

كما انها ركزت على الجوانب الاجتماعية والتقنية للبناءات الفوضوية اكثر من الجانب القانوني ونظرا لعدم وجود تعريف قانوني وتعريف ينسب للاجتهاد القضائي نحاول اعطاء

تعريف اجرائي [19] للظاهرة البناء الفوضوي من الجانب القانوني ولأن مصطلح البناء الفوضوي مصطلح مركب سنحاول شرحه .

[19]- بو جمعة خلف الله عمران المدينة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر عين مليلة 2005 ص 117

- التعريف الاجرائي : هو تعريف يساهم به الطالب الباحث بضبط معالم موضوع البحث ورسم مساره من خلال تحديد جوانب الموضوع في ضوء الفرع العلمي المتبع وهذا بغرض تجنب التداخل واللبس في الجوانب المتعددة لدائرة البحث.

1- المقصود بالظاهرة : هي حادثة او واقعة يمكن مشاهدتها بالعين المجردة والإحساس بوجودها وأثارها كالجريمة وازدحام السكان.

2.المقصود بالبناء : لم يعرفه المشرع الجزائري إلا انه بالرجوع الى الفقه نجده عرف بأنه مجموعة من المواد اي كان نوعها جبسا او جيرا او حديدا او كل هذا معا او شيئا غير هذا شيدته يد الانسان لتتصل بالأرض اتصال قرار ويستوي ان يكون البناء معدا لسكن انسان او الايداع اشياء فالحائط المقام بين حدين بناء والأعمدة التذكارية وما اليها من تماثيل مبنية وكذلك القناطر والخزانات والسدود والجسور وكل ما شيد في باطن الارض بناء .

ومنه حتى يكون البناء بالمفهوم القانوني يجب ان ينشأ من مواد متماسكة مهما كان نوعها تتشكل عن طريق خلط ومزج لمواد بناء تندمج في الارض وتصبح ثابتة مستقرة لا يمكن تحريكه او نقلها الا اذا هدمت[20].

3- المقصود بالفوضى : نقصد بها اللاسلطة واللاقانون واللاخلاق اي التمرد الخطير على قواعد القانون والاخلاق السائدة في المجتمع ما فالفوضى [2] هي حالة الانفلات والاضطراب الناجم عن غياب السلطة او نقص القوانين.

---

[20]- السنهروي عبد الرزاق الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ج 8 منشورات الحلبي الحقوقية لبنان الطبعة الثالثة 1998 ص 24

2- 3 انظر تكشوات كمال المرجع السابق ص 11

4- المقصود بالبناء الفوضوي : هو النمط الذي ينجز او انجز دون احترام للقواعد التشريعية والتنظيمية السارية المفعول والمنظمة والضابطة لنشاط او حركة البناء والتعمير سواء بعدم الحصول على رخصة البناء المسبقة قبل الشروع في عملية البناء او بعدم الالتزام بأحكامها اثناء تنفيذ الاشغال او عدم امكانية الحصول على شهادة المطابقة .

ومن بين أنواع البناء الفوضوي ما يلي :

1_ البناءات الفوضوية الصلبة:

يحتل هذا النوع المرتبة الأولى في قائمة البناءات الفوضوية واقترابها من البناءات القانونية ، بسبب أن : مادة بناء جدرانها تشكل من مواد صلبة وسقفيا من الخرسانة المساحة أو القرميد (3)

-غير أن هذا النوع من البناءات تختلف فيما بينيا بحسب ما إذا انجزت طبقا لمخطط هندسي معد لهذا الغرض أم لا ؟

وعلى أساس وجود المخطط الهندسي من عدمه تتفرع البناءات الفوضوية إلى:

1-1-البناءات الفوضوية الصلبة المخططة:

هي نوع من البناءات انجزت طبقا لمخططات هندسية أعدت سمها لهذا الغرض ، إلا أنيا تختلف من حيث مدى المصادقة عمى هذه المخططات من قبل المصالح التقنية المختصة طبقا لما ينص عليه القانون رقم 29- 90المؤرخ في 01ديسمبر 1990المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-05المؤرخ في 14أوت 2004المتعلق بالتهيئة والتعمير ومراسيمه ألتنفيذية وعمى أساس نوع المخطط المتحصل عليه و يتفرع هذا النوع من البناءات إلى:

1-1-1-البناءات الفوضوية الحائزة عمى مخططات مصادق عليه:

ويتجسد هذا النوع من البناءات أساسا في البناءات ذات الاستعمال السكني الفردي والجماعي[21].

[21]- سوالمية سمية ،بسكري ابتسام تسوية البناءات غير الشرعية في الظل القانون 08.15 مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قالمة 2013-2014 ص 7

2- نفس المرجع ص 22

أ- البناءات ذات الاستعمال السكني الجماعي:

تتمثل هذه البناءات في السكنات والشقق المتواجدة في العمارات، فهذه البنايات قد انجزت وليا رخص البناء ، إلا أن بعض المستفيدين من هذه الشقق ولأسباب خاصة قاموا بإنجاز تغييرات هامة، مست جدران ومنافذ الشقق بأشكال مختلفة دون الحصول المسبق عمى رخصة، مما يترتب عنه تشويه الواجهات العامة للعمارات (2).

غير أن هذا النمط من البنايات الجماعية لا يمكن لصاحب الشقة الاستفادة من رخصة البناء ومن المخططات التقنية المصادق عليها بشكل فردي إذ أن كل تغيير أو تعديل يجب أن يتم في إطار جماعي يخدم العمارة بشكل عام.

ب- البنايات ذات الاستعمال السكني الفردي:

هي مجموع السكنات المنجزة من التجزئات والتعاونيات العقارية المنصوص عليها في الأمر رقم 76-92 [1]المؤرخ في 23أكتوبر 1976المتعمق بتنظيم التعاون العقاري، وكذا بموجب القانون رقم 82-02 المؤرخ في06 :فبراير 1982المتعمق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأراضي للبناء وكذا بموجب القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01ديسمبر 1990 المتعمق بالتهيئة و التعمير ، حيث تنص المادة 57منه عمى "تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية أو عدة ملكيات ميما كان موقعها، تحضر رخصة التجزئة وتسمم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم."

-وطبقا لهذه الاحالة جاء المرسوم التنفيذي رقم 91-176 المؤرخ في 28ماي 1991 المحدد لكيفيات تحضير شهادة التعمير، ورخصة التجزئة وشيادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم، وتقسيم ذلك، ليبين في المواد 07إلى غاية 25منه كيفية التحضير والتسميم لرخصة التجزئة.

1-1-2-البناءات الفوضوية الحائزة عمى مخططات غير مصادق عليها:

وهي تلك البناءات التابعة للإدارة أو نظارة الشؤون الدينية والمنجزة بمخططات غير مصادق عليها من قبل المصالح التقنية المختصة [22] .

[22]- الأمر رقم 71-73 المؤرخ في 08-11-1971المتعلق بقانون الثروة الزراعية ج ، ر عدد 97 1971

2- البناءات الفوضوية الصلبة غير المخططة:

وهي البناءات المنجزة بمواد صلبة سواء في سقفيا أو جدرانها ولكن دون مخطط يبين موضع الأساسات وترابط أجزاء الهيكل وكيفية توزيع جدران البناية ونوافذها و أبوابها، وغيرها من المسائل التي تحدد وظيفة ألبناية وتناسقها وسلامتها، مما يصعب عملية المراقبة الميدانية والحرص عمى صحة وسلامة هذه البناية.
وهذا النوع من البنايات غير المخططة تتفرع إلى نوعين من البنايات:

2-1-البنايات غير المخططة حضريا:

ويتمثل هذا النوع من البنايات أساسا في:

أ- البنايات المنجزة في اطار تجزئات الخواص:

وتنتج بسبب تقسيم أرض ملك خاص ذات مساحة كبيرة إلى قطعتين فأكثر والمتواجدة داخل المحيط العمراني أو خارجه ، دون مراعاة الأحكام والتوجهات التي تنص عليها أدوات التهيئة و التعمير، والتي تحدد الوظيفة التعميرية وغير التعميرية لمجموع أراضي البلدية، مثال عمى ذلك: الشروع في بيع القطع الأرضية خفية عن أعين الإدارة بعقود عرفية غير ناقمة للملكية ومن دون الحصول المسبق عمى رخصة التجزئة والمخططات التقنية المصادق عليها من قبل المصالح المختصة وكذا دفتر الشروط المتعمق بتسيير وإدارة ألتجزئة مما ينجر عم هذا التصرف غير القانوني انشاء حي فوضوي غير مهيأ إداريا ولا ميدانيا.

ب- بناءات الأحياء الشعبية:

وهي البناءات التي أنجزت دون مراعاة لأحكام قانون التهيئة و التعمير ، وذلك بالشروع في الأشغال دون الحصول المسبق عمى رخصة البناء المرفقة بالمخططات التقنية المصادق عليها ، من قبل مديرية البناء و التعمير، طبقا لأحكام المادة 52من قانون رقم 29-90 المتضمن قانون التهيئة والتعمير، وهذا قد يكون بسبب عدم توفر لدى صاحب البناية عقد ملكية أو أي سند قانوني آخر، يثبت صحة الملكية طبقا للقوانين المنظمة لمشير العقاري من جهة، وعدم الاستفادة من أحكام التعميمية الوزارية المشتركة المؤرخة في 13أوت 1985 المتعمقة بكيفية معالجة البناء غير المشروع من جهة أخرى.

2-2-1-البناءات غير المخططة ريفيا:

تتمثل في البناءات المنجزة خارج المحيط العمراني والمخالفة لأحكام القانون رقم -90
،29لأحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 13ديسمبر 1992والمتعمق بحقوق البناء
المطبقة عمى الأراضي الواقعة خارج المناطق العمرانية لبلدية ، وتتمثل في نوعين من البناءات[23]:

أ- البناءات المنجزة للاستعمال السكني:

دون احترام المساحة القانونية لمقطعة الأرضية والمستعملة كقاعدة تشيد فوقيا البناءات
المنصوص عليه في المادة 05من القرار الوزاري المشترك السابق الذكر ، ودون الحصول
المسبق عمى رخص البناء المرفقة بمخططات تقنية مصادق عليه من قبل الادارة المختصة.

ب- البناءات المنجزة لغير الاستعمال السكني:

والتي تتمثل في المنشآت التجهيزية " installation d'équipement"، دون احترام المادتين 03،04 من القرار الوزاري السابق الذكر، وكذلك دون الحصول المسبق عمى رخصة البناء المرفقة بمخططات تقنية مصادق عليها من قبل المصالح التقنية المختصة.

3- البناءات الفوضوية القصديرية:

هي تلك البناءات المتواجدة أسفل سمم البناءات الفوضوية المتواجدة في حضيرة البناءات
الوطنية، وهذا النوع من البناءات الفوضوية يتميز بجدران وأسقف هياكلها تشكل أساسا من مواد مسترجعة،
أهمها: مادة القصدير وهي تنقسم بدورها غمى نوعين هما:

2-1-الأحياء الفوضوية القصديرية المتخلفة:

هذا النوع من الأحياء، عبارة عن أحياء حضرية متخلفة، يمكن وصفيا بأنيا ذات
أمل،[1](فهي في طور الانتقال من مناطق متخلفة غمى مناطق قابلة لأن تكون أكثر تقدما،
فهي عبارة عن خليط من البناءات الصلبة والبناءات القصديرية والبناءات الصلبة- القصديرية، وهذه الأخيرة تشكل النسبة الكبرى من نمط البناءات المتواجدة في هذا النوع من الأحياء فجدرانها من الصلب وأسقفيا من القصدير فإطارها مقبول من حيث نمط البنايات وشكلها الهندسي منتظم، غير أنيا تعد متدهورة مورفولوجيا[24].

-تتواجد أغلب هذه الأحياء داخل المدينة، وتشكل جزء لا يتجزأ من نسيجيا العمراني[2]

---

[23]- نفس المرجع السابق

[24]- الصادق مزهود أزمة الشكل في ضوء المجال الحضري دار النور الجزائر 1995ص 65 -66

2- عبد الرزاق امقران الفضاء العمراني فضاء اجتماعي وثائقي مجلة العلوم اجتماعية والانسانية جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر ط 16 سنة 2007 ص 192

3- محمد الهادي لعروق –التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية ملتقى وطني منشور حول تسيير الجماعات المحلية جامعة قسنطينة 09-10 جانفي 2008 ص 31

إلا أنيا تعتبر شبه محرومة من منافع المدينة، وذلك لعدم ربطها رسميا بمختلف وأنها الشبكات العامة، والمتمثلة في: قنوات الماء الشروب والغاز الطبيعي وغيرها إلا أنو بالنظر لموقع ىذه الأحياء بالنسبة لمجال وحيز الشبكة الحضرية للمدينة فإنها ستأخذ حتما جزء من انشغالات واهتمامات المسؤولين المحميين فيما يخص الدراسة والبرمجة في مجال التنمية والتهيئة العمرانية[3].

2-2-الأحياء الفوضوية القصديرية المتخلفة جدا:

إن الأحياء الفوضوية المتخلفة جدا هي: أحياء بائسة، وغير قابلة لمتقدم والتطور، فهي تجمعات سكنية منيارة إيكولوجيا فهي أحياء قصديرية ،100%إذ أن بعض هذه الأحياء يتواجد داخل المحيط العمراني، وبعضها الآخر يتواجد خارجه ، غير أنيا كميا محرومة من جميع أنواع مرافق وتجييزات المدينة وشبكاتها .

أن نتائج المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير أو مخططات شغل الأراضي تؤكد حتمية لا مستقبل لهذه الأحياء وان وضعيا يتواجد ضمن المناطق الحضرية المؤقتة التي يجب ىد وإزالتها خلال جدول زمني محدد وإحلال محميا مشاريع تهيئة مساحات عمومية أو غابات أو منتزىات حرق، وذلك بحسب موقع هذه الأحياء من المدينة ومكان تواجدها من المحيط العمراني، وكذلك بحسب موقع احتياجات المدينة ومتطلباتها في مادة التهيئة الحضرية .

ثانيا - أسباب نشوء الأحياء غير المخططة :

أ- أسباب ديمغرافية [1]: وتتمثل في الزيادة المطردة في عدد سكان الحضر في المدينة نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان ، مما أدى إلى حدوث هجرات داخلية من الريف إلى المدينة بسبب الكوارث الطبيعية والسياسية. مما أدى إلى حدوث هجرات داخلية من الريف إلى المدينة بسبب الزيادة الطبيعية للسكان.

ب- أسباب اقتصادية: وتكمن في تردي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين ، وغلاء الأراضي الحضرية مع ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمال.

ج- أسباب تنظيمية: وتتعلق بالجوانب التالية:

- قصور في قوانين وآليات الـتخطيط التنظيمية من حيث غياب نظام تخطيطي متكامل وقادر على معالجة مشـكلات الإسكان، إضافة إلى عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والأراضي، أو المناطق الواقعة خارج حدود المدن، وعدم اتباع سياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي.
- قصور في دعم الدولة لقطاع الإسكان والذي يبرز من خلال قلة الأراضي الحكومية وغلبة الملكيات الخاصة داخـل المدن، إضافة لوجود أراضي بمساحات كبيرة على حدود الدولة ، ولكن لم يتم تخصصها، وعدم توفير إسكان شعبي اقتصادي ملائم لذوي الدخل المحدود.
- غياب الرقابة الإدارية للبلديات ، أو عدم استطاعتها السيطرة على مناطق التجاوز.

ومن آثار هاته البنايات العشوائية نجد منها تشويه صورة المدينة ومظهرها الحضري ، وكذا خلق صعوبة فـي تسـيير الأحياء العشوائية التي تفتقر إلى مختلف الضروريات المتمثلة في المرافق الحيوية كالمياه والإنارة والغاز...إلخ.

إضافة إلى آثار أخرى على الجانب الصحي والنفسي والاجتماعي للسكان بانتشار ظـاهرة التلوث لغياب الصرف الصحي وانتشار الأمراض، وكذا الانحرافات في وسط الشباب بسبب الفقر والبطالة و التهميش.....

<u>قصور سياسة التنمية المتبعة:</u>

تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي، فكان التخطيط المركزي هو الآلية للخروج منغلقة التخلف، مما سارع في ظاهرة التحضر و تشبع المدن بالسكان.

1-1- ظاهرة تشبع المدن الكبرى:

ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن، أدت إلى سوء التوازن بين التزايد السريع لعدد السكان في المدن و جمود حظيرة السكن الحضري[1]، مما أدى غرى ظاهرة الأحياء القصديرية، و انتشارها بشكل سريع حول

المدن الكبرى، وفق معدل نمو يقدر بحوالي 10% سنويا، بينما معدل النمو الحضري للمدن فيقدري حوالي 5% على أعلى تقدير[2].

2-1- ظاهرة تشبع المدن الصغرى و الوسطى:

نتيجة الهجرة و النزوح الريفي، أصبحت المدن المتوسطة و الصغيرة تتوسع بطريقة فوضوية على حساب الأراضي الفلاحية، لتغطية احتياجاتها في السكن و الخدمات و التجهيزات و المرافق العمومية.

مما جعل هذا الشخص يندفع إلى تقسيم أراضيه بطريقة عشوائية و بدون تخطيط و بيعها لأفراد بطريقة فوضية، و بعقود عرفية مخالفة بذلك لأحكام قانون الشهر العقاري، و هذا بسبب تخوفهم من عملية الاستيلاء عليها من قبل الإدارة في إطار ممارسة حقها في نزع الملكية من أجل المنفعة أو حقها في الشفعة بغية توفير الحاجات ذات المصلحة العامة و المنفعة العمومية، بصرف النذر عن اللجوء المحتمل إلى اجراء نزع الملكية..."

ثالثا – آثار البناء غير المخطط :

آثار البناء غير المخطط.

أفرزت آفة البناء غير المخطط بحكم تواجدها السريع وانتشارها الخطير، جملة من الآثار والتداعيات السلبية الكثيرة، والمتمثلة في:

-الآثار العمرانية والبيئية.

-الآثار الاقتصادية.

-الآثار الاجتماعية.

أولا: الآثار العمرانية والبيئية

-إن حركات البناء غير المنظمة والفوضوية، بكل أنواعها: الصلبة والقصديرية التي لا تغير للمصلحة العامة العمرانية أي اهتمام، وذلك بتغليب المصلحة الخاصة من جهة، وفقدانها لعوامل ومقومات الذوق والحس الحضري للمدينة من جهة أخرى، يترتب عنيا ضرر مادي معتبر للنسيج العمراني، يتمثل في المساس بالجمال الطبيعي والهندسي

وأخطار التموقع السيئ للبنايات، وكذا التلوث الصناعي والصحي.

1-المساس بالجمال الطبيعي والهندسي:

إن البناء العشوائي القائم عمى المصلحة الخاصة المجردة، يترتب عنه بالضرورة فوضى عمرانية، تؤدي إلى الاعتداء عمى المساحات الخضراء.

1_1 فوضى هندسية:

إن معظم المدن الجزائرية بدأت تفقد ملامحها، التي تميزها مع بداية ظهور نوع جديد من البناءات الفوضوية، التي تخلو من أي ذوق هندسي سليم[25] والتي هي في الحقيقة عبارة عن مكعبات اسمنتية متطاولة في السماء، والتي تسمى جوازا "فيلات"، رغم أن هندستيا لا تمت بصمة لشيء مثل هذا.

1-2-التعدي عمى المساحات الخضراء"[2]":

إن عمليات التعدي عمى المساحات الخضراء وبنائيا فوضويا بالاسمنت المسلح، وما ينجر عن ذلك من اخلال بالوظيفة الجمالية والبيئية للمحيط المبني وغير المبني للنسيج العمراني للمدينة،

حيث ان المجال المخصص للمساحات الخضراء حاليا في الجزائر قد يقلص، وأصبح لا يمثل سواء 1م 2 للساكن، بينما المقاييس الدولية تتطلب 10م2 .

2-أخطار التموقع السيء للبنايات:

إذ تنص المادة 03من المرسوم 91-175والمحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.

-ويترتب عن هذا التموقع السيئ البناءات أضرار وخسائر جسيمة بسبب ألفيضانات

كما هو الحال بالنسبة لفيضانات 10نوفمبر2001 .

اضافة إلى أخطار شبكة الكهرباء ومخازن الغاز وأنابيب النفط

3-التلوث الصناعي والصحي:

ينتج عمى البناء الفوضوي آثار سلبية، ذات انعكاسات خطيرة عمى المحيط والسكان عمى حد سواء.

1- التلوث الصناعي:

قد أدى التوطين الكثيف والسيئ للمصانع والمنشآت الملوثة، بالأخص تلك المتخصصة في انتاج مواد التطيير والتنظيف والزنك، إلى اتلاف تربة المحيط الزراعي في جهات مختمفة من الوطن، خاصة الساحلية منيا .

---

[25]-زين العابدين جبارة مادة الأميونت تؤدي إلى الاصابة بسرطان الرئة جريدة الشروق العدد 2240 مارس 2008

2-كمال تكواشت المرجع السابق ص 61

2-التلوث الصحي:

تعاني الأحياء القصديرية والأحياء الفوضوية الصلبة غير المخططة من وجود أوضاع بيئية خطيرة، تنذر بحدوث كوارث صحية تهدد سلامتهم.

ثانيا: الآثار الاقتصادية

آفة البناء الفوضوي في بعديها: الزماني والمكاني، خلفت آثارا مست بالمصلحة العامة الاقتصادية:

1-التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات:

جميع المؤشرات توضح تدهور مستوى المرافق، والخدمات في المدن الجزائرية، التي أصبحت طاقتها محدودة، لمواجهة تزايد عدد السكان الحضر الناتج عن النمو الديمغرافي والهجرة المكثفة عمى المدن الداخلية، لذا يستلزم وضع تخطيط وضع تخطيط محكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لشبكة النقل الحضري كما ينبغي اتخاذ اجراءات ضرورية مسبقة لتفادي أزمة حركة المرور الخانقة في المدن الكبرى [26] .

2-تناقض كمية المياه الصالحة لمشرب في المدن:

قد أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن وزيادة عدد سكانها، بل والى الاستهلاك الواسع للمياه في الصناعة وبالخصوص في المناطق والأقطاب الصناعية "[2]" .

3-اكتساح التوسع العمراني الفوضوي للأراضي الزراعية "[3]"

قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962لغاية 1992بحوالي 150.000هكتار "2" وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لإنجاز المناطق الصناعية والمنشآت الاقتصادية الكبرى، وتوسيع شبكة الطرق والمواصلات، أوانتشرت فوقيا الأحياء الفوضوية ... الخ.

-وفيما يخص انجاز البرنامج الحكومي، المتمثل في مليون سكن، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2005إلى 2009 فقد تطلب مساحة لا تقل عن 40000 هكتار، كلها مقتطعة من الأراضي الزراعية.

---

[26]- بشير التيجاني المرجع السابق ص 73

2-3 نفس المرجع ص 147

ثالثا: الآثار الاجتماعية:

تبرز آثار البناء غير المخطط خاصة القصديري في انخفاض مستوى التعميم وانتشار الأمية و ارتفاع معدل الجريمة والسلوك المنحرف.

1-انخفاض مستوى التعميم و انتشار الأمية:

تختلف نظرة الطفل للمدرسة في الأحياء غير المخططة عن نظرة أطفال الأحياء النظامية المخططة غذ يعتبر هذا الأخير أن المدرية هي السبيل الوحيد لتقدمه، و يزداد هذا الشعور تدريجا بتقدم الأمر حتى يصل إلى المراحل العليا من ألدراسة لكن طموح الطفل في مجال الدراسة في الأحياء القصديرية يتضاءل بصورة تدريجية لأن يدرك أنو سوف يتوقف عند مستوى معين من التعليم، وأنو سيحصل عمى أدنى رتبة في درجات السلم الوظيفي

والواقع أن لهذا الشعور أثرا كبيرا عمى مستقبل أولئك باعتبار أن جميع ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية في مثل تلك المناطق المتخلفة تشعر الطفل ليلا و نهارا بأنه لا قيمة له.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الحياء تتميز بخاصية عدم تدريس البنات وعدم عطائها فرصة للتكوين أو التمهين في المراكز المختصة، مما يجعل في نهاية المطاف أغلب بنات و أطفال الأحياء القصديرية عالة عمى المجتمع، و بنائي البيوت القصديرية، حاملي مشعلا مستقبلا

2-الجريمة و السلوك المنحرف:

-إن ظاهرة اضطرار الأفراد والأسر الفقيرة إلى الإقامة في الأحياء الفوضوية القصديرية تؤدي بهم إلى إكساب عوامل تساعد عمى ظهور الجريمة وذلك نتيجة احتكاكهم بالمجرمين والاختلاط بهم .

-ومنه فإن الأحياء غير المخططة تتميز بضعف في الروابط الأسرية و الضوابط الاجتماعية وصعوبة احلال القوانين الرسمية داخل نظاميا بالتالي تصبح الجريمة ظاهرة من الظواهر الملازمة لممدن ومناطقها الحضرية غير المخططة.

رابعا- ايجابيات وسلبيات الأحياء غير المخططة :

الجانب الإيجابي الوحيد لهذا الشكل قد يتمثل فقط في أنه نمط عمراني له دور في حل مشكلة السكن عن طريق توفير وحادات سكينة بسيطة لذوي الدخل المنخفض.

أما عن الجوانب السلبية فإنها متعددة نحصرها فيما يلي:

- ضعف الخدمات للبنية التحتية نتيجة زيادة الطلب على تلك الخدمات، و اللتي لم تكن مصممة أصلا لهذه الزيادات و التوسعات العشوائية للآابنية السكنية، و مع بروز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة، و مشكلات في شبكة الشوارع و الطرق.
- أدت الظاهرة إلى نمو حضري مفرط و تضخم المدينة و توسعها، و امتداد نسيجها بمختلف الاتجاهات.
- إضافة نسيج عمراني مشوه للكتلة العمرانية الأساسية للمدينة.
- التزاحم الشديد للمباني، و عدم ترك فراغات أدى إلى فقدان الخصوصية، و زيادة درجة التلوث السمعي و البصري، فساعد ذلك على زيادة الأمراض البدنية و الاجتماعية و النفسية أيضا بين فئات من السكان.

نتج عن هذه الظاهرة ضياع أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية التي تم تحويلها إلى أراضي للبناء، مما أثر على الناتج القومي للدولة.

الفصل الرابع : ظاهرة الأحياء غير المخططة وتأثيرها على العمران

أولا – انتشار الأحياء غير المخططة :

أدى زيادة النمو الديموغرافي وارتفاع وتيرة التحضر ونقص وتيرة انجاز الاسكان الى انتشار الاحياء والمناطق غير المخططة على محيط المدن والمناطق الحضرية هذه الاحياء التي تفتقر الى معايير وشروط الاسكان الضرورية من حيث النواحي الامنية والصحية والايكولوجية و المرفولوجية ..... ادت الى تشويه النسيج العمراني الحضري وأفرزت عدة مشكلات بيئية وصحية واجتماعية أثرت على المناطق الحضرية المجاورة وأصبحت تهدد المجتمع المحلي من النواحي الامنية والصحية والاجتماعية والتربوية .....

ثانيا- الأحياء غير المخططة وتشويه العمران :

يعتبر تشوه المباني والنسيج العمراني من بين الظواهر العمرانية التي اصبحت تميز المدن

الحديثة ذلك ان اهميته زادت بازدياد التصنيع والتحضر الكبي عن طريق النزوح الريفي

وفي غياب التوجيه والتخطيط نشأ العمران تلقائيا في ضواحي المدن وأطرافها بمرور الزمن اصبح المجال الذي يحتوي عمرانا مشوها يعيق التطور المخطط للمدينة سواء اتناء تجزئة المنطقة وتهيئتها من اجل البناء والسكن شكلت الاحياء غير المخططة ظاهرة اخرى لتشويه العمران ذلك بانتشار المباني المتداخلة القصديرية في معظمها وانعدام المرافق الحيوية كدور التعليم والصحة وغيرها لهذه الاسباب وغيرها اصبح التشوه العمراني في المدن يحظى بانشغال القائمين على عمليات التعمير سواء على مستوى التخطيط او التسيير او التنفيذ نظرا لتفاقم الازمة حيث انه في المدن العالم الثالث والجزائر كشاهد على ذلك .

يشكل العمران المشوه حزاما حول جل المدن الكبرى وقرب الوديان هذا بانتشار واسع للاحياء المترامية الاطراف والمنتشرة جنبا الى جنب بالنمو العمراني اذا ان العمران المشوه ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظروف المادية الاجتماعية والاتجاهات الفكرية القيم والعادات واساليب الممارسة زكاي ظاهرة فهي انسانية الطابع يصنعها الانسان ويطورها ويقوي جذورها ان اراد حيث يشكل هذه التجمعات العمرانية مناطق غير مريحة ليست خاضعة للمراقبة باعتبارها قد نشأت وترعرعت وتطورت بعيدا عن المراقبة السلطات المسئولة عن ضبط وإنشاء المساكن والتهيئة .

التخطيط حسب ما ذهب اليه د/ احمد بوذراع فهو يعتبر جزء من اجزاء المدينة المزدحم بالسكان الفقراء انخفاض مستوى النمط العمراني ونوعية المساكن تسودها ثقافة فرعية ذات معايير اخلاقية وقيم نابغة من موضعها الاجتماعي الاقتصادي الصحي التعليمي والسلوك المنحرف على اعتبار ان هذه الفئات الممثلة لهؤلاء السكان من المهاجرين والفارين من الريف الى المدينة هذا ما غير الوجه الحقيقي لنمط الحضري كذا انتشار واسع لثقافة تريف المدينة والامبلات حسب بيرجيل يمثل التشوه العمراني على المساكن ذات المستوى المنخفض والمتدني بالنسبة للأسس والمعايير الاسكانية السائدة في المجتمع الحضري .

اما ما نجده من تشوه في خصائص التجمعات العمرانية المشوهة ذلك بالعمران المزدحم بالأبنية او الابنية المكتظة بالسكان التي تؤدي بالضرورة الى نتائج الاجتماعية خطيرة ذلك من شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضمن البيت الواحد وفقر السكان هذه المناطق كما تشهد هذه التجمعات حركة كبيرة للسكان وتغيرا للسكن هذا يرجع الى الرغبة الدائمة في تحسين ظروف العيش اما ما نجده من خصائص على المستوى العمراني هو ان اكثر هذه التجمعات السكانية نجدها خارج النطاق الحضري والمخطط للمدينة كما نجد تواجدها قرب الاراضي الخالية ودون ترخيص او تخطيط او تهيئة عمرانية هذا ما عرقل التسير الحسن للنمو العمراني والمخطط وافاق المدينة المستقبلية خاصة مع تزايد النمو العمراني الهائل وكذلك النمو الديمغرافي قد نجد كذلك الاحياء غير المخططة داخل المدن ذلك بانتشارها داخل الجيوب العمرانية الفارغة التي كانت مخصصة للمرافق مثل الملاعب والمساحات الخضراء للمدينة ومن جهة اخرى نجد التجمعات او الاحياء غير المخططة المشوهة للعمران ذات شوارع ضيقة وتفتقر الى شبكة المواصلات، تتراكم بها

القمامة و هي لا تحتوي على أرصفة ،كما تنعدم أماكن الراحة و لعب الأطفال و انتشار واسع للأوبئة الاجتماعية و تشوها يلحق بالمعمار.[27]

ثالثا – الاختلال المورفولوجي العمراني:

إن التوسع الحضري الغير المخطط و التلقائي يعتبر ظاهرة عامة تميز المجالات الحضرية في البلدان النامية ،هي ناتجة عن المعاملات العقارية غير المشروعة بين المواطنين ،و تشيد المساكن دون التقييد بالمعايير البناء و السكن الحضري ،غياب المراقبة لهذا فإن مساكن هذه المناطق تبقى دون تجهيز لمدة معينة ،و تجهيز بصفة عدية بالمرافق الضرورية ،من طرقات و ماء و كهرباء و قنوات تطهير و غيرها.

إن هذا الوضع صورة واضحة و نتيجة للهجرة من الريف نحو المدينة أو لهجرة داخلية من وسط المدينة نحو ضواحيها بحثا عن حياة أفضل و تشيد عمران غير مخطط و في أماكن قد تكون على حساب المساحات الخضراء أو مشاريع مستقبلية للمدينة و إمكانيتها الاقتصادية في توفير مناصب الشغل و إمكانيتها الاجتماعية من حيث توفير الشروط الضرورية للعيش و في مقدمتها السكن.

هذا الخلل لا يؤدي إلى التوسع الحضري التلقائي فقط ،إنما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في تسيير المؤسسات الحضرية نفسها ،و أن النمو التلقائي للمساكن الفردية المختلفة تشكلها العائلة المهاجرة التي تلعب دورا مهما في هذا التوسع ،ذلك بسبب التزايد السريع للحاجة إلى المسكن.

لقد تبين أن النمو العمراني السريع يصاحبه النمو الاقتصادي و الاجتماعي غير المخطط ،تجده كذلك يتخذ أشكالا من النمو الحضري الذي لا يتلاءم مع احتياجات الوافدين إلى المدن ، هذا ما يخالف قوانين تخطيط و تسيير المدينة باعتبار أن المهاجرين يرغبون الإقامة بالمناطق التي تتوفر فيها إلى حد ما بعض الخصائص التي تتطلبها علاقتهم مع الأماكن القريبة من سوق العمل المتاحة في المدن إضافات عمرانية سريعة غير مرغوب فيها باعتبارها مناطق مختلفة غير مخططة .

ان النظر الى العمران وإشكال التجمع كبنا مادية للفئات والمجموعات السكانية يوضح كيفية توزيع انماط البناء على مساحة المجال حيث ان الهجرة الواسعة والمتنقلة احيانا تؤدي الى ظاهرة ساهمت في تعدد

[27]- أحمد بودراع : التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن منشورات جامعة باتنة ص 15-18

اصول ومشارب القادمين اي في ضعف التجانس الاجتماعي والاقتصادي للساكنين ضمن مجال واحد وهو ماساهم في تدهور تفكك المدن وفي بلدنا ساهم في تحطيم الفضاءات التقليدية الحميمة فيها [28]

هذا ما يطرح كذلك وجها اخرا يتعلق بالطبقات من حيث ترتيبها المادي واستعداد وتنقلاتها في المكان فتخلق الصناعة الكبيرة تجمعات وكثيفة غير انه ظهر لمن يمر عبر احياء مدينة مزدحمة بالسكان تخلفها المادي وكل حي يتميز عن الاخر بالمستوى الاجتماعي لفئة سكانه وفي الوقت نفسه بنمط تجمع السكان في ابنية مسكونة بكثافة اما في بيوت متباعدة في المساحات المتروكة بين الاحياء المبنية قديما على مقربة من المصانع وتتناسب في الغالب من عدد الطبقات المتخلفة اقتصاديا .[2]

اذا كان السكان في الدول المتقدمة يصنعون احياء تميزهم حسب طبقاتهم فئاتهم الاجتماعية ومستوياتهم المادية فان في العالم المتخلف وفي الجزائر خاصة يصنعون مساكن خاصة بهم لكن فمن حي واحد او مجال عمراني واحد حيث تجد الفيلا يلتصق بها كوخ او بناية تكاد تنهار او حي متخلف حيث يتجه المهاجرون القادمون الى التركز في المدن وعلى هامشها او في اراضي التي استولوا عليها بواسطة وضع اليد وهذا في وسط المدينة او الضواحي فمن مدينة طهران مثلا وضع معاكس حيث يعيش كثير المهاجرين في الحانات او الفنادق بجنوب المدينة قد يعتمدون بالتنقل من مكان الى اخر بينما يعيش البعض من المهاجرين مع ذويهم وأقاربهم بعضا من الوقت اما بالنسبة للعمال البناء فان غالبيتهم يعيشون في موقع العمل جنبا الى جنب مع عمال من نفس القرية الذين تركوا اهلهم وأسرهم في القرية .

رابعا- ازمة المدينة الجزائرية وسياسة التجديد الحضري من سنة 1990:

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على بعث تنمية شاملة بما تحقق كمبنى المعشية والسكن الصحة والخدمات هكذا حققت تحويلات كبيرة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اثرت على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري وكان من اثار هذه السياسة ان تزايدت ظاهرة التعمير بمستويات قياسية لكن تشهد معظم المدن الجزائرية في الاونة انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والايكولوجية التي اصبحت تؤرق ثم تقلق الباحثين و السياسيين على حد سواء ثمة ادلة وافية توحي بتزايدها

---

[28]- أحمد بودراع نفس المرجع ص 193

2-احمد بودراع نفس المرجع ص 164

تراكمها وتعقدها لرسم في النهاية ملامح ازمة حضرية متصاعدة وصورة مدينة الاسمنت البائسة التي تتغذى على تفريغ ازمتها وتناقضاتها عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي كذلك لم يكن من المستغرب ان يؤدي هذا الوضع الحضري المتأزم الى المزيد من التردي للنمو الحضري العشوائي غير المخطط في ضل التعايش داخل الانساق القيمية الريفية والانساق القيمية الحضرية غير خاف ان هذه الثنائية التي كثيرا ما تنفي حدودها تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية وتكرس مقولات استمرار التريف بانتشار واسع لقذراة والامراض الاجتماعية المختلفة ثم التوسع عام للأحياء غير المخططة التي اضحت تزين اغلب مدننا واصبحت الظاهرة متفشية لعدم تواجد سياسة واجراء من طرف المسئولين القائمين على حضرية المدن وفشل الاجهزة المسيرة للمدينة في ظل الضغوط الداخلية والخارجية المتزايدة من يوم الى الاخر من ثم قصور واضح في المرافق والخدمات الأساسية ادى الى انهيار البيئة الفيزيقية وترديها بانعدام الامن والاغتراب وغياب الصرف الصحي مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار الضوضاء والانحراف والتفكك هذه كلها مشكلات يفرزها الواقع الامبريقي الحضري وغياب تام للفعالية السياسة نتيجة لفشل الجهاز الحكومي الاداري في فهم بناء المدينة وديناميتها لهذا فقد ابدى علماء الاجتماع الحضري اهتماما فائقا بالازمة الحضرية باعتبارها تمثل نسيجا معقدا من المشكلات التي أخذت تتزايد وتتفاقم[29].

من هنا تعتبر ازمة المدينة الجزائرية ازمة متعددة الجوانب ومتعددة المستويات كما نجد المجال الفيزيقي والحضاري الذي تقاطعت فيه كل الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انها ايضا الاطار الذي تمثلت فيه فشل المحاولات للنهوض بتنمية المدينة

الجزائرية من مناطق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الاجتماعية الا اننا وصلنا الى مرحلة الازمة الملاحظة سواء بالنسبة للخاص والعام ربما لأننا لم نفهم جيدا خصوصية المدينة الجزائرية بالتالي لم تكن مقاربتنا للمدينة بالقدر الكافي من الفهم والتحليل بمعنى ان الدراسات التي احيطت بالمدينة افتقدت الى الوحدة النظرية [1].

بحسب مختصي الوزارة المنتدبة للمدينة الذين اعدوا وثيقة خاصة بالاختلال الساكني ومدى تأثيره على الوضعية الحالية للمدن الجزائرية فان هذا الوقع افرز عدة ضغوطات تمثلت اساسا في ظاهرة النمو المتسارع للمدن بشكل صعب على السلطات امكانية التحكم فيها مادى بدوره الى بروز ما اصبح يسمى حاليا

[29]- السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الثاني مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعة الاسكندرية سنة 1987 ص 147

بعدم انسجام النسيج الحضري الذي بدا جليا في التدهور الحاصل للفضاءات الحضرية وانعدامها احيانا وفي نظر المختصين اصحاب القرار فان جل معضلة النمو المتسارع غير العادل للتوزيع الساكني بالجزائر .

ولمشكلة الاحياء غير المخططة ثم انتشارها بالمدن ذلك عن طريق قانون جديد للمدينة يحتوي على احكام لمعالجة وضعية مدننا من جهة ثم طرح مقاربة جديدة لتفادي الوقوع مستقبلا في الاخطاء السابقة من بين اهم النقاط التي جاء بها القانون الجديد انتهاج سياسة منسجمة فيما يخص المدينة كذا اعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته ووضع اطار وطني للرصد تحليل واقتراح في ميدان سياسة المدينة حيث اقتراح القانون في هذا الصدد انشاء المرصد الوطني للمدينة ستحدد تشكيلته بكيفيات تنظيمه وسيره وطريق التنظيم من بين المهام التي تضطلع بها هذه الهيئة اعداد الدراسات حول تنظيم وتطور المدن متابعة تطبيق سياسة المدينة [2]

دراسة توقعات الاختلالات المتواجدة عبر المدينة مما يشكل تهديدا مباشرا على انسجام والتماسك الاجتماعيين معروف حسب علماء الاجتماع ان الساكنة الحضرية في ظروف كهذه تصبح تشعر بنوع من الضغينة سرعان ما يتحول الى شعور بالحقد قبل ان يتطور بدوره الى سلوك عنف وعليه نحن مطالبون بتبني نظرة جديدة للمدينة للقضاء على هذا الخلل فضلا عن ظاهرة التوسع العشوائي والفوضوي الذي لم يعد اي تجمع عمراني يخلو منها بالموازاة مع الانفلات الظاهر في ادوات التهيئة والتعمير التي تنظم وتطور نمو المدن ضف الى ذلك نمو الساكنة الحضرية التي وصلت نسبة 62/ اي ما يقرب 20مليون ساكن في المدن وحدها من المتوقع ان تصل النسبة خلال اقل من 15 سنة القادمة الى 80/ بالمائة بما يعادل 33 مليون ساكن في المدن امام هذا الوضع فالقانون الجديد للمدينة يرسم ويحدد التدابير والإجراءات الخاصة بتطوير تنمية وترقية المدينة وفق شروط منسجمة متكاملة ومستدامة يجب ان نعلم ان القانون ليس برنامج عمل انما يحدد المعالم الكبرى لسياسات والأهداف من اي تنمية للمدينة والمبادئ التي تنطلق منها والفاعلين والأدوات التي تؤدي الى تجسيد هذه الأهداف ويرتكز القانون المتعلق بالمدينة على ثلاثية الدولة الجماعات المحلية والمواطن ويجب ان يستعيد المواطن دوره الفعال في اي عمل ترقوي للمدينة[30].

[30]- المرجع نفسه ص 150

الفصل الخامس : الفقر والأحياء غير المخططة وخطرها على صحة المواطن:

إن نظرة متأنية لفحص الأعمال الكثيرة عن الأحياء غير المخططة و العشوائيات الحضرية، سوف تسلم بالتأكيد إلي حقيقة هامة مؤداها أن الأحياء تمثل تشوها حضريا و نسيجا اجتماعيا غير منسجما ومن ثمة تميل الدراسات الاجتماعية الحضرية إلي ربط هذا المجال المتخلف بالفئات الدنيا التي تعيش ظروف فيزيقية و اجتماعية مترديه، تتمثل على الخصوص في تدني مستوى المعيشة، التكدس السكاني، البطالة سوء ونقص التغذية تدني السلوك البشري، انتشار الأمية ، الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي و الكهرباء و المواصلات و المياه النقية الصالحة للشرب تراكم الأوساخ و تكاثر الحشرات، و ما يصاحبه كل ذلك تأثيرات سلبية على السكان الذين يظلون مع ذلك متفائلين و متطلعين إلى المستقبل.

و الواقع أنه حين تجرى مقارنات بين قطاعات فقراء المدن يتوصل المحللون إلي

وجود علاقات مشاركة أضعف بين سكان الأزقة الحضريين الفقراء مما هي بين سكان أحياء المهاجرين، و شديدة التأكد لفكرة " ثقافة الفقر "التي ترتبط بسكان الأحياء غير المخططة من حيث الملبس و العادات الغذائية، و الحياة العائلية الغذائية، وسياسية الإنجاب المتبعة، و النظرة إلي الذات والى الآخرين، و نتيجة لذلك يبدو أن هذه الأحياء ترتبط في نموها بالهجرة الريفية الحضرية، البطالة مشكلة الإسكان الحضري، ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى سكانها، قصور السياسات الحضرية، و من ثمة فهي إفراز للاختلال الهيكلي في البناء الاجتماعي حيا و تتخذ هذه الأحياء نمطين سائدين: هما الأحياء الميئوس منها، و الأحياء المأمول منها، التي يها يطلق عل" لويد "أكواخ الأمل، أو الأحياء المتخلفة الوظيفية ، و تبقي الأحياء المتخلفة ينظر إليها على أنها بيئات فاسدة يقيم فيها سكان معدمين، وعلى أنها تمثل في الوقت نفسه ملحقا وظيفيا لاقتصاد المدينة.

كما نجد بعض الدراسات الحضرية التي توصلت إلي نتائج متعلقة بأوضاع المتسولين غير المستقرة و المضطربة و المعرضة للهزات الاجتماعية من حين إلى أخر، وركزت هذه الدراسات بصور خاصة علي

جانب المعاناة و الضياع التي يعيش المتسول ضحية الاستغلال وعدم المساواة، و كذلك على ارتباط ظاهرة التسول بالأسر الفقيرة و الأحياء غير المخططة و الشعبية و ببعض الهامشين و المنحرفين.

أولا- ثقافة الفقر:

تندرج صياغة" **لويس** "لثقافة الفرعية للفقر في إطار الحوار الدائر اليوم حول الفقر و ارتباطه بالبناء الاجتماعي ، ولم يتخذ هذا الحوار شكلا تقليديا، و إنما أثار مجموعة من القضايا الجديدة رسمي و غير رسمي الخصوصية الحضرية، و لقد أقام" **لويس** "تصوره على أساس من دراسات أمبريقية لعدد من مدن الأكواخ في **بورتوريكو** و**مكسيكو** و تعبر كتابات" **لويس** "الحياة في قرية مكسيكية لخمس عائلات لتشخيص ثقافة الفقر بالمكسيك" **لافيدا**"أطفال سانخيز و دراسة لثقافة الأكواخ و منه بدراسة ميدانيه وعرض إطاره التصوري الذي حدد ثقافة الفقر التي انتشرت على نطاق واسع وجعل لها محددات وربطها بالأوضاع التي يعيشها الفرد في الأكواخ و الظروف الاجتماعية القاهرة التي يعيشها الفقراء و التي لها مؤثراتها علي الطفل، و التنشئة في الوسط الذي يعيش فيه.[31]

فيصبحوا أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم و المواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية، و غير معدين نفسيا، للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم[2].

ولقد أولي" **لويس** "خصائص ثقافة الفقر أهمية خاصة في دراساته، حيث أوضح أن هذه الثقافة تتكون من مجموعة من العناصر الشائعة والمنتشرة في الأحياء المتخلفة، و هي متعددة حيث نجد نقص المشاركة الفعالة و صعوبة اندماج فقراء الأحياء المتخلفة في المؤسسات المجتمع و كما نجدهم لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع، ولا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات أو الأحزاب السياسية، و لا يشاركون في برامج الرعاية الطبية، أو في غيرها من برامج الخدمات المتنوعة و كما نجد أن هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة، الأمر الذي يضفي على ثقافة الفقر طابع الهامشية المنطوي على مفارقة تاريخية، و قلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة و نجد عدم تنظيم العائلة و كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب لأطفال، شيوع الزواج الرظائي و كثرة هجر الزوج للزوجة، أما على مستوى الفرد نجد جميع الخصائص الأساسية في الشعور القوى الهامشية و البؤس.

كما نجد في كذلك في تفسير" **لويس** "لخصائص ثقافة الفقر في الأحياء غير المخططة و المتمثل في غياب

---

[31]- محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ص74

2- محمد بو القشور الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة ماجستير في علم الاجتماع التنمية معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة 1997-1998 ص 34

الوعي الطبقي و انتشار درجة الحساسة، نحو تمايز المراكز ،و إذا أمكن للفقر و إدراكهم لأوضاعهم الاجتماعية و اندماجهم في الحركات السياسية المجتمعية ، و بهذا أظهر" **لويس** "ارتباط فئة من فئات المجمع و المتمثلة في الفئات الدنيا التي تعيش الفقر و ارتباطها الوثيق بالجانب السكني و المتمثل في الأحياء المتخلفة و مالها من ظواهر سيئة على هذه الفئات المهشمة اجتماعيا و اقتصاديا[32].

ثانيا – ثقافة الأحياء غير المخططة :

: لقد أخذ علماء الاجتماع و الايكولوجيا بمدخل السوسيوثقافي و ما يرتبط به من مفاهيم و متغيرات في دراسة الأحياء المتخلفة، و قد ألف جون باركتي عام 1963 كتاب بعنوان "قضايا اجتماعية في التعليم العام" و في هذا الكتاب يشير المؤلف[(2)] إلى الأحياء غير المخططة في شيكاغو و يصفها بالمناطق الرثة أو مناطق الحثالة حيث تسكن الطبقات الدنيا من عمال الصناعة و الزراعة ، و هؤلاء يسهمون بأسوء القيم الثقافية التي يحملونها معهم من مهجرتهم إلى المدينة.

و يسود تصور الكثير من العلماء الاجتماعيين وصف أحياء الزنوج بالرثة و هو يبعدهم عن حقيقة العوامل التي أدت بهذه الأحياء إلى المستوى المتدني بالنسبة للأحياء الأخرى، كما يخفي جوهر المشكلة و يذهب "جون باركتي" إلى القول بأن المستوى الثقافي للزنوج يختلف من طبيعته بين فئاتهم، شانهم في ذلك شان البيض، و من ثم لا نستطيع أن نجعل المتغير الأساسي لهذه الثقافة هو هو سكنى الأحياء المتخلفة، و معنى هذا أننا نسقط عوامل أخرى كالتنشئة الاجتماعية و المستوى الاقتصادي و عوامل التفرقة العنصرية في تحديد المظاهر الثقافية لسكان هذه الأحياء، إلا أن المعنى الشائع بالنسبة لثقافة سكان الأحياء المتخلفة هو ثقافة الفقر.

و قد وضع "اوسكار لويس" تعريفا لمفهوم ثقافة الفقر مؤداه أن ثقافة الفقر هي طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية داخل. كما يقترح لويس أن التخلص من ثقافة الفقر يقتضي وضع الجيل تحت ظروف [1] الأسرة اجتماعية و اقتصادية تختلف تماما عن الظروف التي يعيش فيها[(1)].

1- 2المرجع السابق ص 109

و ترتكز نظرية لويس على فكرة أساسية مؤداه أن "الفقر يخلف ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء اينما وجدوا ومن سمات هذه الثقافة انها تخلق نفسها بنفسها

اي ان خصائصها تنتقل من جبل الى الجيل التالي وهي تمثل اسلوبا مستقلا في الحياة ذا خصائص مشتركة نصادفها اينما وجدت ولكنها تمثل في نفس الوقت ثقافة فرعية داخل الاطار الثقافي الكبير الذي توجد فيه اينما كانت " [2]"

والحقيقة لقد قدم لويس تحليلا متقنا ومفصلا لخصائص ثقافة الفقر التي تتجسد من خلالها الامر الذي دفعه الى وضع جملة من التوقعات على النحو التالي :

أ_ يرتبط الانتشار الواسع لثقافة الفقر بالانتقال من نظام الى الاخر كالتحول من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي .

1_ الفقر نتاج يلازم الانماط الانتاجية التي تسودها علاقات انتاجية قوامها الملكية الخاصة.

2_ يحطم النظام الكولونيالي الانظمة المحلية

3_ يفتت الوحدة القبلية

ب_ اغلب الاحياء غير المخططة في البلدان النامية هي نتيجة للعمليات المشار اليها اعلاه (1.2.3)

وتزدهر ثقافة الفقر في المجتمعات التي تتميز بالاقتصاد النقدي وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين العمال المهرة وانخفاض مستوى الاجور وفشل النظام الاجتماعي و الاقتصادي والسياسي في التوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان اصحاب الدخل المنخفض وان استمرار وجود ثقافة الفقر لا يرجع فقط الى ضغوط المجتمع الاكبر على الفقراء وانما يرجع نوع الطبقة السائدة في المجتمع .

وهكذا يقدم " تشارلس فالنتين " ثلاث نماذج وجز فيها وجهات النظر المختلفة التي تعرضت لمعالجة ثقافة الفقر النموذج الاول ويرى ان الفقراء لهم ثقافة فرعية تميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية الاخرى في المجتمع وانهم غير قادرين على المشاركة في ثقافة الطبقة المتوسطة ولذلك فان التغيرات التي يقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر في المجتمعات النامية حيث يشكل الفقراء الاغلبية العظمى للسكان هو تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي اما بالنسبة للمجتمعات الغربية يمكن التخلص من الثقافة الفقر عن طريق

التغير الثقافي الموجه وذلك بوضع سياسة الاجتماعية تقوم على ثلاث ركائز وهي الخدمة الاجتماعية والتربية والعلاج النفسي [1]

ويرى النموذج الثاني ان الفقراء يتميزون بنائيا كمجتمع فرعي كما تتميز حياتهم عن الطبقة الاجتماعية الاخرى وترجع كل المظاهر المرضية في حياة الفقراء الى وضعهم البنائي في النسق الكلي للمجتمع وان الطبقة العليا في النسق الاجتماعي هي التي ادت الى وضع الفقراء في موقف اجتماعي سيء وذلك لان سلوك أعضاء الطبقة العليا ينحصر فقط في اشباع رغباتهم ويمنعون اعادة توزيع المصادر على الفقراء ولذلك فان التغيرات التي يقتضي حدوثها للتخلص من ثقافة الفقر ضرورة أن يتغير البناء الكلي للمجتمع تغيرا جذريا وان يعاد توزيع مصادر الثروة والانجازات ، ويتطلب أن تتواجد الرغبة عند الجماعات الفرعية للمشاركة في هذه التغيرات وان هذه التغيرات لا تحدث الا من الثالث خلال الثورة التي يمثل فيها الفقراء .

ويرى النموذج الثالث ان الفقراء لهم انماط مميزة من الثقافة الفرعية ويشركون في بعض المعايير مع الطبقة المتوسطة في بعض جوانب الحياة التي يشترك فيها النسق الكلي للمجتمع ولا يتميزون عنهم في هذه الجوانب وقد يوجد اختلاف في بعض هذه الابعاد من جماعات سلالية الى اخرى وتشبه الانماط المميزة للثقافة الفرعية للفقراء الانماط الاخرى الموجودة في المجتمعات الفرعية وتشمل السمات المرضية كما تشمل على الاشكال الصحية والايجابية وتتضمن كذلك على العناصر الخلافة للتكيف نحو الظروف الناتجة عن الحرمان وقد يكون الوضع البنائي للفقراء جذورا تمتد الى ابعاد تاريخية كما قد يكون لها ابعاد في المصادر المعاصرة وتختلف هذه الابعاد من جماعة سلالية او جماعة اقليمية الى جماعة اخرى وتشتمل على مجموعة من العوامل المتعددة الاسباب مثل التنشئة الاجتماعية التي تعمل على تخليد الانماط الثقافية للجماعة وينشا عنها ظروف سيكولوجية عند الفرد لا تساعده على التخلص من الفقر وكذلك استمرار وبقاء الوضع السيئ للفقراء نتيجة سلوك الطبقة العليا نحو حرمانهم من اعادة توزيع المصادر كما يرى هذا النموذج ان أي تجديد يهدف الى تحقيق اهتمامات الفقراء يجب ان يدعم بالأحداث تغييرات في ثلاث

جوانب وهي / زيادة المصادر المناسبة للفقراء وتغيرات في بناء الاجتماعي الكلي و تغيرات في بعض انماط الثقافة الفرعية [2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان ثقافة الفقر هي طريقة للحياة يتوراثها كل جيل من الجيل السابق عن طريق الاسرة وتشتمل ثقافة الفقر في المجتمع الرأسمالي عملية تكييفية ورد فعل لوضع الفقراء الهامشي في التدرج الطبقي حيث تظهر ثقافة الفقر في الحالات التي يتغير فيها النظام الاجتماعي للمجتمع فيحدث انهيار في نسق التدرج الاجتماعي والاقتصادي والافراد الذين يتعرضون دائما لثقافة الفقر هو أولئك الذين يمثلون الطبقة الدنيا في المجتمع الحضري ويستقرون في مناطق الحضرية غير المخططة .

ثالثا - الإسكان غير المخطط يشكل مصدر من مصادر التلوث :

يعد التلوث و الأحياء غير المخططة من أهم مشكلات المدن الكبرى ،ولازلت الوضعية البيئية لمعظم الأحياء غير المخططة في الجزائر دون المستوى المطلوب ، هذه الوضعية الكارثية والحرجة سببها التلوث بمختلف أشكاله : تلوث الهواء ، تلوث المياه ، تلوث الضوضائي ، التلوث بالنفايات المنتشرة في الشوارع والتي أصبحت مرتعا للحيوانات الضالة والذباب والجرذان والحشرات الناقلة للأمراض المعدية ، إضافة إلى الانعكاسات المترتبة على الجانب الصحي .

ويبدو أن ظاهرة التلوث البيئي تستفحل أكثر فأكثر داخل الأحياء غير المخططة والتي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا للنسيج العمراني للمدن ، حيث قامت هذه الأحياء في وسط بيئي غير صالح للحياة البشرية إطلاقا . فضلا عن وجود الملوثات ومصادرها في المساكن وشوارعها ، زد على ذلك تجرد السكان هذه الأحياء غير المخططة من كل القيم البيئية السليمة وكذا غياب الوعي البيئي والتربية البيئية .

ويرتبط التلوث البيئي خاصة في الأحياء غير المخططة بكثير من الجوانب ذات التأثير على الجوانب الاجتماعية والصحية لسكان هذه الأحياء خاصة وأن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والمتدنية تزيد من حدة هذه الظاهرة وتفاقمها ، أضف إلى ذلك التغيرات الأيكولوجية في هذه المناطق السكانية ، فانتشار ورش البناء والحدادة والنجارة ومستودعات تربية الحيوانات الأليفة مع شيوع أنماط سلوكية تتمثل في التقاء العشوائي للقمامة والنفايات المنزلية ومخالفات البناء في الشوارع .... كلها عوامل أدت إلى تفاقم الوضعية البيئية وظهور أسوء مظاهر التلوث البيئي ، هذا الأخير تجلت انعكاساته السلبية على السكان من انهيار للعلاقات والروابط الاجتماعية وضعف علاقات الجيرة في هذه الأحياء ، مما تسبب في خلق مشكلات اجتماعية خطيرة بين ساكنيها تجسدت في ظهور أمراض اجتماعية كالانحراف والتفكك الاجتماعي والجريمة وجنوح الأحداث وانتشار الأوبئة والأمراض الجسدية والنفسية ، غير أن مشكلة التلوث البيئي في الأحياء غير المخططة تختلف من بلد لآخر من حيث المظاهر والتأثيرات ، وإذا ألقينا نظرة على الجزائر باعتبارها واحدة من البلدان العالم الثالث تبدو لنا جليا عدة مشكلات لعل أهمها : أكوام النفايات مكدسة في كل زاوية أو أمام أبواب المنازل ، النمو الحضري العشوائي السريع ، غياب كلي لسلطة الدولة ، نهب العقار والتعدي على المساحات والفضاءات العمرانية الشاغرة ، أنتشار الأسواق الفوضوية والباعة المتجولين ، الازدحام المروري وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى لترسم في الأخير تشوهات في النسيج الحضري وأزمات اجتماعية و ثقافية تزاد تعقيدا يوما بعد يوم .

الشكل رقم 1 سكان الأحياء غير المخططة عرضة للأمراض و الأوبئة

الأمراض التي تنتشر في الأحياء غير المخططة عادة هي الأمراض التي ترتبط بظروف الإسكان في هذه المناطق. و التي تعود بالخصوص إلى غياب الشروط الضرورية للإسكان، كعدم توفر المياه، و عدم وجود الصرف الصحي، و غياب أماكن رمي القمامة، و انتشار الأوساخ، هذا بالإضافة إلى التأثيرات التي يفرزها نوع الإسكان أو البناء في حد ذاته الذي لا يخضع للمعايير العمرانية و الصحية المطلوبة، و لهذا عادة ما نجد في الأبحاث و الدراسات السابقة التي أجريت حول مناطق الإسكان المتخلفة تتكلم عن أمراض مثل التيفوئيد، الأوبئة و الأمراض الجلدية، و الكوليرا، و السل و السيدا... و غيرها من الأمراض التي تفرزها ظروف الإسكان لهذه المناطق.

الشكل رقم 2 مناطق الإسكان القصديري تشكل خطرا على صحة الفرد

الفصل السادس : الدراسة الميدانية

تمهيد :

تعتبر الإجراءات المنهجية للعمل الميداني من أهم الأطر الإمبريقية التي تميز الدراسات السوسيولوجية ، فالجانب الميداني هو الدعم الأساسي للموضوع بعد دراسته نظريا وللتأكد من صحة الفرضيات أو بطلانها اعتمدت مجموعة من أدوات البحث الميداني لجمع البيانات والحصول على بعض المعطيات والإحصائيات .

وقد استخدمت الملاحظة البسيطة كأداة أولى في الدراسة من خلال القيام بزيارات استطلاعية في الحي . وبعدها إجراء مقابلات حرة مع سكان الحي . ولتغطية الموضوع بالشكل الكافي قمت باستخدام أداة ثالثة وهي الاستمارة . حيث كانت كل أداة مكملة للأداة الأخرى. وقد تناولت في هذا الفصل تحديد مجال الدراسة ، العينة ، المنهج المستخدم ، وأدوات جمع البيانات سابقة الذكر وتحليلها وفي الأخير استخلاص النتائج .

أولا – مجال الدراسة:

المجال الجغرافي :

أ- مدينة مستغانم موقعا :ولاية مستغانم تُعتبر ولاية مستغانم من بين 48 ولاية بين ولايات الجزائر، وتأخذ رمزاً إداريّاً رقم 27. تمتدّ مساحتها إلى نحو 2269 كيلومتراً مربّعاً، وتتّخذ من مدينة مستغانم مركزاً لها، ويبلغ عدد سكانها ما يقارب 75 ألف نسمة، أي ما نسبته 329 نسمة لكل كيلومتر مربّع من حيث الكثافة السكانية. يتأثّر مناخ ولاية مستغانم بالمناخ شبه القاري؛ حيث يكون معتدلاً شتاءً، وتسجّل معدل سقوط أمطار كمية تتراوح بين 350-400 مليمتر سنوياً فوق المرتفعات وخاصّةً مرتفعات الظهرة. تُصنّف الولاية إدارياً

إلى عشر دوائر وهي: مستغانم، وحاسي مماش، وعين تادلس، وبوقيرات، وسيدي علي، وعشعشاشة، وعين النويصي، وماسرى، وسيدي لخضر، وخير الدين، وكلٌّ من هذه الدوائر تنحدر منها عدد من البلديات تُشكّل بمجموعها 32 بلدية. مدينة مستغانم تقع مدينة مستغانم الجزائرية على السواحل المُشرفة على البحر الأبيض المتوسط، وتنفرد هذه المدينة بأنّها الوحيدة عربياً التي يقطعها خط غرينتش، وتتموضع المدينة في الجزء الغربي من البلاد ويفصل بينها وبين الشواطئ الإسبانية أقلّ من مائة وخمسين كيلومتراً مربّعاً، ولذلك هي الأكثر قرباً جغرافياً إلى القارة الأوروبية. تاريخ مستغانم تمتاز المدينة بالمناظر الطبيعية الخلّابة؛ حيث تمتد الشواطئ لمسافات طويلة، كما تكتسي أراضيها بالخضرة التي تمنح المشاهد منظراً خلاباً، ويذكر بأنّ تاريخ نشأة المدينة يعود إلى العصر الروماني؛ إذ كانت تحمل مسمى كارتينا إلى أن حلّ القرن الحادي عشر وحظيت باسم موروستاغ، وبعد ذلك أخضع القائد البحري التركي الشهير خير الدين بربروس نفوذه عليها في عام 1516م، وازدهرت ازدهاراً غير مسبوق في تاريخها؛ إذ أصبحت مرفأً تجارياً ومركزاً للعمليات لهذا القائد، كما خضعت لسيطرة الدولة العثمانيّة في عام 1700م، ثم انتقلت تحت الانتداب الفرنسي عام 1832م إلى أن استقلّت البلاد كاملةً في عام 1962م. التركيبة السكانية تشير إحصائيات عام 2008م لمدينة مستغانم بأنّ عدد سكانها قد بلغ 145.696 نسمة، وبدأ هذا التدرّج بالزيادة السكانية منذ عام 1882م حيث كان عدد السكان حينها 12.700 نسمة، واستمرّت الزيادة شيئاً فشيئاً إلى أن بلغت ما هي عليه الآن، وتُعتبر الفئة الشابة هي الأكثر تواجداً بها بالنسبة للفئات العمرية الأخرى؛ حيث تُشكّل ما نسبته 11.04 بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان.[1]

ب- حي رادار : يحتل حي رادار الموقع الشمالي الشرقي لمدينة مستغانم والذي يعرف حاليا بحي الوئاميحده من الشمال الحشم وصيادة ومن الشرق حي العرصة ،غربا حي خروبة ويضم مقبرة تعرف بمقبرة الرادار ،

انتشر في هدا الحي ظاهرة الاسكان غير المخطط مما دفعنا للقيام فيه بدراسة ميدانية و اختياره مجتمعاللبحث باعتباره نموذج للحي غير المخطط بمدينة مستغانم .

ثانيا – العينة وكيفية اختيارها:

العينة :

إن اختيار العينة بشكل علمي هو الذي يحدد مصداقية الأجوبة على أسئلة الاستمارة كما يمكن من خلالها اختبار مدى صدق فرضيات الدراسة ، لذلك فهي نقطة منهجية أساسية في تطبيق الاستمارة حيث طبقت

الاستمارة على عينة من سكان حي ردار وقمت بالاتصال بعائلات عشوائيا وهكذا إلى ان حصلت على عدة حالات .

ثالثا – المنهج المستخدم في الدراسة:

- منهج الدراسة:

المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير و العمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلهاو عرضها، وبالتالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة. و إذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر فإنالظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها، و الذي سلم نفسه لمنهج دون آخر، بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع و الظاهرة المدروسة كما أن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن تسلم انقيادها لهذا المنهج فقط، و يعرفه الدكتور "مصطفى عمر التير" على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية أهمها أن الظواهر و مكوناتها و العلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد و عن أرائه و اتجاهاته و تصوراته و أن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها و توجهها بانتظام و انه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد و أساليب تأدية وظائفها[1].

ولأن المنهج هو التصور الذهني الذي ينسق بين جملة من التقنيات فقد استخدم هذا البحث مايلي:

-المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على رصد و متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية فيفترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون. كما يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق و المضمون . كما يعتبر المنهج

الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، و أثارها و العلاقات التي تتصل بها و تغيرها و كشف الجوانب التي تحكمها[33].

وقد تم هنا في هذه الدراسة بتصوير الوضع الراهن، و تحديد العلاقات القائمة بين المجال و ساكنيه و العمران إذ و بعد الملاحظة المباشرة و غير المباشرة لكل ما هو موجود في الحي المدروس، على المستويين العمراني و الاجتماعي، ووصف كل ما يتعلق بالأوضاع و العمران، وأشكال التشوه الذي خلفه نمط البناء المتخلف و كذلك مظاهر استغلال ووضع اليد على أماكن و فراغات و جيوب كانت مهيئة للتوسع العمراني، و كان استخدام هذا المنهج بمثابة مسح اجتماعي لكل ما هو موجود في الحي كحالة الطرق المؤدية للحي و الشوارع و كذا الخدمات إلى جانب وصف للنسيج الأحياء المتخلفة من حيث أنماط البناء و مدى تلاحمالمساكن التي تضع التشوه على كل المستويات المادية منها و المعنوية و في ذات الوقت اعتمد الباحث على وثائق و خرائط التي وجدت على مستوى مصالح البلدية، المديريات الخاصة بالعمرانDUCH.CADAT واعتمادا على هذه الخرائط و الوثائق يسهل للباحث المعرفة و الوصول إلى الأماكن و الجيوب العمرانية التي كانت مخططة لكنها استغلت من طرف سكان الاحياء المتخلفة هذا بالاضافة الى المصادر الاحصائية التي صدرت عن الهيئات المختصة و أهمها المصلحة التقنية للبلدية، و التقارير العامة و المتابعة اليومية لموضوع الاحياء المتخلفة التي بات يزداد تعدادها يوما بعد يوم، و كذلك دراسة وضعيتها المزرية بانعدام الكهرباء و المياه الصالحة للشرب منذ سنوات كما نجد امتداد الحي المدروس على حافة النسيج العمراني و حتى داخل الجيوب العمرانية بالقرب من العمران الحضري و انعدام تام للنظافة وذلك لتراكم الاوساخ بالقرب من العمارات و السكنات الفردية الأخرى.

رابعا – أدوات جمع البيانات و تقنيات البحث العلمي:

يعتمد نجاح البحث الاجتماعي وتحقيق أهدافه العلمية علىحسن اختيار الأدوات الملائمة للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي تخص الظاهرة المدروسة لذلك وظفنا في دراستنا هذه مجموعة من الأدوات في عملية جمع البيانات ترتبط أساسا بالمنهج الوصفي الاستكشافي وهذا ما يساعد في الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة، وقد اعتمدت على ما يلي:

[33]- عمار بحوش ومحمد انيبات مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط 3 2001 ص99-141.

1 **الملاحظة:** تعد الملاحظة من أهم الأدوات تطبيقا في العلوم الاجتماعية إذ تنطويعلى مميزات تجعلها أداة فعالة في جمع بيانات ومعلومات كثيرة ومحددة لا يمكن الحصول عليها بأداة أخرى وقد اعتمدنا على الملاحظة باعتبارها تعني: " توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه وقد عرفنها البعض بأنها: توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر

ولقد استخدمت منذ بداية الدراسة وهذا من خلال القيام بزيارات استكشافية عن الحي. حيث ساعدت على تحديد أهداف الدراسة، وكان التركيز في الملاحظة على المباني: نمط بنائها، وشكلها، وتخطيط الحي، وملاحظة أهم المرافق المنتشرة في الحي. وقد استمرت حتى أثناء القيام بالمقابلات مع سكان الحي وتوزيع (الاستمارة حيث سمح لي بالدخول إلى المنازل وبالتالي ملاحظة الوضعية الداخلية للمساكن، العلاقات بين الأمهات والأولاد كذلك ملاحظة لباس السكان، طريقة تعاملهم وسلوكاتهم .مثلما سيوضح في فصل تحليل الملاحظات.

2- **المقابلة:**تعد المقابلة إحدى أدوات جمع البيانات وتستخدم في البحوث الميدانيةلجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها من خلال الدراسة النظرية أو المكتبية، ويمكن تعريفها على أنها: **"**تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية[34])

3- **الاستمارة:**تعتبر استمارة البحث الوسيلة الأساسية التي استعنا بها في جمعالمعلومات والبيانات اللازمة وهي كما عرفها (ف. رايت F.WRIGHT): " الاستبيان واحد من الأدوات البسيطة المباشرة التي

[34]-2 المرجع السابق ص 142-150

تستخدم في جمع البيانات المتعلقة بخبرات الناس واتجاهاتهم في علاقاتها بموقف معين، ويتم جمع البيانات من خلال الاستبيان عن طريق توجيه أسئلة إلى الناس، بطريقة مباشرة وشخصية"[1].

وتعتبر أيضا أداة رئيسية وهامة لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة الميدانية حيث قمت باستمارة تجريبية وزعت على عينة عشوائية قدرت بـ 15 ساكن، وهذا بعد القيام بدراسات استطلاعية تضمنت مجموعة من الأسئلة تمحورت في أربع محاور رئيسية.

الفصل السابع : نتائج الدراسة

تمهيد :

بعدما تطرقنا فيالفصل السادس إلى الإجراءات الميدانية للدراسة المنهجية، و من خلال وصفنا للمجال العام و المجال البشري و الجغرافي لمجتمع البحث، و عرفنا المنهج الذي وصفناه في دراسة الأحياء غير المخططة ، فقد خصصنا هذا الفصل إلى النسب التي توصلنا إليها من خلال توزيعنا للإستمارات على المبحوثين و تفريغها في جداول بيانية و ثم تحليل البيانات وفق مؤشرات الدراسة ، و من أجل استخراج نتائج الدراسة.

1- بيانات شخصية :

جدولرقم 01 : الخصائص الشخصية و الإجتماعيةلأفراد العينة

المتغير		التكرار	%النسبة
العمر	22 -32	43	23.36
	32 -42	52	28.26
	42 -52	21	11.41
	52 -62	42	22.82
	أكبر من 62	26	14.13
المجموع		184	100 %
الجنس	ذكر	162	88.04
	أنثى	22	11.95
المجموع		184	100 %

أما بالنسبة لمتغير الجنس فإن الأغلبية الساحقة من المبحوثين هم رجال قدرت نسبتهم 88.04 % بـــ مقابل 11.95% للإناث ، ذلك أن الباحث اتجه مباشرة إلى أرباب الأسر وأصحابالمساكنللإجابة،وتكونالإجابةواضحةويمكنأنيطولالحواربينالباحث

والمبحوث"صنفالرجال"،وذلكشرحأكثرمنالأسئلة،علىغيرفئةالنساءألائىيدرن شؤونالأسرة،إمابعدالترملأوالطلاقأولغيابصاحبالمنزلفيتلكالفترة.

أما توزيع الأفراد حسب السن فنجد فئة 42- 32 سنة بلغت نسبة % 28.26 و تليها فئة 32- 22 سنةبنسبة 23.36% وهذامايفسرتواجدأسرشابةذاتعهدجديدمن الزواج ، كما نجد فئة 52-42 سنة أقل نسبة من خلال فئات العمر حيث بلغت نسبة 11.41 % بعد فئة أكبر من 62 سنة ، وبشكل عام فإن المبحوثين يتنوعون هنا لأن الإستمارةوزعت بشكل عشوائي.

جدول رقم:02 توزيع واستعمال عدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	التكرار	النسبة %
3 -5	108	58.69
5 -7	31	16.84
7 -9	39	21.19
9 -11	06	03.26
أكثر من 11 فرد	00	00
المجموع	184	100 %

منخلال الجدول رقم 02 نجد أن فئة 5- 3 من بين الأفراد بالمسكن هي أكثر سيطرة وإستعمال. و تواجد الأفراد بالمسكن تليها فئة من 9-7 بنسبة 21.19 % ،و من خلال الفئة الأولى من هذا الجدول نجد كذلك استعمال المنزل من طرف الأفراد من 5-3 نظرا لصفة بناء المنزل داخل الحي ، أما تواجد أفراد الأسرة في الفئة أكثر من 11 فلا يوجد أي

رد

فرد في هذه الفئة و هذا كذلك واحدة لانعدام. ضروريات الحياة داخل المنزل المتكون من غرفة في غالب الأحيان

جدول رقم 03 : أماكن قدوم الوافدين إلى الحي

أماكن القدوم	التكرار	النسبة %
أحياء المدينة	50	27.17
بلديات الولاية	130	70.65
خارج الولاية	04	02.17
المجموع	184	100 %

إن أكثر الوافدين إلى الحي هم قادمون من بلديات ولاية مستغانم بنسبة 70.65 % و هذا راجع و بعد التحقيق الميداني للاستمارة والدراسة إلى هروب العديد من النازحين من أرياف بلديات المدينة و كذلك لأسباب قاسية و إنعدام ظروف الحياة الملائمة، وتشير كذلك هذه النسبة لدرجة ارتفاعها نظرا لتواجد العديد من الأهالي الفارين من الريف تقريبا بأعلى نسبة من منطقة واحدة هي أرياف و المنعزلة تماما ضف إلى ذلك أرياف شبه المنعزلة والتي تنعدم فيها الحياة، ونظر الصعوبة جبالها و الظروف الطبيعية القاصية وكذلك انعدام المواصلات.

ضعف التسيير من طرف السلطات المحلية و المحاباة في توزيع السكنات عبر تراب البلدية العاصمة، و هذا الوضع مازال متواصل إلى غاية يومنا هذا، أما نسبة 02.17 % تكشف لنا عن تواجد أفراد غرباء داخل حي رادار، وذلك لأسباب عدة إما بحثا عن العمل أو الهروب من الولايات المجاورة التي شهدت وضعا أمنيا متدهورا.

جدولرقم 04 : معدل الأسر في المسكن الواحد

عدد الأسر	التكرار	النسبة %
أسرة واحدة	158	85.86
أسرتان	22	11.95
ثلاث أسر	4	02.17
أربع أسر	00	00
المجموع	184	100 %

.

من خلال الجدول رقم 04 تكشف لنا فئة عدد الأسر الواحدة بنسبة 85.86 % مستغلة لمسكن واحد ، هنا ما نجد أغلب الأسر المتواجدة في حي رادار تشغل أو تستعمل لكل أسرة منزلا خاصا بها، بينما نسبةالمساكن ذات الأسرتين و تقدر بـ ذ ثاني

جد

11.95 % أيأنه من بين 7 مساكن هناك مسكن واحد على الأقل يضم أسرتين ،

و نجد معدل ثلاث أسر في مسكن واحد منخفض جدا بنسبة 02.17 % و هذا طبعا لصفة بناء المنزل و الذي عادة ما يكون مبني بالطوب و يمتاز بالضيق و إنعدام المرافق الضروريةبه، أما نسبة أربع أسر في مسكن واحد منعدمة تماما.

جدولرقم 05 : تواجد السكن كان قبل أو بعد تواجد السكن الحضري

تواجدالعمران و عدم تواجده	التكرار	النسبة %
نعم	164	89.13
لا	20	10.86
المجموع	184	100 %

المصدر : تحقيق ميداني أوت .2006

من خلال هذا الجدول رقم 06 نجد أن نسبة 89.13 % منتواجد العمران الحضري قبلمجيء المهاجرين و النازحين من المدينة إلى حي رادار و هذا نظرا للنمو العمراني الهائل الذي عرفته المدينة في العشرية الأخيرة ، وكذلك للانتشار الواسع للأحياء غير المخططةوتزايدهابعدتواجدالعمرانالحضري،أمانسبة10.86%نجدأنهؤلاءالسكان سكنوا في هذا الحي و بصفة عشوائية في سنوات الاستقلال قبل إن تكون هناك مشاريع للتوسع العمراني و لهذا المنطق أصبحت مساكن هؤلاء السكان في جيوب عمرانية التي نمى منحولها العمران الحضري.

جدول رقم 06 : درجة ملائمة حي رادار بالنسبة للساكنين

يلائم أو لا يلائم	التكرار	النسبة %
نعم	40	21.73
لا	144	78.26
المجموع	184	100 %

يبرز لنا الجدول مدى قابلية السكان العيش في حي الرادار و عدم قابليتهم، حيث نجد أن نسبة الرافضين و عدم قبول حتى العيش و لو لحظة واحدة بنسبة 78.26 % في حي رادار بالنسبة للساكنين، و ذلك لأسباب كثيرة منها ظروف المعيشة القاهرة و وضعية المسكن غير لائقة ، و انعدام المرافق الضرورية من ماء و صرف صحي وكهرباء وانعدام الطرق وبعدهم كذلك عن مستشفيات المدينة، وكذلك الإنتشار الواسع للقمامة قرب المنازل و كذلك فوضوية داخل البيوت و تلاصقها ، و لهذه الأسباب يجمع الكثير من المواطنين الموجودين فوق تراب الحي على المغادرة، ونجد الكثير منهم يطالب البلدية بالمسكن و كذلك هناك مشكل آخر لم يجد له الحل إلى حد الآن و هو الوضعية غير القانونية لتواجد المساكن فوق هذه المنطقة التي هي في الأصل مخصصة للبناءات والتوسعات العمرانية، في حين نجد لأن نسبة السكان الذين رفضوا المغادرة من هذا المكان والمقدرة نسبتهم بـ 21.73 % ، و هي نسبة معتبرة مقارنة بالنسبة الأولى الرافضة للبقاء، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الفئة من السكان قابلة بالوضع نظرا لظروفها و لسبب واحدة هو انعدام البديل و انتظار حل واضح وصارم لوضعيتهم من طرف السلطات المحلية.

جدول رقم 07 : التقارب العائلي في حي رادار

تواجدالأقارب أو، لا	التكرار	النسبة %
نعم	34	18.47
لا	150	81.52
المجموع	184	100 %

يبدوا من معطيات الجدول أن وجود الأقارب قبل الرحيل إلى الحي لم يكن أحد العوامل المساعدة على الرحيل من الأماكن الأصلية ولكن تبقى هناك نسبة قليلة تقدر بـ 18.47 % من تواجد الأقارب في هذا الحي، نظرا لصلة المصاهرة أو تواجد عائلات من نفس اللقب و التي رحلت من نفس المكان، لكن تبقى السمة الغالبة و النسبة العالية في حي رادار بأنهم ليسوا أقارب و لا أهل و تقدر نسبتهم بـ 81.52 % ،و هي نسبة معتبرة، و تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء السكان جاءوا من مناطق مختلفة وهذا ما هو مؤكد في الجدول رقم.03

جدول رقم 08 : أسباب الرحيل من الأماكن الأصلية إلى الحي

أسباب الرحيل	التكرار	النسبة %
البحث عن عمل في المدينة	70	38.04
الهروب من الظروف القاسية	81	44.02
قصد تعليم الأولاد	20	10.86
أسباب أخرى	13	07.06
المجموع	184	100 %

من خلال الجدول يؤكد أن أسباب الرحيل من الأماكن الأصلية، هو للظروف القاسية التي عاشوها في الأرياف و القرى المعزولة عن الحياة ،و كذلك لإنعدام الأمن والإستقرار في العشرية الأخيرة تقدر نسبته في الجدول بـ 44.02% و تليها نسبة

% 38.04 و المتمثلة في السكان الفارين من أماكنهم الأصلية بحثا عن العمل نظرا لإنعدام العمل و ليس لهم أي دخل في الأرياف و القرى ، في حين نجد النسبة المئوية للفئات الذين رحلوا من أجل تعليم أولادهم في المدن والمقرة ب 10.86 % هذا كذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها أبناءهم في التدريس و هي بعد مساكنهم عن المدارس و إنعدام الطرقات و وسائل النقل المدرسي مما أضطر البعض إلى الإنتقال فوق الأحمرة إلى غير ذلك من وسائل النقل البدائية و نجد كذلك بعض المستجوبين الذين أفادوا من خلال الإستجواب عن الظروف المناخية الصعبة و المناطق الوعرة التي يسكنون بها، و هذا ما أضطرهم البحث عن حياة أفضل و عن ظروف ملائمة لتدريس أبنائهم، و أخيرا نجد أن أقل نسبة و المتمثلة بـ % 07.06 هي النسبة التي اختلفت فيها الآراء و قد تلم بين جميع الأسباب المذكورة للرحيل.

2 -بيانات تتعلق حول العلاقات الإجتماعية

جدول رقم09 : العلاقة بين الجيران في الحي

نوع العلاقة مع الجيران	التكرار	النسبة %
علاقة عائلية	33	17.93
علاقة مصاهرة	10	05.43
مجرد جيران	141	76.63
المجموع	184	100 %

تحظى علاقة مجرد جيران نسبة عالية مقارنة مع النسب الأخرى حيث تقدر بـ 67.63 % و هذا راجع إلى عدم التجانس بين السكان من حيث الأصول و من حيث تباعد المسافة ، فتحجب كل العلاقات اجتماعيا و التي من شأنهاتوطيد العلاقات و تحويلها إلى صلات رحم و مصاهرة ، و تجدر الإشارة إلى صفة التباعد، و لكن واحد منهم هدفه في السكن في حي الرادار ، و يلي ذلك صفة العلاقات العائلية و المقدرة نسبتهم 17.93 % و هذا نظرا للتقارب العائلي في اللقب و صفة الرحيل من مكان واحد ومنطقةتقريباتكونواحدة،فنجدعلاقاتالمصاهرةقليلةوهذابالنسبةللجيرانالمتقاربين حتىفيالمساكن،وكذلكنجدهذهالصفةفيالعلاقاتالعائليةحيثنجدأنالعائلات المتصاهرةتحملكذلكنفساللقب،ومنخلالعلاقاتالجوارالماديةتتشكلالعلاقات الإاجتماعية حيث كلما اقتربت المساكن من بعضها كلما زادت العلاقات الإجتماعية و توطدت صلاتالرحموالمصاهرةلتظهرفيمابعدتوطيدالعلاقاتمنخلالالعمليات الإجتماعية و كذلك للظروف المشتركة في هذا الحي .

جدول رقم 10 : تبادل الزيارات مع الجيران

مدى تزاور الجيران	التكرار	النسبة %
نعم	50	27.17
لا	122	66.30
أحيانا	12	06.52
المجموع	184	100 %

.

يتزاورالسكان فيما بينهم بنسبة 27.17% بينما الذين لا يتزاورون يشكلون نسبة 66.30% ، و هنا تجدر الإشارة إلى الظروف المعيشية لكل واحد من هذه الأسر و كذلك لصفة المسكن الذي عادة ما يمتاز بالضيق و لانعدام غرفة للضيوف، و كذلك نجد الوضع الاقتصادي الذي يحتم على كل أسرة من هذه الأسر عدم التزاور ، و من المعروف أن صفة الكرم هيالسمة الغالبة لهؤلاء السكان، و ذلك لتجذر هذه الصفة في أماكنهم الأصلية و هي الأرياف و القرى، لكن الوضع الراهن حتم على بعض الأهالي عدم التزاور لعد توفر للأقاربشيءمنالكرموالجود،ونجدصفةكذلكواضحةفيهذاالحيهيتآنسالنسوة قربالمنازلوخلقفرصةلتجاذبأطرافالحديث،وصنعالألفةوتحسينالجوار،أما نسبةالتزاورأحياناهيأقلفيالغالبوتقدرنسبتهابـ 06.52 % و هذا نظرا للتزاور إلا فيالمناسبات كالأعياد، الأفراح، الأحزان .....

و في أغلب الأحيان يكون هناك محاولة لإثراء مختلف العمليات الإجتماعية .

جدول رقم 11 : العمليات الإجتماعية في الحي

العمليات الإجتماعية	التكرار	النسبة %
تفاهم	70	38.04
تعاون	80	43.47
نزاع	25	13.58
أخرى	09	04.89
المجموع	184	100 %

تحوز ظاهرة التعاون بين الجيران نسبةبـ 45.90 %و يمثلها عادة أصحاب المساكنالمتقاربة ، و كذا أصحاب المساكن الذين تربطهم العلاقات العائلية ، و يعتبر التعاون أحد العمليات التي تساهم إلى حد كبير في استقرار السكان بالمجال، أما التفاهم هنا يعبر عن مدى التراضي بين الجيران مهما كانت علاقتهم العائلية و تقدر نسبتهم ب 38.04 % و هي نسبة عالية أيضا، و أما ما نجده من خلال نسبة النزاع والتي تقدر نسبتهم ب 13.58 % وهذاينتشر في أوساط النساء و الأطفال، إما لعاملالغيرة بالنسبة للنساء المتجاورات،و إما عراك الأطفال حول اللعب .

و نجد اقلنسبةفيهذاالجدولوالمقدرةبـ04.89% بالنسبة للعمليات الاجتماعية إما تفاهم و إما نزاع في بعض الأحيان، و إما تعاون و هي السمة الغالبة عادة.

جدول رقم 12 : الجهات التي يلجأ إليها سكان الحي لفض الخلاف في حالة وجود شجار.

جهات فض النزاع	التكرار	النسبة %
السلطات	00	00
كبار شيوخ الحي	10	05.43
التسامح	174	94.56
المجموع	184	100 %

جدول رقم 13 : التسبب في حدوث الشجار بالحي

التسبب في حدوث الشجار	التكرار	النسبة %
الأطفال	135	73.36
النساء	28	15.21
الرجال	21	11.41
المجموع	184	100 %

إضافة إلى معطيات الجدولين فإن أسباب النزاع كما أجاب عنها المبحوثون بنسبة 73.36 % بأنها حول لعب الأطفال، وهي لا تستدعي تصعيد الأزمة على مستوى الرجال أو النساء أو العائلة بشكل عام.

رغم ذلك نجد أن هناك نسبة تقدر بـ 15.21 % يمثلها الشجار بين النساء ، و عادة كما قلنا في الجدول السابق راجع إلى عامل الغيرة المعروفة عند النساء، أو الشجار لأجل الأطفال و عادة ما تنتقل إلى الرجال و ذلك بفعل النساء.

و نجد صفة التسامح هي الصفة الغالبة عند سكان الحي و المقدرة بـ 94.56 % و هذا طبعا لصفة التعاون و التفاهم عند السكان ، و المذكورة في الجدول السابق، و هناك من يلجأ إلى كبار شيوخ الحي و المقدرة نسبتهم بـ 05.43% لفض النزاع و الصراع.

3- بيانات تتعلق بالمسكن

جدول رقم 14 : مواد تسقيف المنازل و مواد بناء جدرانه في الحي

مواد تسقيف المنازل	التكرار	النسبة %
تارنيت	120	65.21
زانقل – صفيح	64	34.78
المجموع	184	100 %
مواد بناء المنازل	**التكرار**	**النسبة %**
حجر	00	00
طوب	70	38.04
تراب	50	27.17
صفيح	64	34.78
المجموع	184	100 %

نجدفي هذا الجدول أن أغلب مواد تسقيف المنزل يكون بمادة التارنيت بنسبة تقدر بـ 65.21% و قد أستعمل هذا السقف لأسباب، و خلال إجراء المقابلة مع المبحوثين تم استجوابهم لماذاإستعمال التارنيت ، فأجاب أغلب السكان بـ: نقص أسعار هذه المادة و كذلك سهولة اقتناءها من الأسواق ، و لكي لا يكون هناك أي عناء أثناء تغيير المنزل ، و الرحيل منه، أما المادة الثانية للتسقيف هي مادة الزنقل والمقدرة بـ 34.38 % و هي نسبة معتبرة كذلك، و عند إستجوابهم لماذا استعملتم هذه المادة في غطاء منازلكم أجاب أفراد عينة البحث ، نظرا لملائمته الظروف الصعبة في الشتاء إذ لا يدخل ماء الأمطار، و كذلك لتواجده في الأسواق و على أنواع.

أمابالنسبةلموادبناءالجدرانفهيتتنوعأيضا،لكنيغلبعليهاالبناءبالطوب بنسبة 38.04 %، أما النسبة و التي كانت معتبرة كذلك هو بناء الجدران بالتراب و المقدرة نسبته بـ 27.70 % و هذا راجع إلى صفة المكان أو الأرض المتواجدين عليها فهي تربة يمكن صياغة منها مواد بناء دون أي عناء أو تكاليف.

نجد كذلك النسبة القريبة من الأولى في بناء المنازل نسبة البناء بالصفيح و المقدرة بـ 34.78 % و هذا نظرا للصفة المؤقتة لهذه العائلات التي ربما تنتقل إلى أماكن أخرى ، أولقرب توزيع المساكن من طرف السلطات المحلية، و إنعدام تام للمساكن المبنية بالحجر.

جد

جدول رقم 15 : عدد الغرف بمساكن الحي

عدد الغرف	التكرار	النسبة %
غرفة واحدة	152	82.60
غرفتان	26	14.13
ثلاث غرف	05	03.26
المجموع	184	100 %

من خلال معطيات الجدول تبين إن فئة غرفة واحدة تستحوذ على مجموع الفئات الأخرى حيث تقدر بـ 82.60% و تشكلها نمط مساكن المتخلفة ، ذات البيوت المبنية بالطوب ، و بعض البيوت القصديرية ، و هذا ما يسبب الإختناق داخل الغرف، و نجد كذلك هذا الوضع نظرا لاعتقاد الكثيرين بأن هذه الوضعية وقتية ، و يلي ذلك المساكن التي تحوي على غرفتان بنسبة 14.13 % و هذه المساكن عادة ما يحدث فيها التغير ، من غرفة واحدة إلى بناء غرفتين و هذا لكبر حجم العائلة و التي عادة ما تصل إلى ثمانية أفراد ، و نجد في الأخير فئة الثلاث غرف بنسبة 03.26 %وهي قليلة و ضعيفة جدا بالمقارنة بالمساكن الأخرى،ونجد هذه المساكن تقريبا عند الفئات ذات الدخل المتوسط.وعند الأسر ذات العدد الكبير من الأفراد.

جدولرقم 16 : قنوات الصرف الصحي للحي.

قنوات الصرف الصحي	التكرار	النسبة %
نعم	00	00
لا	184	100
المجموع	184	100 %

إن استعراض هذه المعطيات من شأنها إعطاء صورة عن الوضعية المزرية التي يعيشهاأهاليوسكانمنطقة ا لـ حـ ي،وهذهالوضعيةغيرصحيةبالحي لانعدام قنواتالصرفالصحيوتقدرنسبتهابـ 100 % و هذه النسبة المرتفعة جدا في الحي لكل المنازل التي استعملت إستعمال خاص للصرف غير الصحي و كانت الحفر هي السمةالمميزة للصرف غير الصحي و عادة ما تصدر هذه الحفر روائح كريهة و انتشار سريعللحشراتالمضرةبالصحة،وأمامهذهالوضعيةالكارثيةالتييعيشهاسكانالحي، تنعدمالمرافقالضروريةومنهاالصحيةالتيتقدمأدنىخدمةللعلاج

جدولرقم:17 تواجد المرافق من كهرباء و ماء صالح للشرب.

المرافقمن كهرباء و ماء	التكرار	النسبة %
نعم	00	00
لا	184	100
المجموع	184	100%

إضافة إلى معطيات الجدول رقم 17 نجد كذلك في هذا الجدول إضافة إلى إنعدام أحد المرافق الهامة، و الضرورية و هي شبكة توصيل الكهرباء و المنعدمة تماما في حي رادار ، بنسبة 100 % هذه الوضعية المزرية أدت ببعض الأهالي إلى الاعتماد على سكان الحي الحضري و أصحاب المساكن المجاورة من فيلات و سكنات فردية تابعة للتجمع الحضريالتابعللحي،وهذاماأدىالأهاليإلىإنشاء شبكةتوصيلالكهرباءبالكوابل

الغير صالحة و عادة ما تحدث هذه الكوابل الموصلة للكهرباء شرارة كهربائية خاصة في فصل الصيف الحار، وكذلك في فصل الشتاء بفعل الرياح القوية، و هذا ما يؤدي إلى حدوث كوارث و انقطاع في التيار الكهربائي تماما على الحي ، و نجد كذلك صورة إستعمال الكهرباء في المنازل كشبكة العنكبوت و نجد بعض المساكن المتلاصقة و التي توصل الكهرباء لبعضها البعض، تحت أعمدة خشبية و فوق السقف أما من خلال إستجواب المبحوثين عن كيفية تسديد فاتورة الكهرباء ، عادة يسدد هم أصحاب البيوت المتخلفة في الحي أكثر من أصحاب الفيلات و المنازل الحضرية المجاورة، و تتعدى في كثير من الأحيان خمسة آلاف دينار جزائري للمنزل الواحد.

إضافة إلى هذا نجد إنعدام الماء الصالح للشرب الموصل إلى المنازل، حيث يلجئ السكان إلى الشرب من سكان المناطق الحضرية ، و هذا ما يكلف الأطفال عادة التنقل إلى أكثر من كلم لجلب المياه الصالحة للشرب.

جدول رقم:18 استعمالات و رمي نفايات المنزل في الحي.

أماكن رمي النفايات	التكرار	النسبة %
قريب من المنزل	86	46.73
قريب من العمران الحضري	95	51.63
أحياء أخرى	03	01.63
المجموع	184	100 %

يوضح الجدول أن نسبة الذين يرمون النفايات قرب العمران الحضري النسبة الغلبة في الحي و التي تقدر بـ 51.63% و هذه الوضعية التي خلفت وضعا مزريا بالنسبة للأصحاب الفيلات و السكنات الفردية قرب الحي، و عادة ما رفع أهالي السكنات و العمارات شكاوي ضد هذه الوضعية لكن دون جدوى و كذلك لا نجد إنعدام تام للحاويات الخاصة برمي النفايات المنزلية و هذا الوضع الصعب يخلف انتشار واسع للحشرات الضارة أما النسبة الثانية في هذا الجدول و التي توضح كذلك الوضع المنزلي للأهالي الحي هو رمي الأوساخ بجانب المنزل و تقدر نسبتهم بـ 46.73% و هي نسبة مرتفعة جدا نظرا لما تخلفه هذه الوضعية من أضرار على السكان و على الأطفال خاصة و هذه الوضعية تزداد يوما بعد

يوم ، وعند إستجواب المبحوثين كشف لنا أن الأطفال مرضوا جراء رمي الأوساخ بقرب المنزل وعدم تواجد هناك أي نشاط تطوعي لإزالة هذه الأوساخ بعيدا عن المنازل ونجد في هذا الجدول نسبة تعدد استعمالات في رمي الأوساخ والتي تقدر بـ 01.63 % حيث أن بعض السكان يرمون الأوساخ قرب المحيط الحضري ،و مرة قرب المنازل و مرة بعيدا عن الحي الحضري وبعيدا عم المنازل ويتم رمي الأوساخ في الواد القريب من الحي والذي يمثل المصرف الصحي للولاية.

جدول رقم:19 رغبة تغيير المنزل.

تغيير المنزل	التكرار	النسبة
نعم	102	55.43
لا	82	44.56
المجموع	184	100 %

تشكل نسبة 55.43 % من الذين غيروا المنزل داخل حي و هو كأي مجال فوضوي كثير الحركة ويعود ذلك إلى الظروف المعيشية وكبر حجم الأسرة، وكذا تغيير المسكن من النمط القصديري إلى النمط التقليدي المبني بالطوب.

وبالمقابل نجد نسبة 44.56 % ممن لم يغيروا المسكن في أغلب الأحيان حسب المبحوثون إلى ملائمة المسكن لهم ،أما سبب عدم تغيير المسكن من طرف عدد من المبحوثين هو عدم القدرة المالية للتغيير.

وعادة ما نجد بعض الأهالي لم يغيروا المسكن للوضعية المؤقتة لحالتهم هذه و اعتقادهم بأن السلطات المحلية ستدرس وضعهم و تسلمهم مساكن.

جدول رقم : مدى علم السكان الحي بالوضعية القانونية لمسكنهم فوق

20

التراب الموجودون عليه.

مدى العلم بالوضعية	التكرار	النسبة %
نعم	34	18.47
لا	150	81.52
المجموع	184	100 %

بناءا على ما سبق شهد حي الرادار موجة من الحركة و النزوح و الوفود من خارج الولاية و من بلديات الولاية و من أحياء المدينة لفاءات في معظمها محدودة الدخل و منها منعدمة الدخل و في غياب خطة عمرانية تأخذ بيد المشروع فشهد الحي تحولا ديموغرافيا و تكتلات في مجال ضيق فنشأ بذلك تشوها عمرانيا بسبب تزايد المستمر لعدد أفراد الأسر و البيوت المختلفة داخل الجيوب العمرانية، في هذا الجدول سيكشف لنا عن علم أفراد العينة بالوضعية القانونية في هذا المكان بالضبط ، والمقدرة نسبتهم بـ 18.47 و ذلك من خلال مساكنهم الموجودة فوق أراضي مخططة و مهيئة للتعمير و كشف لنا بعض أهالي الحي عن محاولة المصالح المعنية لإخلاء مساكنهم لأنهم يشكلون بيوت فوضوية و متخلفة و مشوهة للعمران و ذلك لاستغلالهم لجيوب عمرانية داخل المحيط الحضري. وتكشف لنا نسبة عدم علمهم بـ 81.50 % يعتبرون أنهم فوق أرض ليست مستغلة من طرف أملاك الدولة وللخواص ولهذا انشئوا منازلهم فوق هذه الأرض المنحدرة و اعتبروها أنها غير صالحة للبناء .

4- بيانات تتعلق بالبناء السوسيو إقتصادي لسكانالحي

جدول رقم21 : الوضعية الإقتصادية لرب العائلة.

يعمل لا أويعمل	التكرار	النسبة %
نعم	14	07.60
لا	170	92.39
المجموع	184	100 %

من خلال معطيات هذاالجدول نجدإننسبة 92.39% من أرباب العائلات دون عملدائمسواءكانفيمؤسسةعموميةأومؤسسةخاصةوعندإستجواب أفرادالعينة نجد ان جل أو معظم أرباب العائلات يشغلون في مهن حرة بالمدينة إما بيع متنقل أو حمال

أو بناء إلى غير ذلك من المهن الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، و كذلك نجد في المجتمع المدروس وضعية أخرى للنساء رباب البيوت اللاتي يشغلن كذلك في الأنشطة التقليديةمن صنع الأواني الطينية و بيعها أو بيع بعض الأعشاب المتداوىبها ، كما نجد بعضهن يمتهن التسول إذا انعدم البيع،و هذه الوضعية المزرية لسكان الحي تنعكس بالدرجة الأولى على المدينة التي لم تعد تحتمل هذه الوضعيات من أنشطة غير رسمية ، و سرقة إلى غير ذلك من الأنشطة المنبوذة اجتماعيا، في حين نجد إن نسبة 07.60 % منسكان الحي يشتغلون في مؤسسةعموميةوكذلكعندالخواصوهمنسبةضعيفةجدامقارنةبعددوتعدادالسكان في الحي.

جدول رقم22 : المجالات التي يعمل بها رب العائلة.

المجالات	التكرار	%النسبة
مؤسسة عمومية	04	02.17
مؤسسة خاصة	07	03.80
نشاط تجاري	03	01.63
مهن أخرى	170	92.39
المجموع	184	100 %

منخلال الجدول رقم ، تكشف لنا الدراسة:

إنمعظمأرباب العائلاتالمتواجدةبحيرادار يعملونفيأنشطة وحرفمختلفة ،من بيع فوق الطاولات و الحمالون ، و بعض الأشغال الشاقة الأخرى، و تقدر نسبتهم بـ 92.39 %أماعمالالمؤسساتالعموميةتقدرنسبتهمبـ 02.17% و هذه النسبة تجمع بين رجال و نساء حيث نجدهن يعملن عاملات تنظيف في المدارس و آخرون من الرجال يعملونكحراس في بعض المؤسسات.

أماما نجده في المؤسسات الخاصة تقدر نسبتهم بـ 03.80 %، أما الأنشطة التجارية المعتمدة و المرخصة نجد نسبة من يمارسونها تقدر بـ03.80 % و هي بعض النشاطاتوالمهن الحرة المختلفة.

جدولرقم:23 وضعية الأبناء مع الأسرة داخل الحي

عمل الأبناء	التكرار	النسبة %
نعم	57	30.97
لا	127	69.02
المجموع	184	100%

من خلال معطيات الجدول نجد أن أبناء الأسر المتواجدين في حي رادار لا يعملون لأنهم مازالوا أغلبهم صغار و مازالوا يدرسون،وتقدرنسبتهمبـ 69.02 % أما

النسبةالتي تليها و المقدرة بـــ 30.97% هم الأبناء الذين يعملون بأنشطة مختلفة ، و بشكلعامفإنالمبحوثينيتنوعون هنالأنالإستمارةوزعتبشكلعشوائي.

جدولرقم 24 : مجالات عمل الأبناء

مجالات عمل الأبناء	التكرار	النسبة
نشاطات حرة	102	55.43
مؤسسة خاصة	05	02.71
مؤسسة عمومية	14	07.60
أخرى	63	34.23
المجموع	184	100 %

منخلال معطيات الجدول حول وضعية الأبناء و مجالات عملهم و أخذا من معطياتالجدولرقم27،نجدأنمعظمالأبناءيمارسوننشاطاتحرة،داخلالمحيط العمراني من بيع الشيفون ، و المتاجرة بالهواتف النقالةو حمالون، و نجدهم ينشطون في كلما يباع بالمدينة و هي ما تسمى بالأنشطة الحضرية غير الرسمية و المقدرة نسبتهم 55.43 % بـــ و تليها نسبة 34.23% من الشباب و الأبناء الذين يعملون تارة و أغلب وقتهم بطالة و لعب و لهو في المقاهي، مما أضطر بعض الشباب إلى الانحراف و هذا ما أكدته لنا بعض الأسر حول وضعية أبناءهم المزرية و صعوبة اندماجهم في الحياة الحضرية، أما البنات فنجدهن يعملن في بيوتهم بعد تحصلهن على شهادات في الخياطة من طرف مركز التكوين المهني و التمهين القريب من الحي ، في حين نجد بعض الأبناء يعملون في مؤسسات عمومية و المقدرة نسبتهم بـــ 07.60 % والمؤسسات الخاصة تقدر نسبتهم 02.71 %بـــ ، و تجدر الإشارة في الأخير إلى أن أغلب شباب الحي يلجئون إ الأعمال

لى

الإجرامية ،وهذانظرالصعوبةإيجادعملوخاصة أنمعظمهم لم يتحصلوا على مستوىدراسي هام للوصول إلى عمل.

جدول رقم25 : مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي للأسرة

تحقيق الإكتفاء الذاتي	التكرار	النسبة %
نعم	4	04
لا	1	86.

تحوز ظاهرة تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة نسبة 13.04 % بمعنى إن هذه النسبة وحسب إستجواب الأسر المتواجدة في الحي أكدوا لنا أن رب العائلة يحقق الاكتفاء الذاتي إلا في الاكل و الملبس لكن المطالب الأخرى مثل المرض و التمدرس لا يمكنه تحقيق إلا جزء منها نظرا لغلاء المعيشة ، و نجد ان معظم الأسر المتوسطة الدخل ، أنهم يصارعون الحياة من أجل العيش بالمتاعب و تحقيق أقل مطلب في الحياة و هو الأكل و الشرب و اللباس، و هي أولويات بالنسبة لهؤلاء السكان ، لكن نجد نسبة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم تحقيق أي مطلب من الحياة و العيش الكريم بنسبة معتبرة تقدربـ 86.95 % و هي مجمل الأسر التي يعمل أرباب العمل فيها إلا في الأنشطة و الحرف المتنوعة ، بمعنى أن معظم أسر الحي تعيش أفراد أسرهم على عمل الأب أو الابن عن ذلك اليوم، بمعنى إذا تم عمل الأب في ذلك اليوم أكلوا، و إن لم يعمل لم يأكلوا، و هذا كذلك بالنسبة للأبناء المشرفين على أسرهم في العمل و إن معظم أوقاتهم يقضونها في البحث عن العمل دون جدوى.

خلاصة الفصل السابع

تعتبر الأحياء غير المخططة من أهم العوامل المعيقة لتطور المدينة و بروزها كمعلم حضاري،ولعل التشوه الحاصل في مرفولوجية وايكولوجية حي ردار, هو ما تمثل في تعدد أشكال النمو الفيزيقي للعمران،حيث نجد أن النمو العمراني مشى بوتيرة سيئة للغاية،ذلك بفعل تواجد الأحياء غير المخططة في الأماكن التي كانت مهيئة للبناء و التعمير، و بدا ذلك من خلال انتشار واسع للبيوت المتخلفة داخل المحيط العمراني و خارجه،و نجد أن معظم ساكني هذا الحي من الوافدين الجدد، و الفارين من الأرياف المجاورة للمدينة،وبهذا الإختلال العمراني أصبحت المدينة على شكل جيوب عمرانية مشوهة و متريفة

02- نتائج الدراسة

بعد عرض أهم المفاهيم الأولى المتعلقة بالأحياء غير المخططة و علاقتها بالنمو العمراني ، تبين التأثير الكبير للأحياء المتخلفة على المجال الحضري، حيث تحت الزيادة المستمرة للأحياء الذي تعرض له حي ردار بفعل النزوح الريفي و النزوح من الولاية الأخرى هذا ما خلق ما يسمى بواضعي اليد، نجد إن هذه الأحياء المتخلفة خلقت نوع من الأزمة على المسئولين والمخططين المحليين في مجال التعميرالحركة بين الأحياء ، كما نجد صورة أخرى من الوضعية المزرية التي يعيشها سكان المنطقة الحضرية المجاورة حي ردار، بانعدام مرافق لعب الأطفال ،نظرا للاحتلال الأحياء المتخلفة لتلك المناطق، خاصة الجيوب العمرانية الفارغة التي كانت مهيئة للمساحات الخضراء أماكن للتسلية الأطفال و دور للحضانة...

- أدى التحول العمراني في وجود خلفيات معينة غياب التخطيط و التسيير و إهمال المخططات التعمير مع التغير الحضري السريع(، إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي متخلف ، و وفق تصوراتهم البسيطة)بساطة وضعياتهم الاجتماعية(مما أنتج عمرانا متخلفا و تلقائيا ، يفتقر لأدنى ظروف المعيشة الملائمة و اللائقة ، نجد كذلك تغيب إزاء كل مقاييس التعمير بحيث تميزت الخصائص العمرانية بانعدام شبكة الطرقات و إنعدام تام لشبكة المياه الصالحة للشرب و الكهرباء ، زد على ذلك الانعدام التام لقنوات الصرف الصحي.

هذا ما أدى إلى تواجد خلل بالنسبة للمدينة التي أضحت غير قادرة على استيعاب عدد أكثر

من السكان ، هذا بفعل عدم تواجد أرض للبناء حيث نجد المدينة توسعت عمرانيا حتى على حساب غابات كانت الملتقى

الوحيد للسكان. - إن الظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة تم التعرض إليها في أماكن

كثيرةمنهذاالبحث،تجعلناننتصورأنالمستقبلهوالمجتمعالحضريالذييبسطنفوذه علىجميعأنماطالمعيشةالأخرىوسيتأثربنسبةكبيرةبالسكان،كماهوحادثفعلافي

كثير من المجتمعات ، من ثم فإن التحدي الكبير الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة يتمثل في

التحكمفيالتحضرفيتسييرالمراكزالحضرية،ذلكبسببالظواهرالعمرانيةالكثيرةالتي

ترتبط به، من بينها مشكلات التحضر و الاندماج الحضري ثم مشكلات استخدام الأرض

الحلول و الاقتراحات :

انطلاقامماسبق و مماتوصلتإليهدراستناالحالية و منأجلالتخفيفمنحدةأزمةالسكن و انتشارمناطقالإسكانالفوضويالمتخلفعلىمستوىالمدنالجزائريةبصفةعامة و مدينةمستغانمبصفةخاصةنقترحمايلي:

1-العمل علىوضعسياسةواضحةفيمجالالتحكمفيالنموالديموغرافي و تنظيمالأسرة.

2-الاهتمامبتنميةالمناطقالريفيةمنأجلتوفيرعواملالاستقرار و الحدمنالهجرة و نزوحالسكانإلىالمناطقالحضرية.

3-تنويعطرقإنجازبرامجالإسكانمنطرفالدولةبإشراكالقطاعالخاص، و وضععدةصيغللإسكانتبعاللفئاتالاجتماعيةالمختلفة.

4- العملعلىتخطيطالمناطقالحضريةالجديدةوفقطرقعلمية، بحيثتتوفرعلىجميعالمرافقالضروريةللحياةالسكنية و الاجتماعية و الحضرية (ثقافية، صحية، تسلية، مساحاتخضراء)

5-العملعلىإيقافالبناءاتالتي لا تتوفرعلىالمعاييرالعلميةللإسكان، سواءمنحيثالهندسة (المعماريةالتي لا تنسجممعهالنسيجالعمرانيالموجودفيالمنطقةالحضريةأومنحيثصلاحيةالبناء و مدىتوفرهعلىالمرافقالضرورية.

6-العمل على إصلاح و ترميم الإسكان القديم الموجود بمدينة مستغانم، و خاصة بوسط المدينة، و إزالة و تهديم البناءات المعرضة منها للانهيار و التي أصبحت تشكل خطرا على المواطن.

7-العمل على وضع تشريع خاص بالعقار، يتضمن تصنيف العقار و شروط استعماله.

08-وضع قانون و تشريع خاص بالمدينة و المناطق الحضرية يحدد تنظيم الحياة الحضرية داخل المدن من مختلف الأعمال و الأشغال و النشاطات التي تتم داخل المدن.

و تبقى مشكلة الإسكان الحضري غير المخطط من القضايا العويصة التي ما زالت تؤرق الباحثين السياسيين على حد سواء، سواء كان ذلك على المستويات المحلية أو الدولية، على اعتبار ها تشكل قضية من قضايا التخلف التي يجب معالجتها و القضاء عليها، نظر الما تفرزه من آثار سلبية على المحيط الحضري من النواحي: الصحية، و البيئية، و الأمنية، و الثقافية و التربوية.

لكن إيجاد حل لها و القضاء عليها يتطلب إمكانيات مالية و اقتصادية بشرية لا تتوفر عليها في أغلب الأحيان هذه البلدان التي يتشكل معظمها من بلدان العالم المتخلف.

الأمر الذي جعلها تشكل أمرا واقعا بهذه البلدان لا مفر منه للتخفيف من حدة أزمة الإسكان، بالتالي أصبحت هذه المناطق بالنسبة للسلطات تشكل حلا من حلول القضاء على إشكالية الإسكان في ضوء عجز هذه السلطات على إيجاد الحلول الناجعة.

الخاتمة:

يبدو أن ظاهرة الأحياء غير المخططة قديمة قدم المدن، منتشرة عبر أنحاء مدن العالم
، ذات خصائص مشتركة و إن تعددت أراء و أسباب وجودها و
كذا تعددت تسمياتها، وقد استفحلت هذه الظاهرة خاصة في دول العالم الثالث بسبب عامل الاستعمار، وتبقى الأحياء المتخلفة في الجزائر و
رغم اشتراكها في بعض الخصائص إلا أنها تختلف من مدينة لأخرى حسب نسب انتشارها و طرق إدماجها في الوسط الحضري، حيث تحتاج مثل هذه الأحياء لدراسات مكثفة و
ذلك لإبراز أهم انشغالات المواطنين و
المشاكل التي يعانونها داخل هذه الأحياء حيث تفتقر لأهم المراكز الخدماتية و بالتالي طرح آراءهم و اتجاهاتهم باعتبار أن هذه الأحياء لا زالت تعيش تهميشا و
نوع من الإقصاء الأمر الذي ينتهي بها الان تصبح مناطق طرد السكان و
بؤر لانتشار مختف أنواع الجرائم و الآفات الاجتماعية كما هي عليه بعض مدن العالم النامي و
حتى في الدول المتقدمة خاصة منها أحياء الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية و هذا كله نتاج ما يعرف بالتهميش الحضري، حيث يؤدي إلى زعزعة و تهديم ميكانيزم النظام الكلي للمدينة.

المراجع

المصادر والمراجع :

1- د. علـي بوعناقـة:

الأحيـاء غيـر المخططـة وانعكاسـاتها الاجتماعيـة والنفسية علـى الشباب ،المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987،ص48-49.

2-محمد السيد غلاب: البيئة و المجتمع ،مكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة،1963،ص414.

3-أحمد بوذراع :التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة للمدن ، منشرات جامعة باتنة،1997 ص228.

4- د .الهادي مقداد "السياسة العقارية في ميدان التعمير السكني"مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى ،2000

05-عبد الرحمن البكروي "التعمير بين المركزية و اللامركزية " مطبعة النجاح الجديدة دار البيضاء الطبعة الأولى 2000

06/د إسماعيل قيرة - أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مخبر الإنسان

-07أحمد زكي بدوي-معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة البناء.

-08أحمد بوذراع:التطوير الحضري و المناطق المتخلفة بالمدن(دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري) منشورات جامعة باتنة.

-09د. إبراهيم توهامي، أ.د إسماعيل قيرة ود عبد الحميد دليمي العولمة و الاقتصاد غير

الرسميمخبرالإنسان و المدينةجامعةمنتوريقسنطينةسنة2004

-10أ.د إسماعيلقيرة- عبدالحميددليمي ، د. سليمانبومدين:التصوراتالاجتماعية

و معاناةالفئاتالدنيامخبرالإنسان و المدينةجامعةمنتوريقسنطينة .

11-د. إبراهيمتوهامي. أ.دإسماعيلقيرةودعبدالحميددليمي: التهميش و العنفالحضري .

-12أ.دالسيدعبدالعاطيالسيد: علمالاجتماعالحضري بين النظرية و التطبيق

الجزء الثاني دار المعرفة الجامعية سنة 1987.

-13

السيدالحسينيالمدينة:دراسةفيعلمالاجتماعالحضريسلسلةعليالاجتماعالمعاصر

الكتاب27القاهرةدارالمعارف1981.

-14 بشير التيجاني.مفاهيم و اراءحولتنظيمالاقليم و

التواطنالصناعيديوانالمطبوعاتالجامعية الجزائر سنة 1987.

-15أ د بلقاسمسلاطنية د

حسانالجلانيمنهجيةالعلومالاجتماعيةمطبعةدارالهدىللطباعةوالنشر و التوزيععينمليلةالجزائر2004

-16ثروت

إسحاق:أبعادالهامشيةالحضرية:حالةمصرهامشيونفيالمدنالعربيةكتابالعلومالاجتماعيةا لعدد4سنة 2004

-17 جيرالدبريز: مجتمعالمدينةفيالبلادالنامية–
دارالمعرفةالجامعيةالاسكندرية13-1989.جلالمعوض:المهشمونالحضريون و التنمية
في مركز دراسات و بحوث الدولالنامية القاهرة – 1998
14جونكلارك:جغرافيةالسكان: ترجمةمحمدشوقيإبراهيم مكي دار المريخ
الرياضسنة1984.

-18حسينعبدالحميدرشوان-مشكلةالمدينةدراسةفيعلمالاجتماعالحضريسنة
1997

-19-حسنالسعاتي : علمالاجتماعالصناعي:دارالنهضة العربية1980.

-20-حميدخروف. بلقاسمسلاطنية و
اسماعيلقيرة:الإشكالاتالنظريةوواقعمجتمعالمدينةنموذجامنشوراتجامعةمنتور
يقسنطينةسنة1999.

-

19حسينعبدالحميدأحمدرشوانمشكلةالمدينة(دراسةفيعلمالاجتماعالحضري)سند
ة1997.

-

20حسينعبدالحميداحمدرشوان:مشكلةالمدينةدراسةفيعلمالاجتماعالحضريالمكت
بالحديث ت /79 الاسكندرية

21–عبدالخالقعبدالله:التبعية و التنميةالسياسية بيروت.المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع 1986.

22– عبد الرحمن بن خلدون-المقدمة الباب الرابع

23–عبدالرؤوفالضبع:الأحياءالعشوائيةالمكانوالسكان يوليو1997

–

24فضيلدليووآخرون:أسسمنهجيةفيالعلومالاجتماعيةمنشوراتجامعةمنتوري قسنطينة

25–كتابسوقأهراسليوندیرون

26–محمدالسيدغلاب - البيئة و المجتمع ط7دون دار نشر1997.

27–محمودالجوهريوعلياءشكريعلمالاجتماعالريفي و الحضريدارالمعارفالقاهرة1980.

الرسائل والمذكرات :

1-حساينيةتقيالدينوصيد احمد سفيان : مذكرة تخرج مهندس دولة في التهيئةالحضرية
بعنوانمدينةسوقأهراسالنموالحضريواشكاليةالتوسعالعمرانيجوان1999

2-سهيرالشوررمضان و أخرون:الاحياءالقصديرية عوامل نشوئها و الآثارالمترتبعنهاجامعةقسنطينة1980

-

3علي بوعناقة:العمرانالغيرمخططدراسةميدانيةللإحياءالشعبيةلمدينةقسنطينةرسالةلدبلومالدراساتالمعمقة جامعة الجزائر 1979

4-علي بوعناقة:الاحياءالغيرمخططة و انعكساتهاالنفسيةعلىالشبابرسالةلنيلشهادةدكتورادرجة03فيعلمالاجتماعسنة 82 / 83قسنطينة

5-عبدالعزيزبوودن:
المشكلاتالاجتماعيةللنموالحضريفيالجزائرحالةمدينةقسنطينةاطروحةمقدمةلنيلد رجةدكتورافيعلمالاجتماعالتنميةقسنطينة6-2000ميمونةمناصرية:
التحولالديمغرافي وأثارهفيالتشوهالعمراني دراسة تطبيقيةلحيالعاليةالشماليةمدينةبسكرةرسالةماجيستر في علم اجتماع التنمية 2005/2004

7-محمد عزوز :مشكلات اسكان الحضري دراسة تطبيقية لمدينة سوق اهراس مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع الحضري 2005-2006

8 –العلوي جميلة : واقع الأحياء المتخلفة لمجتمع مدينة سطيف حي طنجة نمودجا علم الاجتماع الحضري 2006-2007

9-سلاطنية رضا : الأحياء المتخلفة والنمو العمراني دراسة ميدانية لحي ديار الزرقاء مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستر في علم الاجتماع الحضري 2006-2005

9- نجاة شوشاني عبيدي تأثير البناء الفوضوي على التسيير العقاري في التشريع الجزائري مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون العقاري 2014-2015

جفافلة غربية :الآليات القانونية في مواجهة البناءات الفوضوية في تشريع الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون إداري 2014-2015

--جريدة الخبر اليومية عدد 4614 سنة 2006.

--جريدةالشروقاليوميةالبيت07ماي2005. 1372.

--جريدةالخبراليوميةالاربعاء03ماي2006عدد4693.

--جريدةالخبراليوميةالسبت29أفريل2006عدد4960.

7-جريدةالخبراليوميةالاثنين30جانفي2006عدد4614.

8-جريدةالشروقاليوميةالسبت07ماي2005العدد1372.

9-د/عليبوعناقة : المدينةالجزائرية و الألفيةالثالثة.

مجلةالعلومالاجتماعية و الإنسانيةعدد6 جوان 2006

1- Chérif rahmani la croissance urbaine en algerie op. cité :

alger1982.p76.2- D.v.c de souk-ahars pos .souk-aharsaminagement et règlement 03 phase